ر. بالم دات

أزمة بريطانيا الاستعمارية

عادل احمد ثابت

ر. بالم دات

أزمة بريطانيا الاستعمارية

تقديم وترجمة

عادل أحمد ثابت

دار النديم

توزيع
الدار المصرية للكتب
٢٤ شارع عبد الخالق ثروت — القاهرة

مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع
٢٢ شارع سامى — لاظوغلى — ت ٢٠٨٣٨

يونيه ١٩٥٦

مقدمة

يصدر هذا الكتاب مع جلاء آخر جندى بريطانى عن أرض الوطن .. عن أرض مصر العزيزة التى لم يقف كفاحها لحظة واحدة ، ولم يضن عليها شهداؤها الخالدون بدمائهم الزكية الطاهرة ، كلما سارت جموع شعبها من الفلاحين والعمال والطلبة والموظفين والرجال والنساء .. نحو معاقل الاستعمار فى المدن أو القرى ، فى قصر الدوبارة أو القنال ..

منذ أربع وسبعين عاماً ونحن فى معركة ..

وكذلك كانت ملايين شعوب المستعمرات تخوض معارك أخرى رهيبة مماثلة .. فى آسيا ، فى بلادنا العربية ، فى أفريقيا ، فى أمريكا اللاتينية .. ضد نفس المستعمرين البريطانيين ، وضد دول الاستعمار الغربية الأخرى .

وانتصر كفاحنا .. وكسبنا المعركة .. وتحررت بلادنا نهائيا من التبعية الاستعمارية البغيضة ..

وكذلك انتصر كفاح أكثر من نصف سكان العالم .

والتقى الجمع العظيم فى وحدة نضالية استقلالية هائلة .. فى باندونج .. تؤيد وتساند بقية قوى التحرر الوطنى ، التى لا تزال تقاتل فى أرض المعركة ....

ولا يزال الاستعمار البريطانى يبذل جهده اليائس الذليل ، مستميتاً فى الاحتفاظ بمراكزه الأخيرة .. فى الملايو وقبرص ، وجنوب الجزيرة

العربية ، وكينيا ، وأوغنده ، وجيانا .. مستخدما قواته العسكرية الضخمة ضد شعوب لا تملك من القوة إلا حق الحياة .. والحياة أقوى من الموت .

وكذلك يستمر الاستعمار الفرنسي يحاول أن يخضع شعوب شمال أفريقيا ، وأن يحول بينها وبين الحرية والاستقلال والوحدة . . تؤيده جبهة الاستعمار العالمي التي تلتقي هي الأخرى .. هناك ، في مقر حلف الأطلنطي العدواني بقيادة ورعاية الولايات المتحدة الأمريكية ..! تؤيده بالجيوش والأسلحة ، كما تؤيد الاستعمار البرتغالي في جوا ، والهولندي في إيريان ، والبلجيكي في الكونجو ، والأمريكي في جواتيمالا ... وتحاول خنق حركات التحرير الوطنية كلها بالأحلاف ... دون أن تستطيع .

*

وفي بريطانيا ذاتها ، تشتعل معركة داخلية أخرى . يكاد تاريخها يبدأ مع معركتها الاستعمارية في مصر .

هناك في بريطانيا .. أزمة تطحن أبناء الشعب ، بدت طلائعها مع بداية هذا القرن ، وكانت النتيجة نشوب الحرب العالمية الأولى .. ثم الحرب العالمية الثانية ، وما تخللهما وتبعهما من كساد اقتصادي ، وارتفاع جنوني في الأسعار ، وانخفاض في مستوى المعيشة وحدّ من الخدمات الاجتماعية ..وتسابق في التسلح والتحضير لحروب جديدة .

بل إنه في اليوم الذي نحتفل فيه بالجلاء .. يقوم الشعب البريطاني ليجد السيطرة الأمريكية تزحف ، والتدخل الأمريكي يزداد .. ويصبح للقوات الأمريكية والطائرات القاذفات قواعد عسكرية تحتل بلاده .

*

وفي هذا الكتاب ، يربط « ذات » بين الاستعمار والازمة .. بين

كفاح شعوب المستعمرات من أجل التحرر الوطني والشعب البريطاني من أجل الاشتراكية ..

يمزق « دات » الأستار ، ويعلن أن أزمة بريطانيا وأوربا الغربية هي أزمة النظام الاستعماري الطفيلي ، الذي بني عليه اقتصاد هذه البلاد والذي يسير في طريق الافلاس والاحتضار ..

*

في هذا الكتاب .. يكشف « دات » عن حقيقة النظام الاستعماري وأزمة « المدنية الغربية » الرأسمالية.. يبين الثمن الفادح الذي دفعته وتدفعه شعوب الغرب بينما تتدفق الأرباح الطائلة على حفنة قليلة من الاحتكاريين.. يظهر التغلغل والنفوذ الأمريكي في امبراطوريات « الغرب » . يفضح مؤامرات الاستعمار ضد شعوب آسيا وافريقيا ، بل ضد شعوب العالم حين تتجه للتحضير لحرب عالمية ثالثة .. كذلك يزيح القناع عن « اشتراكية » حزب العمال الزائفة وكيف ارتبط زعماؤه وقادته بمصالح الرجعية الاستعمارية .

ولكن « دات » لا يشخص الأزمة ويبين أسبابها فحسب ؛ بل إنه يقدم ما يراه حلا لها ، متفقا مع مصالح الشعب البريطاني وشعوب المستعمرات معاً .. ذلك هو انهاء النظام الاستعماري ، وإعادة تنظيم اقتصاد بريطانيا وبذل أقصى الجهد لتنمية الموارد الانتاجية على أسس اشتراكية سليمة ، مع إقامة العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين بريطانيا « وشعوب المستعمرات » بعد تحررها على أساس السيادة الكاملة في السيادة الوطنية ، وتوطيد أواصر التعاون الاقتصادي الدولي بين جميع الشعوب ، والعمل على اقرار السلام في العالم .

*

و « دات » هو أول كاتب بريطانى ينادى بهذا الرأى المتحرر الجرىء .. أعلنه فى كتابه هذا ... الذى أصدره فى عام ١٩٤٩ ، وأثار به اهتماما عظيما داخل بريطانيا وخارجها فأعيد طبعه عدة مرات ، وترجم إلى أكثر من اثنى عشرة من اللغات ..

وهو لم يكتف به ، بل راجعه وزوده ، وأصدره من جديد عام ١٩٥٣ فى نحو ثلاثة أضعافه يحمل عنوان « أزمة بريطانيا والامبراطورية البريطانية » ..

ولهذا . فانى حينما فكرت فى ترجمته وتقديمه باللغة العربية إلى مواطنى وإخوانى فى مصر والبلاد العربية . رأيت ألا أكتفى بنسخة عام ١٩٤٩ .. بل عملت على مقارنة ما فيها بنسخة ١٩٥٣ مراجعاً مستحدثاً كثيراً من البيانات ، مضيفاً بعض الجديد مختصراً بعض القديم ..

☆

ولا ريب أن كل من سيقرأ هذا الكتاب ، سوف يحس فيه شيئاً فريداً .. انه ليس مجرد نظرية أو بحث علمى واقعى .. انه انفعال انسانى نادر ، صادر من نفس تشربت بحب الحرية ، وبالاخاء البشرى ، وبالعدالة ، وبالديموقراطية .

ولعل ظروف « دات » الخاصة كان لها أيضا قدر عظيم فى ذلك .. فهو نصف بريطانى .. نصف هندى .. وهكذا التقى فى شخصه كفاح أبناء المستعمرات للتحرر الوطنى مع كفاح الطبقة العاملة فى البلاد الاستعمارية من أجل تحقيق الاشتراكية . وهذا الارتباط الوثيق بين القضيتين هو الخط الانسانى الذى يسود حياته ، ويسود كتابه .. وهو الذى يعمق من الوعى السياسى العام لكل من يقرأ هذا الكتاب .

ونحن فى مرحلتنا التاريخية الحاضرة ، فى هذا الوقت الذى ينزاح فيه آخر ظل للاحتلال الأجنبى عن بلادنا،والذى نسير فيه معاً .. مع كل شعوب باندونج ، وأصدقاء باندونج بل وحلفاء من كل شعوب العالم . الذين التقت جموعهم فى وحدة كفاحية استقلالية سلامية ، وفى انطلاق حر عزيز نحو مستويات أعلا وأرحب من الحضارة والتقدم ..

نحن فى هذه المرحلة التاريخية .. فى أشد الحاجة إلى تنمية معارفنا بحقيقة النظام الرأسمالى الاستعمارى .. وفى أشد الحاجة إلى الإرتباط بكل قوى الحرية والتقدم ، مع جميع شعوب العالم ..

لهذا ألف « دات » كتابه . .

ولهذا أقدمه « بالعربية » .. إلى كل شعوبنا العربية المجاهدة .

١٦ يونيه ١٩٥٦ عادل احمد ثابت

الفصل الأول

أزمة الإمبراطورية

« إن انجلترا التى ودت لو غزت الآخرين
قد جعلت من نفسها مغنما مفضوحاً .. »
شيكسبير

لم تمض سنوات قليلة على انتهاء الحرب الأخيرة حتى كانت الأزمة التى أخذت بخناق بريطانيا وأوربا الغربية قد بلغت من العمق حداً اضطرتها أن تعترف بخطورتها ، بعد أن كانت تحاول أن تخفى من أمرها وتغض من شأنها . .

وهى لم تكن واحدة من تلك الأزمات المؤقتة التى تصاحب مشاكل ما بعد الحرب ، فلا تلبث أن تسوى أمرها وتختفى حين تذهب الحرب وتعود الأحوال إلى سيرتها الأولى «العادية» . وهذه الأحوال «العادية» القديمة.. حتى فى شكلها الضعيف الذى سارت به فيما بين الحربين العالميتين — قد ذهبت إلى الأبد ، وراحت أيامها إلى غير رجعة . أما ذلك التقدير الخاطىء ، الذى ساد جميع الهيئات الرسمية بعد الحرب العالمية الأولى ، نتيجة لسطحية التحليل ، فقد أثبتت الأحداث زيفه ، إذ كان الداء لم يبلغ أقصى خطورته بعد . ذلك أن الدولارات الأمريكية استطاعت أن تهيىء له بعضاً من الشفاء . . ولكن إلى حين . أما هذه المرة — أثر الحرب العالمية الثانية — فقد حزب الأمر ، ولم تعد المسكنات القديمة علاجاً نافعاً ، بل وكلما تتابعت الأعوام كلما وضح زيف مشاريع المعونة الأمريكية ، من مارشال إلى غيره . وكلما بدت الأزمة على حقيقتها .. عميقة عنيفة .

إن أزمة بريطانيا وأوربا الغربية هما أزمة النظام الاستعمارى ، الذى شيد عليه اقتصاد هذه البلاد .. والذى يسير فى طريق الافلاس ويشرف على الاحتضار .

ولقد ظلت بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولنده ، وغيرها من الدول الأوربية ترتع منذ أجيال بعيدة فى بحبوحة اقتصادية ظاهرة الارتفاع ، على حساب مئات الملايين من أبناء المستعمرات من الفلاحين والعمال . . تمتص من دمائهم وعرقهم فيضاً من الإنتاج ووفراً من الكسب لم تكن تدفع له مقابلا .

ولكن دعائم هذه النظم والعلاقات الاستعمارية والاستغلال الدولى قد أخذت تتداعى .. ولم يعد فى الإمكان الإبقاء عليها أو استعادتها .

وهذه الدعائم هى التى قام عليها البناء الاجتماعى والاقتصادى بأكمله لهذه الدول فى الزمن الحديث ، وهى التى يستند إليها نظامها السياسى العام الذى يطلق عليه «الديموقراطية الغربية». كذلك بنيت عليها الحركة « العمالية الاستعمارية » واستعمارية المحافظين ، والاصلاح الاجتماعى — الديموقراطى « للأحرار » . . فالاستعمار هو حجر الزاوية الذى يرتكز عليه المحافظون والعمال « المصلحون » على حد سواء . . وقد وجدوا تعبيرا له فيما يسمونه (دون تحرى الدقة الواجبة) « الديموقراطية الغربية » أو « الحضارة الغربية » أو « الحركة العمالية الغربية » أو « طريقة الحياة الغربية » !

ولكن الأزمة قد أصابت الصميم ، فزلزلت الأساس ، وأخذ هيكل النظام العام فى الانهيار . وهذه هى المشكلة التى لا تستطيع الرجعية المحافظة أو العمالية ، الفاشية ، أو الاشتراكية الديموقراطية ، مارشال أو كينس أن يجدوا لها حلا .

ولم يعد العلاج عن طريق الدولار وسيلة ناجعة ، مادام لا يمس الجوهر بل على العكس فانه يضاعف الداء ، لأنه يعمل بطرق مصطنعة على إطالة

امد حياة التطفل والاعتماد على الغير — وهو أصل العلة — يمنع استرداد الحياة ، ويحول دون الشفاء . ومع ذلك فاننا نجد فى جميع النواحى مشاريع جديدة ضخمة تهدف كلها إلى زيادة التوسع فى الاستعمار واستخدام الوسائل الحديثة لتنمية موارد الامبراطورية كحل لمشاكل بريطانيا الاقتصادية . فيعلن برنامج حزب المحافظين المشهور « الطريق الصحيح لبريطانيا » (١) .

« يؤكد حزب المحافظين وحدة الإمبراطورية البريطانية والكومنولث وتقدمها ، كأحد الأهداف الكبرى لسياسة الحكم . انه أمر حيوى للدفاع عن الحرية والديمقراطية ، والحياة السياسية لشعوب المستعمرات . من أجل الإحتفاظ بمستوى حياتنا والدفاع عن سلامتنا . وكذلك فاننا نعتمد على وحدة وحيوية الامبراطورية ونظام الكومنولث »

ويعلن قادة حزب العمال من جانبهم أيضاً أنهم قد « اكتشفوا الامبراطورية » ويضعون سياسة ايجابية لتنمية الامبراطورية تحل محل سياسة المحافظين السلبية ، فينقد برنامج حزب العمال « العمال يؤمنون ببريطانيا » (٢) « عدم صلاحية المحافظين لحكم المستعمرات » ويعلن أن مهمة العمال ستكون :

« . . بداية مرحلة جديدة فى تاريخ الكومنولث عن طريق قيام مشاركة كبرى فى الاستثمار الموجه . »

وفى مؤتمر حزب العمال عام ١٩٤٨ ، أوضح مستر بيفن خطته فى حل مشكلة بريطانيا الإقتصادية فقال :

« إذا نحن ربطنا الكومنولث والبلاد ما وراء البحار ، التى أخذنا مسئوليتها على عاتقنا المشترك ، بمهارة الغرب ، واستعداده ، وقدرته الإنتاجية . . فاننا نستطيع حينئذ أن نحل مشكلة ميزان مدفوعاتنا . . ويستطيعون هم من ناحية أخرى أن يظفروا بمستوى من المعيشة يطرد ارتفاعه مع الأجيال القادمة . هذه هى سياسة بريطانيا الخارجية » .

---

(١) The Right Road for Britain

(٢) Lobour Believes in Britain

وكل هذه الأحلام ، والمشاريع الهائلة الجديدة لامبراطورية حديثة — سواء بنيت على اتباع مناورات جديدة والتحالف مع العناصر الرجعية الفاسدة فى الشرق الأقصى والأوسط ، أو على برامج ضخمة ترسم لزيادة استغلال أفريقيا كحل مرموق .. فإنها ليست إلا قصوراً تشيد فى الهواء . إن أحدث مشاريع الاستعمار الجديدة قد بنيت على الرمال ، وكان محتوماً أن يقضى عليها ، بفضل التناقضات الكامنة النامية ، وبفضل ضعف قوى الاستعمار العجوز المتداعية ، وبفضل زحف القوات الشعبية الثائرة فى جميع بلاد المستعمرات بدون استثناء ، وكما أوضحت تجارب مشروع الفول السودانى فى أفريقيا (لإنتاج السمن الصناعى) ، أو حرب الملايو فى آسيا ، فان التدابير التى اتخذت لتنفيذ هذه المشروعات ، لا تبعد كل البعد عن أن تقدم الحل المنشود لأزمة الدول الاستعمارية فحسب ، بل انها تضيف أعباء جديدة تزيد من الأثقال التى ترزح تحتها النظم الاقتصادية، فكأنها فى حقيقة الأمر تزيد أسباب الضعف سبباً جديداً .

إن أزمة الأمبراطورية لا يمكن تجاهلها أو تخطيها . وان على شعوب بريطانيا وأوربا الغربية أن تواجه الحاجة الملحة لأن تبنى حياتها من جديد . وأن عليها أن تحدث تعديلا أساسيا فى نظم بلادها ، التى ستودى بها الأسس الاستعمارية الطفيلية وتحطمها تحطيما . وهذا التغيير الجوهرى لا يمكن أن يتم إلا بالقضاء على قوة الاحتكارات التى ترتبط أوثق الارتباط بالاستعمار ، وإعلاء كلمة الطبقات العاملة ، وبناء الإشتراكية .

ولقد أخذ التاريخ فى نفس الوقت يسطر صفحات جديدة .. إذ دبت على الأرض حياة جديدة هناك امتاز بها عالم ما بعد الحرب .. تمتد من براغ غربا إلى بيكين شرقاً . . هناك يبنى ثلث الإنسانية بلادهم ، متحررين من سيطرة المستغلين والمستعمرين .

وهذا التحول يهدد النظام الاستعمارى العتيق فى بريطانيا وأوربا

الغربية تهديداً خطيراً .. ولكنه يفتح أبواب الأمل واسعة أمام شعوبها . فهى بما تمتاز به من مهارة ، وما تملكه من معدات ، ومن خبرة وتنظيم تستطيع أن تلعب دورها الكبير أيضاً فى بناء العالم الجديد . بشرط أن تحرر نفسها أيضاً من قيود الاستعمار . إن كل يوم يمضى يؤكد ضرورة الاختيار بين طريق الأمل والتعمير وطريق اليأس . إن بريطانيا ودول أوربا الغربية القديمة التى حملت لواء التقدم فترة طويلة من التاريخ لفى خطر من أن تتردى فى هاوية سحيقة من الأزمة المستعصية ، والتحلل والضعف ، والإفلاس مالم تجر تغييرات حاسمة فى كيانها الاجتماعى فى أسرع وقت ممكن ...

ولقد شعر الناطقون الرسميون فى بريطانيا بمدى الكره الذى تكنه الشعوب للاستعمار فساروا مع التيار يحاولون تضليله ... فاعلنوا هم أيضاً أن « الاستعمار » و « الامبراطورية » قد ذهبت بذكرياتها الأليمة مع الأيام، وأن الأمبراطورية البريطانية قد «صفيت» كما يقول سير ستافورد كريبس، أو أنها تحولت إلى « جامعة مستنيرة » وإلى « هيئة ذاتية التقدم » كما يوهم مستر هربرت موريسون ومستر جون ستراتشى .

هذا التحول فى اللغة والوصف والتعبير مقصود به التضليل . . فهو يخلط بين انهيار الأمبراطورية ونهايتها . وليسوا ينبذون « الاستعمار » على هواهم وإنما هم يندفعون فى تزييف الألفاظ وتشويش المعانى مجاراة للشعور المعادى للاستعمار . وهذا دليل على قوة هذا الشعور ، وتقدير خطورته . فالامبراطورية لم تعد أمراً مقبولا فى بريطانيا، ولم يعد الدفاع فيها مطمحاً وشرفا . . غير أن حقائق الامبراطورية ، والاستغلال الاستعمارى ليست مما تمسحها الألفاظ الناعمة أو تباركها الأساليب المعسولة .

إن الأمبراطورية البريطانية فى مرحلة الانهيار . ولكنها لم تنته بعد . وإنها لتبذل جهد اليائس وتستميت فى التعلق بالأشكال والوسائل الحديثة

لمواجهة الظروف الجديدة ، لا لتنتحر أو تصفى نفسها ، ولكن من أجل أن تبقى ، وأن تستمر فى تحقيق مقاصدها القديمة ، وتسخير شعوب المستعمرات واستغلالهم من أجل جنى الأرباح الطائلة والأموال الوفيرة . وقد تضطر إلى التراجع فى أماكن معينة . ولكنها تحاول التقدم فى بقاع أخرى . إن الوحش العجوز الذى يحتضر ، لم يتحول إلى حمل وديع . بل على العكس ، فانه انقلب أشد بأساً ، وأشد عدواناً ، وإن السجل ليقطر بالفظائع من اليونان إلى الملايو ، من ساحل الذهب إلى الأردن . . وهذا التسابق الجنونى نحو التسلح . وعبادة قنابل الذرة كأعظم أسلحة « المدنية » ليؤكد تمسك الرجعية بالحياة . . حتى الموت . !

إن الحرب فى الملايو ، وسياسة بيفن الخارجية . ومشروع ستراتشى للفول السودانى ، ونقطة ترومان الرابعة ، وتعزيزات هونج كونج . وحلف شمال الاطلنطى ، وميزانية كريبس — كل هذه السياسات التى تلت الحرب مباشرة . تمثل خيوطاً فى نظام واحد .

ولتفهم الاستعمار ومشكلة المستعمرات ، فان من المهم أن ننظر إلى ما وراء الكلمات المعسولة والأساليب الخادعة التى تمتلىء بها خطب العرش وإذاعات الوزراء وتصريحاتهم عن « المشاركة » و « الأمانة المقدسة » و « نشر ألوية الحضارة » و « نبذ الأفكار الاستعمارية القديمة و « السياسة الإشتراكية التقدمية للمستعمرات » ... إن من المهم أن ننظر إلى الحقائق المادية للاحتكارات الاستعمارية واتحاداتها ، إلى أصحاب المزارع فى المستعمرات ، إلى قوانين السخرة والعقوبات فى المستعمرات ، إلى الأحوال المعيشية هناك من مجاعات وأوبئة ، إلى الأرباح الخيالية التى تبلغ مائة فى المائة ، إلى معسكرات الاعتقال ومناطق العزل . . إلى الإرهاب والقتل .

إن من المهم أن ننظر إلى مئات الملايين من شعوب المستعمرات والبلاد التابعة ، وهم بأعدادهم يزيدون بكثير عن الدول الاستعمارية —

لا إلى عنائهم وحرمانهم من حقوقهم واستغلالهم إلى أحط مدى إنسانى ممكن فحسب — بل ننظر إليهم فى صراعهم وهم يكافحون الظروف غير الإنسانية، وفى قومتهم وزحفهم الذى تسيطر عليهم روح التحرير. وننظر إليهم باعتبارهم الأحلاف الأقوياء فى النضال المشترك ضد الرأسمالية والاستعمار . . من أجل انتصار الاشتراكية فى أنحاء العالم .

إن مشاكل الامبراطورية الاستعمارية ، وكفاح شعوب المستعمرات لم تعد تنفصل عن مشاكل شعب بريطانيا ذاته . إنها صميم أزمته وأن جذورها لتتشابك مع جذور الكفاح من أجل الديمقراطية والاشتراكية فى بريطانيا .

وهدف هذه الدراسة الموجزة لأزمة الامبراطورية أن توضح :

أولا — إن الامبراطورية البريطانية لا تزال تعيش تحت ظلال خادعة من الألفاظ الزاهية الخادعة ، وتحت ستار من أشكال ووسائل جديدة مبتدعة . . وأنها لا تزال تستغل وترهب مئات الملايين من شعوب المستعمرات والبلاد التابعة من أجل مصالح الاحتكارات الاستعمارية الكبرى . . وأن حديث رجال الحكم الغربيين والمستعمرين عن « الحرية » و « الديمقراطية » و « حقوق الإنسان » إنما يرتكز على أساس استعباد المستعمرات . .

ثانياً — إن النظام الاستعمارى يجتاز أزمة حادة ، لا بسبب نبل الحكام وتضحياتهم أو تصفيتهم له ، ولكن بفضل كفاح التحرير الصاعد من أعماق الشعوب المستعمرة . وازدياد الضعف والانهيار الاقتصادى للدول الاستعمارية العتيقة فى أوربا الغربية . وتغير ميزان القوى الدولية فى صالح كفة الديمقراطية بقيادة الاتحاد السوفييتى على حساب المعسكر الاستعمارى..

ثالثاً — أن أزمة بريطانيا بعد الحرب ، التى تتمثل فى عجز ميزان

مدفوعاتها وفشل التدابير الحكومية الوقائية لتغطية هذا العجز ، إنما هى فى حقيقتها أزمة هذا النظام الاستعمارى المفلس المتداعى . وأن الحل لا يمكن البحث عنه داخل نطاق هيكل النظام الاستعمارى .

رابعاً — إن تدابير الحكومة البريطانية من أجل الاحتفاظ بالنظام الاستعمارى ونجدته وتوسيعه ، سواء بشكله القديم أو بثوبه الحديث . . ومن أجل وضع برنامج اقتصادى يحل العجز عن طريق زيادة الاستغلال الاستعمارى . . هذه التدابير مقضى عليها بالفشل ، ولن تؤدى إلا إلى زيادة حدة الأزمة وزيادة العجز بسبب الأعباء الجديدة التى تضاف إلى مصروفات الحكومة الباهظة وراء البحار ، وميزانيات العمليات العسكرية بالخارج والتسلح وتحويل إنتاج القوة العاملة عن الانتاج فى الداخل .

خامساً — إن الإحتفاظ بالامبراطورية وتوسيعها كأساس للاقتصاد البريطانى هى قاعدة سياسة تشرشل — بيفن المشتركة ، المتفق عليها بين حزبى المحافظين والعمال ، والتى تقضى بانتهاج سياسة موحدة مع الاستعمار الأمريكى . وقد انتقدها كثير من المتحدثين التقدميين باعتبارها مناقضة للمصالح البريطانية الوطنية والديمقراطية ومؤدية إلى زيادة سيطرة الاستعمار الأمريكى على كل من بريطانيا والامبراطورية البريطانية وبالتالى زيادة حدة الأزمة .

سادساً — أن الحل الذى يتفق مع مصالح الشعب البريطانى ، وشعوب المستعمرات هو إنهاء النظام الاستعمارى كلية ، وإعادة تنظيم اقتصاد بريطانيا على أسس غير استعمارية ، وبذل أقصى الجهد لتنمية الموارد الانتاجية والعلاقات الاقتصادية المتبادلة النفع بين بريطانيا والمستعمرات السابقة على أساس المساواة الكاملة فى السيادة الوطنية ، داخل نطاق التعاون الاقتصادى الدولى المتزايد بين جميع البلاد الديمقراطية ، وإقرار السلام فى العالم .

الفصل الثانى

بريطانيا والامبراطورية

« تموت الامبراطوريات جميعاً من تعسر الهضم ».
نابليون

منذ نصف قرن مضى ، دعا جوزيف تشامبراين أبناء جلدته من الإنجليز « أن يفكروا استعمارياً » فى نطاق الأمبراطورية . وكان يندد بالذين ينصرف تفكيرهم إلى انجلترا فحسب ، ويصفهم بأنهم انجليز صغار ..! كان على انجلترا أن تكون قاعدة لمصالح أعظم الاستثمارات المالية العالمية، تتدفق إليها الملايين من مناجم الذهب من الراند بجنوب أفريقيا ، والمطاط من الملايو ، والقصدير من نيجيريا ... فى الوقت الذى يتمرغ فيه أبناء الايست أند (الحى الشرقى) بلندن فى الأوحال ، وتترك الحقول فى طول البلاد بغير زرع ، وتهمل مغازل لانكشير ، وتهجر المناطق الصناعية الكبرى فى الشمال الشرقى واسكتلنده ويلز ... إن بريطانيا تعانى اليوم من نتائج تلك السياسة التى كانت تتطلع إلى الإمبراطورية وتشيح بوجهها عن الوطن ذاته ...

ونظام بريطانيا الاستعمارى أقدم من نظامها الرأسمالى . ولكن الامبراطورية الآن ثمرة حديثة لنموه ، وقد بلغت غايته نضجها فى السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر ... فقد كانت الملكية الإقطاعية تندفع فى حروبها للغزو والفتح قبل أن يبدأ عصر الرأسمالية ، فكان تطلعها نحو ايرلنده وويلز ،وكانت بعثاتها الاستكشافية والعدوانية فى الشرق الأوسط (بالتعاون مع بقية ملوك أوربا) ... وكانت ايرلنده أول المستعمرات الإنجليزية — كما يصفها انجلز — قد رُسم لها نظام الاستعمار قبل مقدم

الرأسمالية . وكذلك مضى عليها أكثر من ثمانية قرون دون أن تتخلص نهائياً من هذا الوضع الاستعمارى طالما تقبع حكومة ثانية لها فى أحد أركانها ، تدين بوجودها « للمساعدات » المالية والاحتلال العسكرى .

غير أن النظام الاستعمارى لبريطانيا كان يساير تطور الرأسمالية فى كل مرحلة من مراحلها ، وهى ثلاثة أساسية : رأس المال التجارى ، ورأس المال الصناعى ، ورأس المال المالى أو المصرفى . وهى مراحل تجد مايقابلها فى تطور النظام الاستعمارى .

لقد بدأ رأس المال التجارى المرحلة الأولى من التوسع الاستعمارى فيما وراء البحار ، وسيطر عليها . وهذه هى الفترة التى ذاعت فيها « المغامرات التجارية » — أو القرصنة بمعنى أدق — وانتشرت فيها تجارة العبيد ، وأقامت الشركات التجارية الإحتكارية ذات الإمتيازات الخاصة ، محطاتها التجارية . وهى الفترة التى تمت فيها الكشوف الجغرافية الكبرى ، والاستيلاء على الأراضى الجديدة ، مع إبادة سكانها الأصليين وتوطينها بالمهاجرين بدلا منهم ... ولقد كان النظام الإستعمارى للرأسمالية — قبل الثورة الصناعية — فى عهد أسرة تيودور ، ثم ستيوارت ، ثم فى عهد كرومويل الجمهورى ، وبعد ذلك عند عودة الملكية فى صورتها الأولى فى القرن الثامن عشر — يهدف إلى الاحتفاظ بقبضته قوية على المستعمرات ، باعتبارها مورداً مباشراً للثروة والدخل الأهلى ، عن طريق استيراد المعادن النفيسة وغيرها من منتجات المستعمرات ، مقابل تصدير أقل ما يمكن من البضائع إليها . هذا هو النظام الاستعمارى القديم الذى كانت تندد به المدرسة الحديثة للاقتصاديين الذين كانوا يمثلون قوى الإنتاج الصناعى النامية ، وعلى رأسهم آدم سميث ، وتبشر بإيذان عهد جديد للرأسمال الصناعى ونظام التسيب الإقتصادى أو حرية التعامل (١) .

---

(١) Laissez - faire

وقد هيأ هذا النظام الاستعمارى القديم الدعائم الرئيسية لتراكم رأس المال فى صورته الأولية ، التى مهدت بعد ذلك للثورة الصناعية .

« وقد كان اكتشاف الذهب والفضة فى أمريكا ، وابادة السكان البدائيين واستعبادهم ودفنهم فى المناجم، وبداية غزو واغتصاب جزر الهند الشرقية ، وتحويل افريقيا الى مصيدة لذوى الجلود السوداء . . بادرة اشراق عصر زاهر للانتاج الرأسمالى . هذه المقدمات «الشاعرية» هى الدوافع الرئيسية لتراكم رأس المال تراكما أولياً . .

ولقد نضج النظام الاستعمارى . . وكذلك تقدمت التجارة والملاحة . . أما الكنوز التى تم الاستيلاء عليها خارج أوربا ، بطريق الاغتصاب السافر ، والاسترقاق ، والقتل . . فقد عادت ثانية الى البلاد المستعمرة ، ولكنها عادت متحولة فى صورة رأس مال . . — ماركس » .

وهكذا تهيأت الأسباب للثورة الصناعية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وأوائل القرن التاسع عشر . على أساس استغلال المستعمرات ، وبخاصة الهند . وأصبحت بريطانيا ورشة العالم . وسادت منتجات الصناعة البريطانية الآلية أسواق جميع البلاد . وسيطرت الواردات البريطانية ، تحت حماية الأسطول البريطانى ، على التجارة العالمية ، وتطور الإحتكار الاستعمارى القديم إلى احتكار صناعى عالمى .

« وقد أمكن للبورجوازية ، بفضل التقدم السريع لأدوات الانتاج ، وتيسير وسائل النقل بشكل هائل ، أن تجذب الجميع ، حتى أكثر البلاد تأخراً . . الى مركب الحضارة ، وكانت أسعار المنتجات الرخيصة بمثابة قنابل المدفعية الثقيلة التى هدمت جميع الأسوار الصينية ، واضطرت أكثر الشعوب كراهية للاجانب وصداً ضدهم الى التسليم أمام هذه القوة القاهرة . . »

« وكما اضطر الريف أن يعتمد على المدينة ، فقد اضطرت الشعوب المتأخرة وشبه المتأخرة أن تخضع للشعوب المتحضرة . وكذلك كان من الطبيعى أن تخضع الأمم الزراعية للأمم الصناعية ، وأن يخضع الشرق للغرب . . — البيان الشيوعى »

وكان من شأن احتكار بريطانيا لصناعة العالم فى القرن التاسع عشر ، أن اكتسب النظام الاستعمارى حالة جديدة . ففى البلاد أمثال كندا وأستراليا ، حيث عاش المهاجرون من بريطانيا وتوطنوا على أشلاء السكان الأصليين ، وأقاموا فروعا للرأسمالية البريطانية خاضعة لمركز الانتاج فى بريطانيا ، مقدمة المواد الخام الأولية مقابل المنتجات البريطانية المصنوعة ..

ونشأت نظم اقتصادية محلية على نسق الأسس الرأسمالية ، تطورت أخيراً إلى ما يعرف ببلاد الدمينون المستقلة . غير أن البلاد الأخرى مثل الهند ، وجزر الهند الغربية والمستعمرات الأفريقية ، وهى التى خضعت عن طريق الفتح والاستعمار ، وظهر البريطانيون على مسرحها كحكام أجانب وتجار غرباء ، فان النظام القديم القائم على الاستغلال وما أشبه بالجزية قد استمر ، ولكنه أصبح خاضعاً لأسس جديدة من العلاقات ، فتحولت المستعمرات إلى مصادر للمواد الخام الرخيصة — عن طريق نظام المزارع واستغلال العمل الزراعى تحت ظروف شديدة من الحرمان — وتحولت إلى أسواق لاستهلاك البضائع البريطانية . وقد أدى إغراق هذه الأسواق بالبضائع البريطانية إلى خراب عاجل أصاب صناعات الحرف الوطنيــة . . حتى أن حاكم عام الهند عام ١٨٣٤ كتب يقول . . « إن عظام الغزالين أخذت تبيض سهول الهنـد » . !

وفى هـذه الحقبة من تفوق بريطانيا الصناعى فى القرن التاسع عشر ، بلغت سيطرة صناعة الآلة البريطانية حداً لا ينازعها فيه أحد . وظهرت وكأنها قادرة على تحطيم جميع العوائق والعراقيل فى جميع البلاد ، لا الواقعة تحت حكمها المباشر فقط ، بل أيضاً فى البلاد الأجنبية الأخرى المستقلة . وهذه القوة الاقتصادية المتفوقة ، التى وجدت تعبيراً لها فى نظريات التسيب الاقتصادى وحرية التجارة ، بدت أمام الطبقة الحاكمة الجديدة . التى تمثل

الصناعات البريطانية — وكأنها لا تقهر . . حتى أن بعض النظريات قامت تحط من أهمية النظام الاستعمارى . وتصفه بأنه ترف زائد ، ومتاع قليل. وقد لخص مارس ما نادت به مدرسة كوبدن Cobden وبرايت Bright فى مانشستر فى مقال نشرته له صحيفة نيويورك تريبون فى ٢٥ أغسطس ١٨٥٢ ، قال :

« إن الصراع بين هذه الجماعة ضد المؤسسات الانجليزية القديمة ، ومنتجاتها العتيقة ، وأثرها المندثر فى التطور الاجتماعى ، يمكن إجماله فى هذه العبارة :
« أنتج بأرخص ما تستطيع ، ولا تهتم بتكاليف الانتاج الزائفة . . »
إن البلاد تستطيع أن تنتج وتبادل منتجاتها دون أتاوات . فليذهب العرش وهؤلاء النبلاء ، ومجلس اللوردات ! تكاليف زائفة فوق كاهل الانتاج . وهذا الجيش الضخم — تكاليف زائفة ، والمستعمرات — تكاليف زائفة . .
« إنه لأرخص لانجلترا أن تستغل الأمم الأجنبية وهى تسالمها . » !

وقد أثرت هذه النظريات فى هيئات المحافظين والدوائر الرسمية . فوصف دزرائيلى فى ١٨٥٢ « تلك المستعمرات التعسة » بأنها « حجر الرحى يدور حول أعناقنا . » وبسط هرمان ميريفال وكيل وزارة المستعمرات الدائم بين ١٨٤٨ — ١٨٦٠ النظرية بقوله :

« لو أن تجارة المستعمرات أطلقت ، وانتهى أمر الاستعمار ، لأصبح من الواضح أن الدوافع الرئيسية التى حدت بأجدادنا إلى تأسيس امبراطورية إستعمارية والاحتفاظ بها . . لم يعد لها وجود » .

وكذلك أشار سير هنرى تايلور أحد رجال وزارة المستعمرات ١٨٦٤ إلى الممتلكات البريطانية فى أمريكا بأنها « نوع من الارث الملعون . ! » وكتب بسمارك إلى فون رون عام ١٨٦٨ يقول :

« إن كل الامتيازات التى يزعمونها للدول صاحبة المستعمرات إنما هى من قبيل التضليل . إن انجلترا تهجر سياستها الاستعمارية ، لقد وجدتها باهظة النفقات . »

غير أن هذه المرحلة القصيرة التى ابتدعت فيها النظريات المناهضة للاستعمار لم تمنع فى الواقع استمرار العدوان الاستعمارى والغزو خلال منتصف القرن الثامن عشر . وظلت الأساطيل الحربية والمدافع واضحة النفع ، تضرب طريقها إلى الأسواق .. فشنت حرب الأفيون عام ١٨٤٠ — باسم « الحق المقدس » لشركة الهند الشرقية فى تسميم شعب الصين بالأفيون (أو « الوحل الأجنبى » كما كان الصينيون يطلقون عليه) . وكان من نتيجتها أن فتحت أسواق الصين للتجارة ، واغتصبت هونج كونج كعقاب أنزل بالمسئولين الصينيين جزاء مقاومتهم لتلك النعمة المباركة التى أرادت الشركة أن تمنحها شعبهم الطيب ... نعمة الأفيون . ! — وهذا هو الحق القانونى لبريطانيا فى هونج كونج ... وهذا هو الحق الذى كان وزراء العمال ، ولا يزالون يتمسكون به تبريراً لتدابيرهم العسكرية هناك . !

ولم يجد كوبدن وبرايت حرجا فى أن يكونا من أشد المتحمسين لإخماد الثورة الهندية عام ١٨٥٧ . .

كذلك ضمت عدن عام ١٨٣٩ ، ونيوزيلنده فى ١٨٤٠ ، وناتال فى ١٨٤٣ ، والسند فى ١٨٤٣ ، والبنجاب أثر حملات السيخ فى ١٨٤٥ و ١٨٤٨ ، وبورما فى ١٨٥٢

*

ولم يحدث قبل الكساد العظيم فى الأعوام السبعينية من القرن التاسع عشر أن شعرت بريطانيا لأول مرة بأن تفوقها فى التصدير قد أخذ يضعف أمام زحف منافسين جدد فى الصناعة . . مما عجل بحلول المرحلة الجديدة بين مراحل الرأسمالية ، وهى تصدير رأس المال ، واغتصاب مستعمرات جديدة . . معبدة الطريق لاستعمار القرن العشرين . »

وقد فقدت بريطانيا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر تفوقها الصناعى أمام الولايات المتحدة أولا ، ثم أمام ألمانيا ثانية . فبينما بلغ

إنتاج الفولاذ عام ١٨٨٠ فى بريطانيا ٣ر١ مليون طن ، وفى الولايات المتحدة ٢ر١ مليوناً وفى ألمانيا ٠٠٠ر٧٠٠ طناً ، بلغ الإنتاج الأمريكى ٢ر١٠ مليوناً من الأطنان ، والإنتاج الألمانى ٤ر٦ مليوناً ، والبريطانى ٩ر٤ مليوناً عام ١٩٠٠ ، ولم يحل عام ١٩١٣ حتى كان الإنتاج الأمريكى قد وصل إلى ٣ر٣١ مليوناً والألمانى ٩ر١٨ ، بينما لم يزد الفولاذ البريطانى عن ٧ر٧ مليوناً من الأطنان .

وبينما ظلت بريطانيا محتفظة بالمركز الأول فى تصدير البضائع المصنوعة ، فان تفوقها كان يتراجع بنسبة محسوسة . ففى الفترتين بين ١٨٨٠ - ١٨٨٤ و ١٩٠٠ - ١٩٠٤ ارتفعت نسبة الصادرات البريطانية من مصنوعاتها ٨ ٪ ، فى حين زادت نسبة ألمانيا إلى ٤٠ ٪ وأمريكا إلى ٢٣٠ ٪ .

غير أن بريطانيا كانت فى مقدمة الشوط فى تصدير رءوس الأموال وفى التوسع الاستعمارى .

فقد استحوزت بريطانيا بين ١٨٨٤ - ١٩٠٠ على مساحة قدرها ٠٠٠ر٧٠٠ر٣ من الأميال المربعة من أراضى ومستعمرات جديدة ضمتها إليها . وفى عام ١٩١٤ كانت الامبراطورية البريطانية تضم ٧ر١٢ مليون ميل مربع فى حين لم تكن أراضى المملكة المتحدة ذاتها (الجزر البريطانية) تزيد عن ٠٠٠ر١٢١ ميلا مربعاً ،أو ما يساوى ١ ٪ (واحد فى المائة) منها . وكانت مساحة بلاد الدومنيون — المستقل ذاتياً — تبلغ سبعة ملايين ، وأجزاء المستعمرات والامبراطورية الأخرى التابعة تبلغ ٦ر٥ مليون ميل أى نحو ستة وأربعين ضعفاً قدر مساحة المملكة المتحدة ذاتها! وهكذا، فان الجزء الأكبر الذى يتبع الامبراطورية قد ضم بعد عام ١٨٨٤

وقد بلغ مجموع السكان ٤٣١ مليوناً ، لا يزيد مجموع من يقطن بريطانيا وبلاد الدومنيون من البيض عن ستين مليوناً — أو أقل من السبع .

وقد كان من نتائج الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ — ١٩١٨ أن ضمت إلى الامبراطورية ممتلكات جديدة ، تبلغ مليوناً ونصف من الأميال المربعة . وفى بداية الحرب العالمية الثانية كانت الامبراطورية البريطانية والمحميات ، والبلاد التابعة لها تغطى ربع سطح الأرض ، وسكانها .

وقدر أن رأس المال البريطانى المستثمر فى الخارج بين ١٨٥٠ — ١٨٨٠ قد تضاعف خمس مرات من ٢٠٠ مليوناً إلى ١٠٠٠ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية . وتضاعف مرة أخرى فى عام ١٩٠٥ إلى ٢٫٠٠٠ مليوناً . ثم مرة ثالثة فى عام ١٩١٣ فبلغ نحو ٤٫٠٠٠ مليوناً من الجنيهات . وفى عام ١٨٩٩ ، عند ما آذن القرن التاسع عشر بالمغيب ، قدر سير روبرت جريفن مجموع أرباح التجارة الخارجية بمبلغ ١٨ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ، فى حين بلغ دخل الاستثمارات الأجنبية ٩٠ مليوناً . ووصل إلى ١٧٦ مليوناً عام ١٩١٢ ، وإلى ٢٥٠ مليوناً عام ١٩٢٩ .

لقد أفسحت مرحلة رأس المال الصناعى الطريق إلى رأس المال المالى . وقد خسرت بريطانيا تفوقها الصناعى لتصبح من ناحية أخرى أكبر مستفيد ومستغل استعمارى يتلمس الفائدة من كل أنحاء العالم .

٭

على أن مركز بريطانيا ، باعتبارها المصدر الرئيسى لرأس المال وصاحبة أكبر استثمارات مالية خارجية قد ضعف منذ الحرب العالمية الأولى ، وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية . وهذه هى الظاهرة الاقتصادية المميزة للأزمة العميقة الحالية التى يعانيها الاستعمار البريطانى .

والزعم بأن بريطانيا قد أنفقت خلال الحرب العالمية الثانية كل ما تملكه بالخارج للحصول على الدولارات الضرورية للمجهود الحربى فيه كثير من المبالغة والبعد عن الحقيقة . والواقع أن كل ما أضاعته لايزيد على ثلث هذه المدخرات ، التى هبطت من ٣٥٣٠ مليوناً من الجنيهات عام

١٩٣٨ إلى ٢٤١٧ مليوناً فى نهاية عام ١٩٤٥ — وفقاً لتقرير بنك انجلترا الذى نشر سنة ١٩٥٠ — أى بنقص قدره ٣١٫٦ فى المائة .

على أن بريطانيا قد عادت فى أعوام ما بعد الحرب لتركز كل سياستها فى سبيل استعادة تصدير رأس المال وإعادة بناء مستثمراته فى الخارج ، ولو كان ذلك على حساب جبهتها الداخلية . وقد بلغت قيمة رأس المال البريطانى الجديد المستثمر فى بقية منطقة الاسترلينى نحو ٩٩٦ مليوناً من الجنيهات فى مدى الأعوام الخمس بين ١٩٤٧ — ١٩٥١ . غير أن نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات الجديدة جاءت عن طريق مصطنع غير طبيعى حينما فرضت بريطانيا على المستعمرات أن تقدم لها أنواعاً من القروض . ويدل على ذلك زيادة الأرصدة الاسترلينية للبلاد الثانية بنحو ٤٦٩ مليوناً من الجنيهات فى نفس الفترة .

وفى عام ١٩٤٨ ، قدر بنك انجلترا مجموع الاستثمارات الخارجية بما يقرب من ألفى مليون جنيه ، أكثرها مستغل فى بلاد الامبراطورية .

المستثمرات البريطانية فى الخارج عام ١٩٤٨

(مقدرة بملايين الجنيهات)

مجموع المستثمرات البريطانية بالخارج	١٩٦٠
المستثمرات فى المستعمرات والدومينيون	١١١١
المستثمرات فى البلاد الأخرى خارج الأمبراطورية	٨٤٩

(من تقرير لبنك انجلترا فى أكتوبر ١٩٥٠)

وبذلك تصبح نسبة الاستثمار فى داخل الامبراطورية ٥٦٫٦ ٪ . ولا يدخل فى تقدير هذه الاستثمارات المباشرة رءوس أموال الاحتكارات الكبرى واتحادات المنتجين التى تقيم مراكزها فى لندن ، ولكنها تقوم بعملياتها الرئيسية فى بلاد الامبراطورية وتستدر منها الجزء الأكبر من دخلها العام .

ومن مراجعة ميزان المدفوعات فى المملكة المتحدة لعام ١٩٥٠ ، يتبين أن قيمة الدخل الصافى من الفوائد والأرباح القادمة من الاستغلال الخارجى تبلغ ١٢٦ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ، إلى جانب دخول «غير منظورة » تأتى أيضاً من بلاد ماوراء البحار وتبلغ قيمتها ٤٠٤ مليوناً من الجنيهات . وكان ذلك كافياً ليسد العجز الملحوظ فى التجارة وقدره ١٤٦ مليوناً وينتج فى النهاية فائضاً خالصاً قدره ٢٥٨ مليوناً ، ولكن الحقيقة الخطيرة لهذا « الانتعاش » وذلك الفائض قد كشفت عام ١٩٥١ عند ما عاد العجز فى ميزان المدفوعات ليصل إلى مستوى عال جديد بلغ ٤٦١ مليونا من الجنيهات .

إن أساس هذا الخراج الذى يفيض به الاستغلال المالى لبلاد المستعمرات قد أخذ يضعف وسوف يظل يضعف باستمرار ، ولكنه لم ينته بعد . . !

الفصل الثالث

ثمن الامبراطورية

«إنما الشوك الذى حصدت هو من الشجرة التى زرعت
وقد جرحنى ، وها أنا أدمى ،
وكان على أن أعرف أى ثمرة تنبت من
مثل هذه البذرة»

بايرون

يحق لنا ، وقد مضت فترة مفعمة بتجارب ثلاثة أرباع قرن خلت ، أن نتأمل فيما أفضى اليه النظام الاستعمارى الجديد ، الذى ساد منذ أواخر النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ليحل محل ما ضيعته بريطانيا من تفوقها الصناعى . وإذا كانت الأزمة الحاضرة تمثل الحصاد الأخير له ، فقد شعر الجميع بمدى الثمن الباهظ الذى اضطرت بريطانيا إلى دفعه خلال تلك السنوات .

لقد زعم رواد التوسع الاستعمارى الجديد ، أنه سبيل الخلاص الذى يحل مشاكل الرأسمالية البريطانية ، بعد أن انهارت أحلام منتصف القرن التاسع عشر عن حرية التجارة ، وإطراد التفوق الصناعى والتجارى .

وإذ خسرت بريطانيا احتكارها الصناعى العالمى ، ضاقت الفرص أمام الرأسمالية فيها لأن تتطور تطوراً تقدمياً ، بالرغم من أن ظروفها الواقعية كانت تهيئ لها أن تتقدم فى طريق تنظيم مجتمعها على أسس اشتراكية . ولقد بدأت الإثارة الاجتماعية فى بريطانيا فى الأعوام الثمانين من القرن التاسع عشر بتأليف الاتحاد الإشتراكى الديمقراطى (١) الذى تحول فيما بعد

(١) Social Democratic Federation

إلى الحزب الشيوعى . كذلك تستمد الحركة العمالية الحديثة حياتها من جهود رواد الاشتراكية الأوائل فى العقد التاسع من القرن التاسع عشر .

وقد استطاع انجلز منذ عام ١٨٨٥ أن يبين أن « الاحتكار الصناعى لانجلترا — إنما هو أساس نظامها الاجتماعى » وأن « تحطيم هذا الاحتكار سيؤدى إلى أن تخسر الطبقة العمالية الانجليزية مركزها الممتاز . » . وقد بعث تحدى الاشتراكية الجديد الروع فى قلوب السادة من الطبقة الحاكمة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

وقد وجه أساطين الاستعمار الحديث ، أمثال دزرائيلى وتشامبرلين ورودس جهودهم الواعية لمقابلة هذا التحدى الصاعد من الطبقة العاملة ومن الاشتراكية ، والعمل على هزيمته . وقد ذكر سيسيل رودس فى عام ١٨٩٥ :

« كنت بالأمس فى الايست أند بلندن ، وحضرت اجتماعاً للعاطلين . ولقد سمعت الخطب النارية فلم تكن إلا صيحات من أجل « الخبز » .. « الخبز » « الخبز » . وتأملت المشهد فى طريق عودتى فأصبحت أكثر اقتناعاً من ذى قبل بأهمية الاستعمار . . . لقد أوحى إلى المشهد أن حل هذه المشكلة الاجتماعية وإنقاذ أربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة من حرب أهلية دموية يتطلب منا نحن ، رجال الدولة الاستعمارية ، أن نعمل على تملك أراض جديدة لتسوية مشكلة ازدياد السكان ، والحصول على أسواق جديدة لتصريف بضائعهم من منتجات المصانع والمناجم . إن الامبراطورية كما سبق أن قلت دائماً — هى مسألة الخبز والزبدة . فاذا أردتم تجنب الحرب الأهلية ، فعليكم أن تصبحوا استعماريين . . . »

وكذلك حدد جوزيف تشامبرلين بمجرد تعيينه وزيراً للمستعمرات عام ١٨٩٥ سياسته بقوله :

« إنى أعتبر كثيراً من مستعمراتنا مناطق متخلفة ، وبالأحرى مناطق لن يمكن أن تتقدم دون معونة استعمارية .. إن سياسة الحكومة تستهدف تنمية مصادر أمثال هذه المستعمرات إلى أقصى حد ممكن . وإنى أرى أن مثل هذه

السياسة وحدها هى التى تستطيع أن تقدم حلا لهذه المشاكل الاجتماعية الكبرى التى تحيط بنا . »

ونحن إذا استمعنا إلى أحد وزراء العمال ، أو إلى المكتب الخاص بالمستعمرات فى جماعة الفابيان لوجدناهم يتحدثون بنفس اللغة التى كان يستعملها قراصنة الاستعمار من قدامى المحافظين ، منذ نصف قرن مضى . وعاد تشامبرلين يعلن فى عام ١٨٩٦ :

« إن أحداً لا ينازع اليوم فى الامتيازات الهائلة التى تنتجها امبراطورية موحدة نحتفظ فيها لأنفسنا بما يعود علينا من ربح التجارة ، وهو الربح الذى يستفيد منه الأجانب بالفعل فى الوقت الحاضر الراهن . صدقونى : إن خسارة سيطرتنا سيؤثر بالدرجة الأولى على الطبقة العاملة فى بلادنا . ولن نستطيع أن نتصور بؤساً أعظم مما قد يحل بنا ... إن انجلترا لن تعود قادرة على إطعام هذا العدد الضخم من سكانها . »

وهكذا أصبح أصحاب الملايين من مستغلى المستعمرات يعرضون الأمر بكل جسارة واستخفاف بالعقول باعتبار أن الأمبراطورية هى السبيل الاقتصادى الذى لا غنى عنه من أجل إنقاذ الطبقة العاملة البريطانية من الجوع (وفى واقع الأمر ، من الاشتراكية . !) . وهذه هى النغمة المستمرة يرددها الاستعماريون المحدثون من المحافظين «الديمقراطيين» فى كل مناسبة ، والتى أخذها عنهم الاستعمار العمالى . ولم يكن ونستون تشرشل أقل استخفافا بحقائق الأمور ، عندما زعم فى عام ١٩٢٩ أثناء توليه وزارة المالية ، أن الأرباح الأمبراطورية التى تأتى من جميع أنحاء العالم عبر البحار هى الأساس الذى لا غنى عنه من أجل الاحتفاظ بالخدمات الاجتماعية للطبقة العاملة «الاستعمارية» . فهو يقول فى خطاب الميزانية بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٢٩ :

« إن الدخل الذى يفد إلينا كعمولة نظير ما نقدمه من خدمات للبلاد الأجنبية يزيد عن ٦٥ مليوناً من الجنيهات الأسترلينية . وبالإضافة إلى ذلك ، فان لدينا دخلا ثابتاً تدره علينا استثماراتنا الأجنبية يقرب من ٣٠٠ مليون جنيهاً سنويا . هذا هو الإيضاح المصدر الذى يمكننا من ان ننفق على الخدمات الاجتماعية بما

يجعل مستواها أعلا مما هى عليه فى أى بلد أوربى أو أى دولة أخرى . »

وعاد لورد كرانبورن وزير الدومينيون يسوق الحديث ذاته ، فتنشر له الديلى تلجراف فى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٣ قوله :

« إن على أولئك الذين لايستطيعون أن ينظروا إلى غير مصالحهم الخاصة أن يذكروا أن عملهم ، ومستوى معيشتهم يتوقف بشكل رئيسى على وجود الأمبراطورية »

وإذا تمعنا فى هذا القول ، وجدنا أن تصريح بيفن الذى ألقاه فى مجلس العموم البريطانى يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ لا يبعد مطلقاً عنه ، إذ يعلن :

« إننى على غير استعداد للتضحية بالامبراطورية البريطانية ، لأنى أعلم أنه اذا سقطت الأمبراطورية البريطانية . . فان معنى ذلك هبوط مستوى معيشتنا الى حد بعيد . »

هذا هو الإقتصاد البريطانى الإستعمارى الذى شيد خلال السنوات الخمسة وسبعين الماضية ليحل محل احتكار الصناعة العالمى الضائع ، وعلى أساسه أرسيت دعائم « الديموقراطية » الإستعمارية الحديثة التى تملأ الآفاق صياحا وتبجحاً . ديموقراطية ملاك العبيد فى الأمبراطورية ، التى تخضع أغلبية شعوب المستعمرات فى الخارج ، كما تسيطر فى الواقع على جماهير الشعب فى الداخل .!

فما الذى جنته الشعوب من هذا الإقتصاد الإستعمارى ؟ . .

.. إنه لم يكن يعنى فى نظر شعوب المستعمرات إلا نظاما يغتصب مواردهم ويستحل عرق عضلاتهم ، ليحقق أرباحاً احتكارية هائلة دون أى مقابل ، بل على العكس فهو يحط من مستويات معيشتهم ويزيد من استغلالهم وكبت حرياتهم .. إنه لا يعنى إلا نظاماً بغيضاً يسلبهم حق الحياة ، لايرون لمجابهته إلا الثورة .. وإنهم ليشعلون نيرانها اليوم فى كل مكان .

.. أما بالنسبة لجماهير الشعب البريطانى ، فهل أفضت الأمبراطورية حقيقة إلى ما يزعمون من مكاسب وامتيازات ؟ . . على العكس . فان ما يلقيه المستعمرون من فتات يسعون به إلى رشوة الطبقة العاملة وتهدئتها

بل وتسليمها ، وبالتالى وقف تقدمها نحو الإشتراكية ، لا يمكن أن يقارن بما تتحمله من أعباء وتضحيات . وبعث الفوضى فى اقتصادياتها ووقف نموها التقدمى . ولا يمكن مقارنته بما تتحمله من ضغط المطالب العسكرية والحروب الأمبراطورية والإستعمارية أو بتلك الأزمة التى تتعمق أسبابها يوماً عن يوم مهددة بالخراب والإنهيار الكامل .. فى الداخل .

إن اقتصاد بريطانيا الإستعمارى اقتصاد طفيلى . وإنه ليزيد فى اعتماده كل يوم على ما يأتيه من الخارج ، من أجل بقائه . وعند بداية الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا لا تستطيع أن تدفع من صادراتها ما يقابل نحو خمس وارداتها . وارتفعت هذه النسبة عند بداية الحرب العالمية الثانية . وزاد فائض الواردات عن الصادرات من ٣٠ مليونا بين ١٨٥٥ — ١٨٥٩ إلى ١٣٤ مليوناً فى ١٩١٣ ، ثم إلى ٣٠٢ مليوناً فى ١٩٣٨ ، ثم وصل إلى ٤٢٥ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية عام ١٩٤٧ ، وإلى ٧٧٩ مليوناً فى عام ١٩٥١ ولقد أمكن تغطية هذه الزيادة فى الواردات ، خلال المرحلة الأولى من التطور الإستعمارى بفضل دخل الإستثمارات الأجنبية فيما وراء البحار .. والعمليات التجارية ، والنقل البحرى . ولكن لم تهل المرحلة التالية حتى كانت حياة التطفل فى بناء النظام قد تركت آثارها العميقة المخربة ، فإن ذلك الفيض الوارد من وراء البحار لم يعد قادراً على سداد ثمن البضائع المستوردة . وبدأ العجز فى ميزان المدفوعات يظهر واضحاً ، منذ بداية العقد الرابع من هذا القرن العشرين ، فبلغ ٧٠ مليونا من الجنيهات عام ١٩٣٨ وبلغ ٢٧٠ مليونا بين أعوام ١٩٣١ — ١٩٣٨ ، ومعنى ذلك أن عملية تراكم الأرباح الوافدة من الخارج فى مرحلة الاستعمار السابقة قد بدأت تتحول إلى عملية سحب عكسية . وقد عجلت الحرب العالمية الثانية بهذه العملية كثيراً نتيجة لاستنفادها أكثر من ربع الإستثمارات الرأسمالية الخارجية . وبلغ العجز فى ميزان المدفوعات ٣٤٤ مليونا فى عام ١٩٤٦ ، ثم ٥٤٥ مليوناً فى العام

التالى (١٩٤٧) . وبالرغم من التدابير العنيفة التى اتخذت لمعالجة الموقف ، وما أدت إليه من انتعاش زائف خلال عامى ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ، فان العجز قد عاد وغلبها ، ووصل إلى ٤٦١ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٥١ . وبذلك بلغ مجموع العجز الكلى خلال الأعوام السبعة ١٩٤٥ — ١٩٥١ مقدار ١٧٧٠ مليونا من الجنيهات مقابل ٢٧٠ مليونا خلال الأعوام الثمانية فيما بين ١٩٣١ — ١٩٣٨ . وهذا التطور المستمر فى العجز خلال العشرين عاماً الماضية ، مهما تردد فى أعوام قليلة ، إنما يدل على الاقتصاد غير المتوازن الذى يسوق الرأسمالية البريطانية اليوم إلى مصيرها المحتوم ، وما يلحق به من مشاكل مزيفة مستعصية الحل .

وهكذا يتضح أن الأسس الإستعمارية لاقتصاديات البلاد ، التى يعزى إليها ثروة بل ووجود الشعب البريطانى فى العصر الحديث .. إنما هى أسس واهية ، لا صلبة ولا صلدة ، وإنما مريضة تهوى سريعاً إلى الأزمة المزمنة.

وقد أفضى اتجاه رأس المال أن يستثمر ويتراكم باطراد فيما وراء البحار ، من أجل الظفر بأرباح ضخمة غير عادية عن طريق استغلال المستعمرات ، إلى استمراء حياة التطفل المتوقفة عليها ، ومن ثم إلى إهمال الصناعة المحلية والزراعة ، وبالتالى إلى تدهورها . ولا عجب أن ينعدم الإغراء ويقل الاهتمام بمشروعات استحداث الصناعة البريطانيـة وتجديدها وتجهيزها ، ولابدع ألا تلقى مشروعات التقدم الاجتماعى فى الداخل استجابة حقيقية .. إذا كانت أرباح استغلال العمل الرخيص فى المستعمرات تصل إلى مائة فى المائة ! كتب ج . هـ . كلابهام فى كتابه « التاريخ الاقتصادى لبريطانيا الحديثة » — الفصل الثالث ، ص ٥٣ :

« لقد اتجهت رءوس الأموال نحو الاستثمارات الأجنبية مفضلة إياها عن اعادة بناء المدن البريطانية القذرة .. لسبب بسيط ، ذلك أن الاستثمار الخارجى يبدو مجزياً أكثر من غيره » .

وقد تركت الزراعة تتدهور . فنقصت المساحة التي يمكن زراعتها بين أعوام ١٨٧١ — ١٨٧٥ و ١٩٣٩ من ١٨٫٢ مليون هكتار إلى ١١٫٨ مليوناً .. أي إلى نحو الثلث . ونقصت الأراضي المزروعة فعلا بالمحاصيل من ١٣٫٩ مليوناً إلى ٨٫٣ مليوناً ، أي بخسارة الخمسين . ونقصت المساحة التي تزرع قمحاً من ٣٫٥ مليوناً إلى ١٫٧ مليوناً أي ما يوازي نصف المحصول . وقد كلفت هذه السياسة الاستعمارية البلاد غالياً ، لا بد معها من بذل جهود يائسة لاستعادة الأراضي المفقودة ، لزراعة المحصولات الغذائية التي تحتاجها البلاد بسبب ظروف الحرب . وفي عام ١٩٤٣ ارتفعت مساحة الأرض المزروعة قمحاً إلى ٣٫٢٨٠٫٠٠٠ هكتاراً ، ولكنها عادت إلى النقص عام ١٩٥١ لتبلغ ٢٫٠٧٠٫٠٠٠ فقط .

وكذلك سمح للصناعة البريطانية أن تتخلف . فان بريطانيا التي كانت تعد ورشة العالم خلال منتصف القرن التاسع عشر ، أصبحت يوماً بعد يوم موطن الصناعات المتخلفة ، بالقياس إلى تقدم المستوى الصناعي والفني في أمريكا وألمانيا .

وقد أوضحت التقديرات الحديثة مدى ارتباط تفوق الصناعة الأمريكية بالمعدات الميكانيكية الحديثة ، وكيف أنها تبلغ ثلاثة أضعاف المستوى البريطاني مقدرا بقوة حصان لكل عامل. وقد وصف الأستاذ كلابهام صناعة الفحم « إن كفايتها منذ ما قبل عام ١٩٠٠ غدت أسوأ مما لو ركدت ركوداً كاملا . أما صناعة النسيج ، فان عليها أن تحدث ثورة في معداتها إذ باتت لا خير فيها في معظم المصانع ، ويسجل الأستاذ كلابهام بالنسبة لصناعة الحديد والفولاذ « إنه لم يحدث تقدم أساسي في أفران الحديد أو في قطع غيارها في الفترة بين ١٨٨٦ و ١٩١٣ » . ويذكر بيرنهام وهوسكنز في كتاب « الحديد والفولاذ في بريطانيا بين ١٨٧٠ — ١٩٣٠ » ص ٧٠ طبعة ١٩٤٣ — « إن الصناعة في بريطانيا قد تخلفت عن بقية العالم بشكل

نسبي ومطلق معاً ! »

ويبدو أنه كان هناك سباق نحو الانهيار والتحلل بين كل من الصناعة البريطانية والزراعة فى فترة ما بين الحربين العالميتين . فهبط إنتاج الفحم من ٣٨٧ مليون طن عام ١٩١٣ إلى ١٣٠ مليون عام ١٩٣٨ ، ونقص عدد حفر المناجم من ٣٢٦٧ عام ١٩٠٣ إلى ٢١٢٥ عام ١٩٣٨ . ودمر نحو أربعة عشر مليوناً من مغازل النسيج فى الفترة بين ١٩٢٠ — ١٩٣٥ ، وأغلقت ثلث مصانع السفن ، وهبطت قدرة بناء السفن بين أعوام ١٩١٨ — ١٩٣٨ من ثلاثة ملايين طناً سنوياً إلى مليونين . وفى الزراعة، ترك ما يقرب من مليونى هيكتار دون زرع، ونقصت الأراضى الصالحة للزراعة إلى أربعة ملايين هكتار ، وهبطت نسبة الأراضى التى تصلح لزراعة المحاصيل من ٣٨ ٪ عام ١٩١٨ إلى ٢٨ ٪ عام ١٩٣٨ . وفى عام ١٩٣٦ ؛ صرح سير جورج ستابلتون أحد أساطين علماء الزراعة أن نحو ١٦ وربع مليون هيكتار من الأراضى تكاد تكون مهملة ، وأكثرها مهجور تماماً ، بينما يمكن تحسين كل هيكتار من هذه المساحة الشاسعة التى تمثل خمسى سطح الأرض فى انجلترا وويلز . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل أن كثيراً من المناطق الصناعية الهامة ، قد غدت مناطق مهجورة تماماً . !

وبينما سارت الصناعات الرئيسية والزراعة فى طريق الانحدار والانحلال فى هذا العصر الاستعمارى ، فان الصناعات الثانوية والكمالية وغيرها من الخدمات التى توافق مثل هذا الاقتصاد المتطفل قد ازدهرت وراجت ، وأصبح لها شأن يذكر . فبينما نزلت قيمة المستثمرات المالية الجديدة فى الصناعات الرئيسية بمقدار النصف من ٤١٫٧ مليوناً إلى ٢١٫٤ مليوناً من الجنيهات فيما بين الفترة ١٩٠٤ — ١٩١٣ ، وبين السنوات الخمس ١٩٢٤ — ١٩٢٨ ، فقد ارتفعت أذونات صناعات البيرة إلى أكثر من الضعف مسجلة زيادة من ٦ ملايين إلى ١٥ مليوناً من الجنيهات ، وبلغت

مستثمرات الفنادق والمسارح وغيرها ، نحو ثلاثة أضعافها ، فزادت من ١ر٧ مليوناً إلى ٤ر٢٠ من ملايين الجنيهات . وكذلك نقصت نسبة العاملين فى إنتاج الصناعات الرئيسية من ٢٣ ٪ عام ١٨٥١ إلى ٦ر١٣ ٪ عام ١٩٢٩ ، بينما ازداد عدد المشتغلين فى العمليات التجارية والمالية ، والتوزيع والمكاتب ، وغيرها من أنواع « الخدمات » الأخرى مما مهد السبيل إلى ظهور أسطورة « الطبقة المتوسطة الجديدة » كدليل على أن الرخاء قد أخذ يعم البلاد . وفى سنة ١٩٣٧ بلغ هذا التدهور والانحلال حداً جعل صحيفة الايكونوميست فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٧ تصف « المستثمرات الأجنبية فى الخارج » بأنها « الصناعة العظمى للبلاد » .

وقد كان لنمو التطفل والاضعاف النسبى للطبقة العاملة المنتجة فى الصناعات ، آثاره الضارة كذلك على نمو الحركة العمالية ، وتحويل ثوريتها إلى ما هى عليه الآن من تأخر واضطراب وقد انعكس تطور الحركة العمالية إلى خدمة مصالح الاستعمار ، وارتباط العمال بالسياسات الرأسمالية مما عرقل الزحف نحو الاشتراكية . . انعكس بشكل واضح على حكومتى ماكدونالد بين الحربين العالميتين ، وعلى الحكومة العمالية الثالثة ، وسياسة آتلى — بيفن — كريبس منذ عام ١٩٤٥ .

وكذلك اتضح قبل أى شىء آخر ، ما أدت إليه السياسة الاستعمارية من تكاليف باهظة ، تتمثل بشكل أساسى فى الأعباء المتزايدة لميزانيات التسلح والحرب . فقد ارتفعت نفقات التسلح فى بريطانيا من ٢٤ مليوناً عام ١٨٧٥ إلى ٤٠ مليوناً عام ١٨٩٧ ، أو ما يقرب من الضعف . وقد أشار سير م. جرانت داف فى خطابه الذى أرسله فى أول فبراير ١٨٧٩ إلى الأمبراطورة فريدريكا يحدثها فيه عن مقابلته لماركس ، إلى أن التسابق الجديد فى سياسة التسلح هو الذى يهدد كيان النظم الاجتماعية السائدة تهديداً خطيراً أساسياً ، فكتب يقول :

« وقد سألتــه أنه لو افترضنا أن حكام أوربا ، قد وصلوا الى اتفاق فيما بينهم لتخفيض الأسلحة ، مما قد يزيح عبئا ثقيلا عن كاهل الشعوب ، فماذا يكون مصير الثورة التى تنتظر قيامها فى يوم من الأيام ؟

فأجاب — آه . . انهم لن يستطيعوا الوصول الى مثل هذا الاتفاق . فان كل أنواع الخوف والغيرة تجعله أمرا مستحيلا . وسيزداد العبء سوءا فوق سوء مع التقــدم المطرد للعلم ، فان تحسين فن التدمير يسايره خطوة خطوة ، وستظل المبالغ الاضافية تدرج وتزداد كل عام من أجل صنع عجلات الحرب .. انها لدائرة معيبة وحلقة مفرغة مرذولة — ولـكن لا فكاك منها » .

ومن ذلك يصل رجل السياسة من العصر الفيكتورى إلى أن يستنتج أن ما تتنبأ به المـاركسية من ثورات إنما هو :

« من أمور الخيال والأحلام التى لا يكاد يحسب لها خطر ، الا اذا استمرت هذه النفقات المجنونة تبذل من أجل التسلح ، وبلغ الأمر حداً واضح الخطورة. غير أنه اذا لم يستطع حكام أوربا خلال العقد التـالى أن يجدوا من الوسائل ما يمكنهم من مجابهة هذا الشر المستطير، دون الحاجة الى نذر الثورة المحتملة، فانى شخصياً أعلن يأسى من مستقبل الانسانية على هذه القارة على الأقل(١) » .

ولـكن نفقات التسلح التى بعثت الذعر فى قلب وزير الأحرار فى العصر الفيكتورى لا تعد شيئاً بجانب ما بلغته فى أيامنا هذه . فقد مضى التسابق فى التسلح متصلا ، وما تضاعف بين أعوام ١٨٧٩ ، ١٨٩٧ تضاعف مرة ثانية ليصل إلى ٨٦ مليوناً من الجنيهات عام ١٩١٣ . ثم بلغ ١١٥ مليونا عام ١٩٢٩ ، ليتضاعف إلى ٢٣٨ مليوناً عام ١٩٣٨ . ولم يكن لهذا العدد الأخير أن يثبت على حاله ، ولا أن يتضاعف ضعفاً أو ضعفين وإنما يتعالى إلى ما يقرب ثلاثة أضعاف فيبلغ ٧٦٠ مليوناً عام ١٩٤٩ (دون أن ندخل فى حسابنا التقديرات الاضافية الأخرى التى تصل به إلى ٨٠٠ مليون من الجنيهات) .. وهكذا تناهى المبلغ الأخير إلى أكثر من ثلاثين ضعفا لمستوى

---

(١) نشر هذا الخطاب فى ملحق التيمس الأدبى فى ١٥ يوليو ١٩٤٩ .

ما بلغه عند بداية فترة التوسع الاستعمارى عام ١٨٧٥ ، ثم ١٩ مرة عند بداية حرب البوير ، وتسعة أضعاف عند بداية الحرب العالمية الأولى، وستة أضعاف ما كان عليه منذ نحو خمسة وعشرين عام ، وثلاثة أضعاف ما كان ينفق عند بداية الحرب العالمية الثانية . غير أن سيرستافورد كريبس لم يكن ليقنع بهذا ، بل أعلن فى أكتوبر ١٩٤٩ أن هناك احتمالا «لزيادة محسوسة» فى نفقات التسلح «كنتيجة لالتزامات حلف الأطلنطى والاتحاد الغربى». وهذا ما حدث بالفعل .

وقد أفضت حملات بريطانيا الاستعمارية التى لم تتوقف خلال عصر الاستعمار ـــ بما فيها حرب جنوب أفريقيا التى استعرت فى بداية هذا القرن ـــ إلى أقصى ما يمكن من خراب وتدمير ، ودفع الثمن غالياً بالدماء التى جرت أنهاراً غزيرة فى حربين عالميتين تكلفتهما الانسانية بسببها . . هذا إلى ما أصاب الاقتصاد البريطانى من تداعى وانهيار .

ومع كل هذا ، فان الاستعدادات الضخمة تبذل علانية من أجل حرب عالمية ثالثة .. تندفع فيها اعتمادات التسلح إلى أرقام قياسية جديدة ، يقدمها اقتصاد لا يكاد يقف على قدميه . !

وهكذا إذا ما استعرضنا الحساب الختامى للاستعمار، فاننا نجده فى النهاية قد أصاب جماهير الشعوب عامة بكوارث ومصائب لا حد لها .. ولا يشفع له قط ما قدره من ربح بالغا ما كان على عدد من كبار الاحتكاريين .

هذا هو النظام الاستعمارى الحديث الذى يقوم عليه دعائم الاقتصاد البريطانى ، ويستند إليه الهيكل السياسى ـــ الاجتماعى العام لديموقراطية الاستعماريين المزعومة . . التى تدخل الآن مرحلة دقيقة ، تتعمق فيها جذور الأزمة . . وتقترب من الانهيار .

الفصل الرابع

ازمة النظـــام الاستعمارى

«فى اللحظة التى يصبح فيها العصيان مجرد تهديد، لن يكون حينئذ عصيانا، بل تعبيراً عن شعور عام بالقومية ، وعندئذ ينتهى كل أمل ، ويجب أن تنتهى كذلك كل رغبـة فى الاحتفاظ بأمبراطوريتنا . »

ج . ر . سيلى

فى كتاب «توسع انجلترا — ١٨٨٣»

فى صيف ١٩٤٩ ، نظمت الحكومة البريطانية معرضاً للمستعمرات فى لنـدن . . وحاولت أن تعرض صورة مثالية لشعوب متأخرة ، تتقدم فى طريق الحضارة فى ظل الحكم البريطانى ورعايته حين يتاح لها «أن تسعد» بإنتاج البضائع التى تحتاجها الأسواق البريطانية «وأن تفرح» بنعمة التعليم ومزايا الخدمات الصحية ، «وأن تغتبط» بكل ذلك الرخاء الذى يحل عليها . . وهى بعد ذلك تسير فى خطواتها قدماً نحو الحكم الذاتى ..! والمعرض بعد ذلك حريص كل الحرص على ألا تفلت منه بادرة تنم عن ملايين الجنيهات من أرباح الاحتكارات التى اعتصرتها من جهود الملايين المستغلة من أبناء المستعمرات . . ثم هو أيضاً حريص كل الحرص على ألا تفلت بادرة أخرى تبين انحطاط الأجور إلى شلن وتسعة بنسات أسبوعيا (أى أقل من تسعة قروش) ، أو تشير إلى معسكرات العزل وازدحامها بحشود الملونين ، وأبناء البلاد الأصليين المكافحين ، أو تبين مدى الخراب والكوارث التى تلحق الفلاحين ، أو تكشف عن إهمال أحياء الوطنيين

وقذارتها وتعاستها ، أو تفضح فظائع نظم المزارع ، وعمال السخرة والبطاقات ، أو تضع أمام الضمير الإنسانى مخازى الاضطهاد العنصرى ، والتفرقة بين السادة البيض والعبيد السود . وفوق ذلك كله ، فان المعرض قد حرص كل الحرص على ألا تفلت بادرة تعلن عن كفاح شعوب المستعمرات الصاعد وثورتهم المتأججة ، ومايلقونه من التدابير الوحشية التى يشنها عليهم البوليس وقوات الجيش لكبت حركاتهم الوطنية، وإخماد روحهم التحررية الديموقراطية . وباختصار فقد أعطى المعرض صورة عن مستعمرات الامبراطورية البريطانية لا تجد شبيها صادقاً لها خيراً مما كانت النازية تعرضه عن طيبات الحياة فى أوربا المحتلة . !

غير أن المستر كريتس جونز وزير المستعمرات — فى ذلك الوقت — قد وضع النقط على الحروف عندما قدم تقريره عن الأمبراطورية الاستعمارية إلى ممثلى ملاك العبيد فى البرلمان البريطانى فى ٢٠ يوليه ١٩٤٩ ، ولم ينس أن يعنى عناية خاصة بالتدابير التى اتخذت لتعزيز العمليات البوليسية ضد ثورة المستعمرات ، فقال متمثلا بالملايو :

« لقد سئلت عن حالة الأمن الداخلية . ولقد أصبح هذا الموضوع ذا أهمية كبرى منذ أن بدأت « الحرب الباردة » وارتفع الوعى السياسى فى كثير من البلاد منذ عام ١٩٤٥ . لقد قمنا بتنظيم قوات البوليس واجراءات الأمن الداخلية فى كل مستعمرة على وجه التقريب . ونحن نولى الدروس التى تعلمناها — والتى لا نزال نتعلمها يوما بعد يوم ، فى الحرب الباردة فى الملايو — اهتماما فائقا ، ونتوفر عليها بالبحث . . »

ولقد كان تطور كفاح شعوب المستعمرات من أجل الحرية ، وثورتهم ضد الاستعباد يسير جنباً إلى جنب مع تطور الأمبراطورية « الاستعمارية » ذاتها .. وأن صفحات تاريخ الاستعمار لتجلل بسواد الحروب الاستعمارية وما صاحب إخماد الثورات الشعبية من فظائع بربرية واعتداءات وحشية . غير أن هذه الثورات الشعبية التلقائية لم تكتمل لها مقومات حركات التحرير

الوطنية القوية ، إلا فى العصر الحديث ، حينما تهيأت لها الظروف ، بتطور البورجوازية فى بلاد المستعمرات أولا ، ثم تطور الطبقة العاملة فيها ثانياً . فأمكنها أن تقوم بتوحيد الأمة جمعاء وتنظيمها على قلب رجل واحد ، واتصل كفاحها بكفاح الطبقة العاملة فى الدول الاستعمارية نفسها ، وازداد قوة وصلابة بالانتصارات الأولى التى أحرزتها الثورة الاشتراكية ... واستطاعت أن تعلن التحدى الصريح لحكامها المستبدين ، وأن تزحف نحو النصر تنتزعه من بين براثن الاستعمار .

وهذا هو التقدم الذى سار شوطاً بعيداً بعد ذلك إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وقد ذكر زدانوف . فى تقريره إلى مؤتمر الأحزاب الشيوعية التسعة فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ :

« ان ازدياد حدة أزمة النظام الاستعمارى نتيجة للحرب العالمية الثانية تعكسها ضخامة وقوة حركات التحرير الوطنية فى المستعمرات والبلاد الخاضعة ، وهى التى تهدد قاعدة النظام الرأسمالى . »

« إن شعوب المستعمرات ترفض أن تحيا بعد الآن حياتها القديمة . ولم يعد فى وسع الطبقات الحاكمة فى الدول الاستعمارية أن تخضعها بنفس الأساليب العتيقة . وجميع المحاولات التى تبذل لإخماد حركات التحرير الوطنية باستخدام القوات العسكرية تلقى مقاومة مسلحة عنيفة تلهبها شعوب المستعمرات كل يوم أكثر مما قبله ، فلا تؤدى إلا الى اطالة أمد حروب الاستعمار ، كما تفعل هولندا فى أندونيسيا ، وفرنسا فى فيتنام . »

وقد أثبتت الأحداث التى وقعت فى السنتين التاليتين ، وإلى وقتنا الحاضر ، صدق هذا التحليل ، فأكدته حربا الملايو وبورما ، والهزيمة التى حاقت بأذناب الاستعمار البريطانى فى الشرق الأوسط ، والإضرابات الجماعية والمظاهرات والقلقلة بل الغليان الذى تضطرب به القارة الإفريقية . . فضلا عن الآثار الهائلة التى أدى اليها انتصار الديمقراطية الصينية . .

وانه لجدير حقا أن نقارن بين الحالة العامة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، بما أصبحت عليه بعد الحرب العالمية الثانية ، حتى نرى الفارق الضخم وندرك مدى التغيير العظيم ،كمًّا ونوعا ، الذى حدث فى كل مكان .

أخذت الحركات الوطنية الحديثة صورها ومظاهرها الأولى فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر . . . وكما حدث فى الهند والصين ومصر وأمثالها من البلاد المتقدمة عن غيرها الواقعة تحت حكم الاستعمار خارج القارة الأوربية . وفى هذه المراحل الأولى ، جمعت البورجوازية الوطنية الناشئة لواء القيادة ، فكان أن اتجهت صوب الدول الرأسمالية الغربية باعتبارها أكثر البلاد تقدماً فى مدارج الرقى والحضارة . وكان همها محاكاة النظم البرلمانية السائدة فيها ، وقصرت جهودها التنظيمية ودعوتها فى محيط الطبقات المحدودة من المثقفين والطلبة والتجار وصغار الطبقة المتوسطة دون أن تتصل بجماهير الطبقة العاملة والفلاحين . وكان من آثار الثورة الروسية الأولى عام ١٩٠٥ ، ثم انتصار اليابانيين فى آسيا ، أن اعترى الاتجاه العام نوع من التغيير . ولكنه لم يكن سوى البداية فحسب .

وقد استطاع لينين بوعيه المتقدم أن يكتب فى عام ١٩٠٨ أنه « قد أصبح لعمال أوربا ذوى الوعى الطبقى رفاق لهم فى آسيا . . وزاد عددهم باطراد عظيم . . »

وأن يكتب عام ١٩١٣ فى كتابه عن «أوربا المتخلفة وآسيا المتقدمة» فيشير بصفة خاصة إلى زحف الثورة الصينية وتأييد الدول الأوربية للرجعية الصينية التى كان يحمل لواءها يوان شيه — كاى (والتى يخلفه فيها الآن شيانج كاى تشيك ، بتأييد أمريكا) فيقول :

« ان أوربا المتقدمة تسلم زمامها لبورجوازية تؤيد كل ما هو رجعى . . . وأبرز مثال لهذا التحلل الذى شمل البورجوازية الأوربية كلها ما تقوم به من معونة الرجعية فى آسيا لحساب الأغراض الذاتية لرجال المال وأنانيتهم ومنفعة محترفى النصب من الرأسماليين . »

« ان كل بقعة في آسيا تشهد مولد حركة ديمقراطية قوية ، كما تشهد نموها وانتشارها ، وما تكسب كل يوم من قوة وبأس . حيث لاتزال البورجوازية تقف مع الشعب ضد الرجعية . ان مئات الملايين قد أخذت تصحو ، وتتطلع للحياة والنور والحرية . »

وقد أفضت حرب عام ١٩١٤ والانتصار الأول للثورة الاشتراكية فى روسيا إلى تحقيق تحول كبير . . فان تحرير سدس العالم من القيصرية الاستعمارية قد أذكى الحركة العامة ضد الاستعمار فى جميع بلاد المستعمرات . ولم تلبث الدولة السوفيتية الجديدة أن أعطت المثال الأول لما تستطيع أن توفق اليه الاشتراكية فى حل المسألة الوطنية على أساس الحرية الوطنية الكاملة ، والمساواة ، بصرف النظر عن العنصر واللون ، أو المستوى الثقافى متقدماً كان أو منخفضاً . . وهو حل قدمته لجميع القوميات وشعوب المستعمرات التى ظلت خاضعة لحكم القياصرة القديم . وقد ترك ذلك بالفعل آثاراً عميقة لدى جميع شعوب المستعمرات . فكان من الطبيعى أن يتحول تطلع الثورات الشعبية إلى الدولة الاشتراكية الجديدة التى ألغت الاستعباد والاضطهاد العنصرى ، بدلا من تطلعها وتركيزها الأول على بلاد الاستعمار الغربى ، ومؤسساتها الرجعية ، وإن ظلت تتشدق بالديمقراطية ومثلها وتضعها فى مقدمة دساتيرها وما تخطه مواثيق .

وعلى أثر انتهاء حرب ١٩١٨/١٤ اجتاحت موجة الثورة العالمية ، التى تلت الثورة الروسية ، جميع بلاد المستعمرات ، وتحولت الحركات الوطنية المحدودة السابقة إلى حركات شعبية قوية ، عصفت بمعاقل الاستعمار ، بالرغم مما قوبلت به من تدابير مستميتة لإخمادها . وكان من نتائج هذا التحول الخطير ، أن انقلبت الرأسمالية المحلية ، تحت تأثير الخوف من الزحف الشعبى ، إلى اللعب على الحبل ، والأخذ بسياسة الوجهين . واتجهت الأغلبية المسيطرة منها نحو المساومة ، والاتفاق مع الاستعمار والتحالف ضد الجماهير الشعبية الثورية ، ولكن الطبقات الشعبية المحلية كانت قد

بلغت من ناحيتها حدا كبيراً من النضج ، والوعى السياسى المستقل والتنظيم القومى . وتكونت أحزاب يسارية ، واتحادات نقابية راسخة فى كثير من بلاد المستعمرات المتقدمة ، فدخلت معركة الكفاح ، ضد الاستعمار مسلحة بذلك كله . وأخذت دورها فى قيادة الحركة الثورية ممثلة العنصر الوحيد العنيد الذى لا يقبل أى نوع من المساومة ، أو التفريط فى الحقوق الديمقراطية والأهداف الوطنية . ولكن الرأسمالية المحلية كانت لا تزال من القوة بحيث ظلت قادرة على الاحتفاظ بالقيادة فى يدها ، مؤخرة بذلك معارك التحرير .

على أن حرب التحرير العالمية ضد الفاشية قد عجلت من تطور الحركات الثورية فى المستعمرات . وكشفت الأستار عن فساد الهيكل الاستعمارى القديم وعفنه ، فانهارت أمبراطوريته فى آسيا قبل أن يصل اليابانيون . . وفى ذلك كتب مراسل التيمس رسالته الشهيرة فى ١٨ فبراير ١٩٤٢ يقول :

« . . وبالرغم من انقضاء نحو ١٢٠ عاما على الحكم البريطانى ، فان أغلبية الآسيويين الساحقة لم تبد أى اكتراث كاف للاحتفاظ بهذا الحكم ، أو تهتم بأن تقوم بأى خطوة لتضمن استمراره . واذا كان من الحق أن الحكومة تستمد كيانها من حياة الشعب ، فانه من الحق كذلك أن الآلاف القليلة من البريطانيين الذين أقاموا فى البلاد وكسبوا منها عيشهم — دون أن ينظر أى نفر منهم الى الملايو على أنها بلاده قط — كانوا بعيدين كل البعد عن الاتصال بأبناء البلاد أو الإحساس بمشاعرهم .. ان الحكم البريطانى والثقافة البريطانية وجماعة المتوطنين البريطانيين الصغيرة ، لم تكن أكثر من غشاء رقيق هش منفصل عن حياة البلاد .

وتمزقت شر ممزق الأسطورة الشائعة عن استحالة تحطيم قوة الاستعمار الغربى العسكرية أو هزيمتها ، وعاد ملايين الجنود من أبناء المستعمرات — الذين تركوا أوطانهم للدفاع عن حريات أمم أوربا التى استرقتها الفاشية ... عادوا وقد تيقظ وعيهم العميق ، فلماذا لا يدافعون أيضاً عن حرياتهم هم أنفسهم وحريات بلادهم أيضاً ؟ . .

كذلك فان شعوب جنوب شرق آسيا التى تركت عزلاء وجهاً لوجه أمام الاحتلال اليابانى ، بعد أن هرب الحكام المستعمرون تاركين البلاد دون أى دفاع أو سلاح .. قامت بتنظيم مقاومتها الوطنية للنضال من أجل تحررها ، لا لتنتزعها فحسب من براثن الاحتلال اليابانى ، ولكن لتخلصها أيضاً من أى نوع من أنواع السيطرة الاستعمارية . . وقاد الشيوعيون حرب العصابات فى بطولة نادرة . . ضد الغزاة اليابانيين . . واستمروا يواصلون معركة الحرية حينما عادت الدول الاستعمارية قرب نهاية الحرب تحاول فرض نظامها الاستعمارى القديم .

ثم اعترف ميثاق الأطلنطى ــ الذى قبل أساساً لأهداف الأمم المتحدة، « باحترام حق جميع الشعوب فى أن تختار شكل الحكومة التى يعيشون فى ظلها . . »

ومهما قصد رجال السياسة فى دول الاستعمار من هذه العبارة أن تكون مضغة يلوكونها فى أفواههم وينافقون بها . . فإن المبدأ فى ذاته قد تضمن ما ترنو إليه مطامح شعوب العالم المكافحة من أجل الحرية . فلم يلبث أن تمسك به ممثلو شعوب المستعمرات يطالبون بتطبيقه فى بلادهم والعمل بمقتضاه . وذهبت جهود وينستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية عبثا ، ولم يفلح تصريحه الرسمى الذى أذاعه فى ٩ سبتمبر ١٩٤١ مستبعدا « الهند وبورما وغيرها من أجزاء الإمبراطورية البريطانية » من أن تطبق عليها نصوص ميثاق الأطلنطى . . ذاكراً :

« عندما كنا مجتمعين فى الأطلنطى ، كانت تدور فى رءوسنا بصفة أولية استعادة السيادة والحكم الذاتى والسيادة الوطنية لدول أوربا وأهمها الواقعة الآن تحت الإستعباد النازى » .

غير أن الرئيس روزفلت نبذ بشكل ضمنى أفكار تشرشل هذا ، ومضى فى طريقه يعلن ، فى ٢٢ فبراير ١٩٤٢ :

«إن ميثاق الأطلنطى لا ينطبق فحسب على أجزاء العالم الذى يطل على الأطلنطى

وانما ينطبق على العالم كله » .

وهذا التصريح ، يظهر ما كان يشوب السياسة الإنجليزية الأمريكية من تناقض وتنافس حول الإمبراطورية يرجع فى تاريخه على الأقل إلى هذه الفترة العصيبة .

ثم كان المثل القوى الذى أثبت صلابة الاتحاد السوفييتى الإشتراكى ، بعد أن تحمل عبء الحرب الرئيسى ، وحطم تسعة أعشار قوات النازية لإحراز النصر المشترك على الفاشية . . إلى جانب الدور العظيم الذى لعبته حركات التحرير الوطنية بقيادة الشيوعيين فى أوربا المحتلة ، ثم انتصار الديموقراطيات الشعبية الحديثة فى شرق أوربا ، محررة بلادها من استعباد الاستعمار . كل هذا كان مشجعاً وحافزاً قوياً لحركات التحرير الجديدة فى البلاد المستعمرة .

وهكذا ، كان من نتائج الحرب العالمية الثانية أن تأصلت ثورة شعوب المستعمرات ، وازدادت عمقا وامتداداً لتصبح فى ذاتها أزمة عامة تهدد النظام الإستعمارى كله . وتميزت بظواهر جديدة لم يسبق لها مثيل حتى عندما بلغت موجة الثورة أعنف مراحلها أثر الحرب العالمية الأولى . ويمكن تسجيل بعض هذه الظواهر الجديدة فيما يلى :

أولا — إن انتصار الديموقراطية الصينية على تشيانج كاى تشيك والاستعمار الإنجلو — أمريكى ، قد بدّل من ميزان العلاقات الدولية ، ووضحت آثاره القوية بالنسبة لتقدم معارك التحرير التى تخوضها الشعوب المستعمرة فى آسيا . .

ثانيا — قيام دول مستقلة جديدة ذات روح ثورية تستمد كيانها من نضال شعوب المستعمرات ، وقتالهم للإحتفاظ باستقلالهم ضد قوات العدوان الاستعمارية التى أرادت اغتيال هذا الاستقلال ، مثل جمهورية فيتنام والجمهورية الأندونيسية . وكذلك يمكن اعتبار قيام جمهورية

كوريا الشمالية المرحلة الأولى فى معركة تحرير كوريا كلها .

ثالثا — إن حركة التحرير فى بعض بلاد المستعمرات التى لم تستطع الحصول على استقلالها بعد ، أو حيث تحاول الدول الاستعمارية أن تقيم فيها حكومات شبه مستقلة تكون بمثابة ألعوبة فى يدها توجهها كيفما تشاء .. قد بلغت مستوى من النضج لم تعرفه من قبل ، حتى أن البعض منها — كما هو الحال عليه فى الملايو — قد أخذ يخوض معارك كاملة من أجل الاستقلال ، لا تختلف فى كثير أو قليل عن حالة الحرب الفعلية ، كذلك أخذ الصراع شكلا جديداً كما حدث فى معارك تيلينجانا Telengana فى الهند (حيث قامت جموع الفلاحين بالاستيلاء على الأرض ، وتأليف لجان شعبية فى مساحة زادت على ألفى ميل مربع ، وقدمت ألواناً من ضروب البطولة فى مقاومة قوات الاستعمار المسلحة وأتباعه)

رابعا — اتساع المدى الجغرافى الذى امتدت اليه معركة التحرير ضد الاستعمار ، وخاصة بعد أن انتقلت إلى إفريقيا ، وجزر الهند الغربية .

خامساً — قيام الأحزاب الشيوعية بدور قيادى فى الحركات الوطنية فى كثير من البلاد .

كل هذه المظاهر ، من انتصار أخير لقوى الديمقراطية ، وقيام دول تؤمن بالثورة المسلحة كوسيلة عملية لانتزاع الحقوق الوطنية ، واتساع نطاق الكفاح المسلح وتحوله من حرب العصابات إلى الحرب الحقيقة ، واشتداده من آسيا إلى افريقيا ، وتعاون جميع الهيئات الوطنية الديمقراطية وتوحيد جهودها ، إنما تبين أن حركة التحرير العالميـة ، قد اعتراها تغيير نوعى ، وأنها قد انتقلت إلى مرحلة تختلف اختلافا نوعياً عما كانت عليه .

أما التدابير التى لجأ إليها الاستعمار لمواجهة الحالة الجديدة ، وسحق ثورة المستعمرات ، واستعادة أو الاحتفاظ بالنظام الاستعمارى ، عن طريق مناورات جديدة وأشكال زائفة من الاستقلال . . فهذا ماسوف نعالجه فى الفصول القادمة .

الفصل الخامس

أزمة المدنية الغربية

« إن ما يطلق عليه حرية المواطنين الانجليز ،
انما يستمد وجوده من اخضاع المستعمرات »
انجلز

لم تبدل أزمة النظام الاستعمارى من الموقف فى بلاد المستعمرات فحسب، وإنما بدلت أيضاً من أحوال البلاد الاستعمارية . وكان لتقويض دعائم الاستعمار آثاره الكبرى فى تعميق جذور أزمة دول الاستعمار العالمية ، وخاصة فى أوربا الغربية .

وأحس حكام الغرب ، أمام هذا النذير الواضح ، الذى تدوى به ثورة المستعمرات وموجة التحرير الصاعدة ، الزاحفة نحو النصر فى آسيا ، المحركة لبواعث الاضطراب وكوامنها فى أفريقيا . . أن حكم الإدانة قد أعلنته هذه الدقات الجنائزية ، وأن نظام بلادهم الاستعمارى فى أوربا وأمريكا والذى يستمد حياته من التطفل الاقتصادى والفساد السياسى (الذى يعرف خطأ باسم «الديمقراطية الغربية» أو «المدنية الغربية») قد آذن عهده بالمغيب.

وتحت عنوان « جبهة الشرق الأقصى » صدرت افتتاحية التيمس فى أول مارس ١٩٤٩ تقول :

« إن الحركات الثورية فى آسيا الشرقية على العموم — من شمال الصين الى أندونيسيا وصوب الشمال ثانية الى الملايو وتلال بورما — أخذت تغير من خريطة العالم الستراتيجية والسياسية . وأن مصائر ما يقرب من الف مليون من الشعوب يعاد تشكيلها . وسواء كان الشيوعيون فى مركز القيادة أو يعملون للوصول اليها ، فان تهديد سلامة الغرب قد أصبح بالغاً حد الخطورة : كذلك فان أفريقيا تغلى هى الأخرى فى بوتقة الصراع . »

وبنفس هذه الصراحة الذليلة ، تعلن الافتتاحية ذاتها الخطة الكبرى في « أن تكون آسيا الشرقية هي القاعدة الرئيسية لأوربا الغربية » . وهي خطة ظاهرة السخف من الوجهة الجغرافية أو الديمقراطية ، وإن كانت مقبولة تماماً من وجهة نظر الاقتصاد الاستعماري . وعلى أساسها تعلن صحيفة الطبقة الحاكمة البريطانية الدعامة المادية للروابط الروحية ، بين الأمبراطورية ورسالة الرجل الأبيض الذي بدأ ينتابه اليأس المرير الذي يحل بالشقي حينما يحس فجأة أن الغنيمة توشك أن تفلت من يديه . !

« ان القلاقل في المنطقة الآسيوية . . . تهدد الموارد الغنية للمواد الخام التي تحتاجها هذه البلاد (بريطانيا) وفرنسا وهولندا أشد الاحتياج . فبفضل نصف المليون من أطنان المطاط والستين ألف من أطنان القصدير التي كانت الملايو تنتجهما سنويا قبل الحرب ، وبفضل أرز بورما ، ومعادنها وأخشابها ، استطاعت هذه البلاد أن تجمع جزءاً كبيراً من فائض دولارات منطقة الاسترليني . أما بالنسبة لهولندا ، فان وجودها كواحدة من الدول ذات الشأن يتوقف تماماً على نجاحها أو فشلها في الوصول الى اتفاقية مع أندونيسيا الغنية بالزيت والمطاط والقصدير والبن . »

وعندما كان سير ستافورد كريبس يتبجح (قبل النكسة التالية) بنجاح الصادرات البريطانية في تخفيض العجز في حساب الدولارات ، كان من الأجدر أن يذكر أن صادرات القصدير والمطاط من الملايو عام ١٩٤٨ ، كانت وحدها تدر من الدولارات الأمريكية أكثر مما تأتي به صادرات المملكة المتحدة جميعاً . !

وليس من شك في أن هذه المناطق تستطيع أن تنتج كل هذه الثروة ، وأكثر منها وأن تضاعفها باستمرار إذا كانت تتمتع بحريتها . . ولكن الدول الأوربية لم تكن لتحصل على شيء في هذه الحالة إلا على أساس التبادل المتكافيء (لمصلحة البلاد المنتجة وتقدمها) ، وليس على أساس الاستغلال الاستعماري .

وعلى غرار ما كتبته التيمس اللندنية .. نشرت صحيفة نيويورك التيمس رسالة من مراسلها فى جنيف بتاريخ ١١ يناير ١٩٤٩ ، يبين أن التسلط على المستعمرات أمر لا مندوحة عنه لاعادة تعمير أوربا الغربيـة . . كتب يقول :

« لا ريب أن مستوى المعيشة العالى فى أوربا يتوقف إلى درجة ما على مدى ما يتوفر من مواد خام وعمل رخيص فى آسيا وافريقيا . وبالرغم من أن النظام الاستعمارى القديم قد أصبح طرازاً عتيقاً ، فان تعمير أوربا لن يمكن تحقيقه بدون هذه الثروة التى يهددها الاندفاع الجديد لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية نحو الديمقراطية الشعبية . »

وهكذا اضطر دعاة « الديمقراطية » الغربيـة تحت ضربات التجربة القاصمة ، وشبح الانهيار المخيف إلى استعادة كتابات « لينين » عن الاستعمار . !

إن كل العبارات الضخمة أمثال «المدنية الغربية فى خطر» و«الديمقراطية الغربية » و « طريقة الحياة الغربية » و « القيم الروحية الغربية» و « التركة المسيحية» وأمثالها ليست إلا مسميات زائفة للرأسمالية الغربية والاستعمار ، تنبت جذورها من النظام الطبقى فى البـلاد الإستعمارية واستغلال شعوب المستعمرات فى الخارج . وليس كل من «حلف بروكسل» و«شمال الاطلنطى» و «الإتحاد الغربى» إلا تـكتلات لمجموعة «الدول مالـكة ــ المستعمرات» وأتباعها .. الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا ، بلجيكا ، هولنده..الخ .

غير أن الحرب العالمية الثانية قد أفضت إلى تغيير شامل عميق فى علاقات الإستعمار .

لقد اضمحلت منطقة الإستعمار . إذ تحطمت الأمبراطوريات اليابانية والأيطالية السابقة ، وغربت ألمانيا كدولة استعمارية مستغلة ، وتحررت الديمقراطيات الأوربية الشرقية من قبضة المستعمرين .

وفى نطاق المنطقة المتقلصة التى تسيطر عليها دول الإستعمار الباقية وهى الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا تغير ميزان العلاقات تغيراً جوهرياً .

لقد انتابت دول الاستعمار القديمة فى أوربا الغربية ضعف شديد . ويتمثل هذا فى استمرار الأزمة المزمنة وفشل الجهود التى تبذل — للتغلب عليها والتخلص منها منذ انتهاء الحرب الأخيرة . وهذا العجز الثقيل فى ميزان المدفوعات لبريطانيا ودول أوربا الغربية خير دليل ينهض على ذلك الفشل . . مما دعا إلى استبعاد الأباطيل الضالة عن تفسير هذه الأزمة كاحدى النتائج المؤقتة للتدمير الذى أحدثته الحرب . وعدم تسوية المشاكل المتخلفة عنها . ومن عجب ، أنه بالرغم أن ما أصاب دول أوربا الغربية من تدمير لا يمكن أن يقاس بما أصاب دول أوربا الشرقية . فان تقرير اللجنة الاقتصادية الأوربية للأمم المتحدة الذى وضعته عام ١٩٤٨ يعترف بأن دول أوربا الشرقية هى التى حققت اكبر قسط من التعمير دون أن تعتمد فى ذلك على معونة الدولار ، فى حين أن أوربا الغربية لم تبرأ من الأزمة ، بل استمرت مندفعة فى تيارها اليائس بالرغم مما تتلقاه من معونة خارجية .

وحين البحث عن الأسباب الأساسية لاستمرار الأزمة وفشل جهود التعمير فى بلاد أوربا الغربية ، يجب التعمق وراء الجذور الأصيلة لها ، وهى التى لا يمكن أن تنفصل عن أزمة النظام الاستعمارى الذى أقامت دعائم اقتصادياتها على قواعده .

وإن أزمة بريطانيا وأوربا الغربية لتعكس ضعف النظام الاستعمارى القديم ، وفقدان ذلك الخراج الذى يأتيها رغداً من وراء البحار . كما تعكس فشل إحداث أى تعديلات ضرورية لوضع أساس جديد ، يكون منتجاً ويكون صحياً مليئاً بالحياة . ويتضح ذلك كله بجلاء من الجدول التالى الذى جاء ذكره فى تقرير لجنة مشروع مارشال عن « التعاون الإقتصادى الأوربى »

عام ١٩٤٧ ، مبينا الأسس الاقتصادية لبلاد أوربا الغربية فى الحرب :

نسبة التجارة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية قبل الحرب

	عدد السكان قبل الحرب (بالمليون)	نسبة التجارة الخارجية (١٩٣٨) الواردات	الصادرات
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣١ر٧	٨ر١	١٣ز٢
دول مشروع مارشال الـ ١٦	٢٠٥ر٩	٤٠ر٨	٤٠ر٤

ومن ذلك يتبين جذور إفلاس أوربا الغربية . فقد كانت دول أوربا الغربية المشتركة فى مشروع مارشال تحصل على خمسى واردات العالم ، وتصدر أقل من الثلث . وبمعنى آخر ، فإنها لم تكن تدفع ربع ثمن وارداتها عن طريق تصدير بضائعها . بل أن ما كان يحدث أيضاً ، هو أنها لم تكن تستخدم المواد الخام التى تحصل عليها من ممتلكاتها المستعمرة فى تزويد حاجاتها الخاصة فحسب ، بل إنها كانت تبيعها إلى الولايات المتحدة وبلاد الدولار من أجل أن تحصل أيضاً على الدولارات التى تشترى بها بضائعها من منطقة الدولار . وكانت النتيجة التلقائيـة لأزمة النظام الاستعمارى فى هذه الناحية ، إن تقوضت أسس هذا الإقتصاد المتطفل الفاسد. وظهرت فى الحال أزمة الدولار فى بريطانيا وأوربا الغربيـة . وبمعنى آخر ، فان النقص فى الخراج الذى تجنيه من المستعمرات ، بجانب نقص الدخل المتصل به فى شئون الملاحة والمعاملات المـالية ، قد ظهر فى الدفاتر ، لا على شكل عجز فى بضائع المستعمرات ، وإنما على صورة عجز فى بضائع الدولارات ، أو عدم القدرة على الدفع بالدولار نظير هذه البضائع . وهكذا بدت أزمة الاستعمار فى مظهرها الخارجى أزمة دولار .

وقد أحد مشروع مارشال ثوب خطة تواجه بشكل مؤقت (على حساب التبعية الإقتصادية) هذا المظهر الخارجى للأزمة ــ أزمة الدولار. ولـكنه لم يكن ليقدر أن يمس العوامل الحقيقية التى تحيط بها ــ أزمة الاستعمار .

وما دام البحث يجرى فى نطاق الاستعمار ، فلا سبيل إلى العثور على حل لهذه الأزمة . وقد نقصت دخول الاستثمارات البريطانية فى الخارج ، فانه على الرغم من الاحتفاظ عام ١٩٤٨ بمبلغ ٢٤١٧ مليوناً من الجنيهات الإسترلينية مستثمرة فى الخارج ، أو نحو ثلثى ما قبل الحرب ، فإن جملة الدخل قد نقص بدرجة فادحة بلغت ثلاثة أخماس ما كانت عليه . وهكذا تنهار قاعدة هذا الاقتصاد الاستعمارى الطفيلى .

هبوط دخل الاستثمارات البريطانية فى الخارج ١٩٣٨ — ١٩٤٦

(مقدرة بملايين الجنيهات الاسترلينية)

فوائد ، أرباح . .

	١٩٣٨	١٩٤٦	بالزيادة أو النقص
داخل	٢٠٥	١٥٤	— ٥١
خارج	٣٠	٨٣	+ ٥٣
صافى الجملة	١٧٥	٧١	— ١٠٤

المصادر : أرقام ١٩٣٨ — تقرير ميزان مدفوعات المملكة المتحدة ، ١٩٤٦ — ١٩٤٨ «١٩٤٩» .

أرقام ١٩٤٦ — تقرير ميزان مدفوعات المملكة المتحدة ، ١٩٤٦ — ١٩٥٠ «١٩٥١» .

ولم تفلح جميع المحاولات التى بذلت للاحتفاظ بقاعدة هذا النظام العتيق إلا فى إشعال نيران حروب استعمارية مدمرة ، وزيادة تكاليف العدوان العسكرى ، ومحاولة زهق حريات شعوب المستعمرات .. فأضاف بذلك إلى الأزمة مضاعفات جديدة ، وإلى الاقتصاد الاستعمارى المحطم أسباباً أخرى عديدة للوهن ، كما أضاف إلى جملة العجز المستمر . ويتضح ذلك من مراجعة ميزانيات فرنسا (حرب الهند الصينية) وهولنده (حرب أندونيسيا) وبريطانيا (حروب الملايو الخ ..) وموازين مدفوعاتها . . إلى جانب

النفقات العسكرية فى أنحاء أخرى من العالم (كوريا الخ . .)

وما كان مشروع مارشال بالذى يقدم حلا .. وما كانت معونة الدولار تستطيع إلا أن تخفى ظاهرياً ، ولأجل محدود ، العجز الحقيقى . وما كان يسعها أن تمس الأسباب الحقيقيـة ، بل على العكس ، فإنها فى الواقع قد زادت الطين بلة ، حيث زادت من الاعتماد على الدولارات الأمريكيـة ، وأخرت بل حدت وعاقت كل محاولة للعثور على حل آخر . وهكذا لم يكن مشروع مارشال مشروعا للإنعاش الاقتصادى ، كما ملأت الدعاية أسماع العالم ضجيجاً ، وإنما أدى إلى زيادة ضعف اقتصاديات دول أوربا الغربية واعتمادها على استعمار الولايات المتحدة الأمريكية .

بيد أن الحرب العالمية الثانية لم تفض إلى تغييرات أساسية فى المحيط الاستعمارى أو فى علاقات المستعمرات مع الدول الاستعمارية فحسب ، بل إنها تناولت أيضا علاقات ما بقى من الدول الاستعمارية ذاتها فيما بينها ، أى العلاقات بين الولايات المتحدة من ناحية ، ودول أوربا الغربيـة من ناحية أخرى . ذلك أن النمو غير المتكافىء للاستعمار قد بلغ فى تناقضه بينهما مرحلته القصوى . . فبينما أفقرت الحرب كل البـلاد المشتركة فيها ، فان الرأسمالية الأمريكية ، التى لم تمسها الحرب بأى نوع من أنواع التدمير ، قد خرجت منها وقد تراكمت أرباحها الطائلة وتعاظمت قوتها الانتاجية بصورة هائلة . وحازت الولايات المتحدة التفوق الستراتيجى على جميع الدول الرأسمالية الأخرى . ومع ذلك ، فقد ظلت الولايات المتحدة تسيطر على مساحة أصغر من مناطق المستعمرات فى حين بقيت الدول الأوربية الغربية تحكم الأمبراطوريات الرئيسية للاستعمار .

وهكذا ، فان ذلك التناقض الذى تميزت به علاقات الرأسمالية الألمانية النامية وبقية الرأسمالية الاستعمارية العالمية فى أوائل القرن العشرين — والذى انتهى إلى نشوب حربين عالميتين — هذا التناقض قد تكرر مرة

أخرى ، ولكنه سار هذه المرة إلى مرحلة جديدة ، وانتقل إلى مستوى أعلا ... فان الاستعماريين فى الولايات المتحدة الذين يهدفون إلى توسيع نفوذهم على العالم لم يجدوا أنفسهم متناقضين مع بلاد الاشتراكية ، والبلاد التى تحررت من معيشة الاستعمار فحسب ، وإنما وجدوا التناقض كامناً أيضاً ، مع دول الأمبراطوريات الاستعمارية وخاصة مع الأمبراطورية البريطانية التى يقفون أمامها وجهاً لوجه .

وهكذا فانه بالرغم من اشتراك بريطانيا والولايات المتحدة فى اتباع سياسة موحدة مناهضة للثورات الديمقراطية ، فلايزال التناقض الانجلو — أمريكى — يعد من أعظم أسباب النزاع فى معسكر الاستعمار العالمى . وقد ظهر على حقيقته فى شروط اتفاقية القرض ، وفى الصراع داخل الكتلة الإسترلينية ، وتخفيض العملة ، وتفضيل دول الأمبراطورية واتفاقية هافانا التجارية ، واستخدام مشروع مارشال كسلاح للحصول على مواد خام أولية من بلاد الأمبراطورية البريطانية ، وفى زحف احتكارات الزيت الأمريكية فى الشرق الأوسط على حساب شركات الزيت البريطانية .

فى نفس الوقت ، فان الطريقة التى يتوسل بها الاستعمار الأمريكى فى توسعه ، على حساب الأمبراطوريات الاستعمارية القديمة ، لا تحتاج إلى الغزو المسلح ، وإنما تتبع سياسة إخضاع هذه الأمبراطوريات ذاتها ، ثم التسلل إلى ممتلكاتها ، وتبقى هذه الأمبراطوريات القديمة محتفظة بالسيادة الإسمية ، مباشرة للأساليب البوليسية القذرة فى كبت مشاعر أبناء المستعمرات ، مستهدفة لسخطهم متحملة النتائج أمام الرأى العام العالمى ... فى الوقت الذى تتمتع احتكارات الولايات المتحدة بأطيب الثمار دون أن ينالها الشوك !

وهكذا يمكن القول أن الاستعمار قد أخذ شكلا أو نظاماً جديداً بعد الحرب العالمية الثانية ، تقف الولايات المتحدة الأمريكية على قمته الهرمية ، ومن بعدها تأتى بقية الدول الاستعمارية التى لا تزال تباشر سيطرتها على

شعوب المستعمرات وإن كانت هى ذاتها تخضع لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية . وفى قاعدة الهرم تأتى شعوب المستعمرات والشعوب التابعة .

ولاريب أن هذا الوضع لايمكن أن يكون وطيد البنيان ثابت الأركان، إنما يقف مزعزعا فى مهب التيارات المختلفة يهزه التنافس بين الاستعمار الأمريكى وما يجد من مقاومة جزئية ضعيفة من جانب دول الاستعمار القديم . . ويقوضه كفاح شعوب المستعمرات المستعمر من أجل دفع العدوان القديم والجديد . هذا التداخل بين التناقضات الاستعمارية بما فيه من نمو الاستعمار الأمريكى ، واتساع خططه العدوانيـة ، وبين ازدياد موجة التحرير الثورى لشعوب المستعمرات ، هو الذى يعطى الأزمة الحالية للنظام الإستعمارى طبيعتها الخاصة .

الفصل السادس

أمريكا تتولى الزمام من الامبراطورية البريطانية

« إن الأمبراطورية البريطانيــة قد آذنت أن تصبح فى ذمة التــاريخ . ان تلك الصحفات العظيمة التى تسجل قوة بريطانيـــا ، ومجدها ، وعظمتها ، التى رفرفت ألويتها فوق العـــالم وسيطرت عليه أكثر من قرنين . قد قاربت النهاية . . .

وأمريكا هى الوريث الطبيعى لشرعة القوة وزعامة العالم ، التى احتفظت بهــا الأمبراطورية البريطانية كل هــذا المدى الطويل . »

كارل فون ويجاند عميد المراسلين الخارجيين الأمريكيين فى صحافة هيرست — ١٩٤٧ .

فى عام ١٩١٣ ، كتب والتر هـ. بايج سفير الولايات المتحدة فى بريطانيا رسالة شخصية إلى مستر هوستون وزير الخارجية الأمريكية يتحدث فيهــا عن « سرقة بريطانيا للقارات » قال فيهــا : « انى أخالهم يعتقدون حقاً أنهم يملكون الأرض (من كتاب حياة والتر هـ . بايج وخطاباته ١٩٢٥ ، الجزء الأول ، ص ١٣٩) . ولـكنه أضاف ، فى رسالة تالية إلى الرئيس ويلسون ، قوله :

« إن مستقبل العالم لنــا . . إن هؤلاء الأنجليز ينفقون رأسمالهم .. والآن يجدر بنا أن نفكر فيما عسانا نصنع عندما يتضح تماماً أن مقاليد العالم قد ألقيت إلى أيدينا . . وفيما عسانا نفعله كى نستخدم البريطانيين بأقصى ما تتيحه لنــا الديموقراطية .!

كان ذلك قبل الحرب العالمية الأولى بثلاث سنوات . وكانت الولايات

المتحدة قد انتزعت من بريطانيا تفوقها الصناعى . ولكن بريطانيا ظلت مع ذلك محتفظة بتفوقها فى التجارة العالمية ، والبحرية التجارية ، والمعاملات المالية الدولية ، والاستثمار الخارجى ، والتسلح البحرى ، والقوى الاستعمارية . وكانت الولايات المتحدة فى ميزانها النهائى دولة مدينة وكانت السيتى City (حى المال وتقع فى مركز لندن القديمة) لا تزال باسطة سيطرتها على التجارة والمعاملات الدولية .

ثم قامت حرب ١٤ / ١٩١٨ ، فاذا بها تنشق عن أول تغيير كبير يجتاح الموقف . فان الاحتكاريين الأمريكيين ، الذين احتفظوا بالحياد إلى المراحل الأخيرة من الحرب ، قد امتصوا أرباحاً طائلة من المحاربين ، ولم يتدخلوا إلا قرب نهايتها ، متحملين أقل ما يمكن من الخسارة ... فأصبح لهم بالتالى الصوت المسموع فى كل تسوية يدخلون فيها . وتقدمت الولايات المتحدة إلى مركز الدولة الدائنة ، وباتباعها مشروع داوس Dawes (البذرة الأولى لمشروع مارشال) اتجهت بدرجة كبرى إلى الاستثمار الأجنبى أما بريطانيا فكانت تجتاز دوراً يقرب من الاحتضار وأحاق بها كساد مزمن ، طال أمده من شتاء عام ١٩٢٠ حتى الحرب العالمية الثانية .

وقد صدر فى عام ١٩٣٠ كتاب أحدث ضجة كبرى على جانبى الإطلنطى كان عنوانه «أمريكا تقهر بريطانيا»(١) وقد خلص مؤلفه لودويل دينى(٢) إلى القول :

« لقد كنا مستعمرة لبريطانيا فى وقت من الأوقات . وستصبح هى مستعمرتنا قبل بعيد ، لا بالقول بل بالفعل . إن الآلات قد مكنت لبريطانيا سيطرتها على العالم . والآن ، فان آلات أخرى أفضل ستمكن أمريكا من فرض سيطرتها على العالم . وعلى بريطانيا ...

« ولا ريب ، أنه قد يكون من المخيف التفكير فى سيطرة أمريكا على العالم ،

---

(١) America conquers Britain

(٢) Ludwell Denny

ولكن السيطرة الأمريكية مع ذلك ، لن تكون أسوأ من سيطرة بريطانيا ، أو من سبقتها من الأمم الأخرى ...

واستطرد يتساءل :

« ماذا يوجد من فرص لبريطانيا لتقف أمام أمريكا ؟ .. بل ما هى فرص العالم ؟ ! »

وكان ذلك عام ١٩٣٠ !

غير أن هجوم الأزمة الاقتصادية العالمية ، التى كشفت الضعف الداخلى العميق للرأسمالية الأمريكية . بالرغم من كل ادعاءاتها عن فوز محقق ، جعلت كل تلك التنبؤات سابقة لأوانها . أما اليوم ، فى الوقت الذى يتربع مديرو الاقتصاد الأمريكيين على مكاتبهم فى وسط لندن ، ويحتل رجال الحرب الأمريكيين وطائراتهم قواعدهم الدائمة ، فى أرض بريطانيا ذاتها ، فان هذه الكلمات والتنبؤات يصبح لها وقع آخر ... وقع أليم مهين .

ثم كانت الحرب العالمية الثانية ، فاذا بها تفضى إلى التغيير الحاسم ، عندما اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية كل شىء ، واندفعت تفرض سيطرتها على العالم . وكما فعلت فى حرب ١٩١٨/١٤ ، تمهلت أو تلكأت أو ماطلت ، فكانت آخر المحاربين ، وبذلك جنت الأرباح الهائلة قبل دخولها ولم تتحمل من الخسارة إلا أقلها ، بينما دفع المحاربون الآخرون الثمن غالياً . وكما أشار المستر تشرشل فى الجزء الثانى من تاريخه للحرب ، لم يقتل من الأمريكيين إلا ٣٢٢ر١٨٨ فى ميدان الوغى ، وهو رقم يقل كثيراً عن قتلى الامبراطورية البريطانية وعددهم ٤١٢ر١٤٠ . وإن كان الاثنان معاً يكادان يعادلان عُشر ضحايا السوفييت . ودمرت بلاد أخرى ، وانتشرت خرائبها ، وسويت مصانعها مع أرضها التى أحرقت ، وأهلك زرعها ونسلها .. فى الوقت الذى أمنت فيه الولايات المتحدة كل هذه الشرور والأهوال . وخرجت بلاد أخرى وقد أصاب اقتصادها وأموالها خراب وضعف لا حد له ، فى الوقت الذى بلغت فيه أرباح الإحتكاريين الأمريكيين

— وفقاً للاسانيد الرسمية — ٥٢ بليوناً من الدولارات أو (١٣٫٠٠٠) ثلاثة عشر ألف مليون من الجنيهات الإسترلينية ، بعد خصم الضرائب .! كذلك ازدادت قدرة مصانعهم الإنتاجية مرة و نصف . وتراكم رأس المال الإحتياطى إلى ٨٥ بليوناً من الدولارات أو (٢١٫٢٥٠) واحد وعشرين الف ومائتى وخمسين مليوناً من الجنيهات الإسترلينية . ! هذه القدرة الإنتاجية الضخمة ، وهذه الأكوام الهائلة من رءوس الأموال تطلعت بعد الحرب إلى مخرج لها . فقادت خطط التوسع الأمريكى العالمى . وهى أبرز ما اختصت به سنوات ما بعد الحرب .

بل إنه فى عام ١٩٤٠ (عند ما كانت وزارة الخارجية الأمريكية — كما يخبرنا مستر كودول هل فى مذكراته — تضع خططها لسنوات ما بعد الحرب مفترضة هزيمة بريطانيا) صرح مستر فرجل فوردان رئيس إدارة المؤتمر الصناعى القومى للولايات المتحدة الأمريكية ، وهى المنظمة الأساسية لأكبر رءوس الأموال الأمريكية بقوله :

« مهما تكن نتيجة الحرب ، فان أمريكا قد وضعت برنامجا لمستقبل استعمارى فى الشئون الدولية ، وكذلك فى جميع مرافق حياتها الخاصة . وحتى اذا خرجت انجلترا — بفضل معاونتنا — دون أن تهزم فى هذه الحرب ، فانها ستكون فى حالة من الفقر والشلل بحيث لا يبدو من المحتمل أنها ستكون قادرة على استعادة مركزها ، أو الاحتفاظ بسيطرتها على الشئون الدولية التى ظلت أمداً طويلا . واذا أخذنا احسن الفروض ، فان انجلترا ستكون شريكا صغيراً فى استعمار انجلو — سكسونى جديد ، يكون مركز الثقل فيه للموارد الاقتصادية والقوة العسكرية والبحرية للولايات المتحدة الأمريكية . . . ان الزمام ينتقل الى الولايات المتحدة الأمريكية (١)»

وفى عام ١٩٤١ ، ذكر اليوت روزفلت ، أن مناقشة حامية دارت بين

---

(١) **Commerial and Financial Chronicle , New York, December 21 , 1940**

مستر تشرشل والرئيس روزفلت أثناء اجتماعهما فى الإطلنطى ، قال فيها الأول للثانى :

« إنى أعتقد يا سيدى الرئيس انك تحاول القضاء على الامبراطورية البريطانية. إن كل رأى تبسطه حول نظام عالم ما بعد الحرب يحمل فى طياته هذا المضمون . ولكننا مع ذلك نعلم بأنك تمثل أملنا الوحيد ، وأنت تعرف اننا نعرف ذلك ، وأنك تعرف أننا نعلم أن الامبراطورية لن تظل قائمة دون معاونة أمريكا (١) » .

وهكذا يلتقى تناقض المصالح مع ذل الحاجة فى علاقة ذاتية عجيبة ، يعبر عنها تشرشل بأسلوب كلاسيكى فريد .!

إنه لجدير حقاً أن نذكر هذه التصريحات والبيانات ، فهى تلقى أضواء ساطعة على أحداث اليوم . لقد سطرت مذكرة السفير بايج إلى الرئيس ويلسون قبل أن تنشب الحرب العالمية الأولى ، وقبل الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، وقبل الشيوعية الدولية ، بل قبل أن ينشأ حزب شيوعى فى أى مكان فى العالم . . أى قبل أن تتوفر أى فرصة يحتج بها لإخفاء أغراض السيطرة على العالم تحت ستار الحرب المقدسة التى تقوم بها المدنية الغربية لحماية العالم من . . البلشفية . !

كذلك صدر كتاب «أمريكا تقهر بريطانيا» قبل الحرب العالمية الثانية، قبل أن يستولى هتلر على زمام الحكم والقوة فى ألمانيا ، وقبل أن يعقد ميثاق الكومنترن (الدولية الثالثة) . . وبمعنى آخر قبل أن يهبط الوحى على مديرى دفة السياسة الأمريكية فيلتقطون شعار مكافحة الكومنترن لمتابعة سياستهم نحو تحقيق مآربهم .

كذلك أعلن رئيس إدارة المؤتمر القومى للصناعة القومية للولايات المتحدة الأمريكية مقاصد « الاستعمار » الأمريكى وغايته فى الحط من بريطانيا إلى منزلة « الشريك الصغير » قبل أن تشترك أمريكا فى الحرب ، وقبل أن

---

(١) Eliot Roosevelt " As he saw it " 1946 , p 41

يشترك الاتحاد السوفييتي أيضاً فى الحرب . وبالتالى قبل أن ينهض أى سبيل للحديث عن التهديد الروسى أو « خطر العدوان الروسى » كعذر ممكن للتدابير الأمريكية العدوانية التى أعدت لتشمل العالم كله ..

إن كل هذه البيانات تكشف بل تفضح خطأ سياسياً متصلا نما خلال النصف الاول لهذا القرن ، وأعدت تفصيلاته واتجاهاته بكل دقة . وإنه لجدير بها أن تعيد إلى النفوس شيئاً من الشعور بالإطمئنان واليقين فى خضم العواصف العاتية التى تثور هادرة فى كل وقت بمناهضة الشيوعية .. مجندة جميع وسائلها وأجهزة دعايتها الضخمة لتثير الرأى العام ضد السوفييت. إنه لجدير بها أن توقف هذا الاتجاه المجنون نحو خلق شعور عام بالكراهية بين أبناء العالم ، وأن تقدم بدلا من ذلك كله فرصة حقيقة لبحث الموقف العالمى وتحليله بشكل جدى .

ويمكن أن يتضح التحول النسبى لكل من الوضع الخاص لبريطانيا والولايات المتحدة قبل وبعد الحرب العالمية الثانية من الشواهد والبيانات التالية :.

أصبح رأس المال الامريكى بعد نهاية الحرب مسيطرا على ٦٠ ٪ من القدرة الإنتاجية للعالم الرأسمالى ، وعلى ٧٣ ٪ من إمكانيات استثماراته .

وقد خسرت بريطانيا الاسواق التى كانت تصدر اليها منتجاتها ليستولى عليها المنتجون الامريكيون . كذلك بينما كان نصيب أمريكا من تصدير رأس المال فى العالم عام ١٩٣٨ يساوى ١٣٫٥ ٪ ،فقد ارتفع إلى ٣٢٫٦ ٪ عام ١٩٤٧ فى حين ظل نصيب بريطانيا ١٠٫٣ ٪ دون أن يطرأ عليه تغيير

وكانت صادرات المنسوجات البريطانية قبل الحرب تبلغ ٣٨ ٪ من المجموع العالمى فى مقابل ٤ ٪ للصادرات الأمريكية . . فاختلف الحال عام ١٩٤٧ ، وصارت صادرات النسيج الأمريكية تعادل ٤٠ ٪ من مجموع صادرات العالم فى مقابل ١٤ ٪ لبريطانيا .

أما بالنسبة لصناعة السفن ، فقد كانت خسارة بريطانيا أثناء الحرب

فادحة جداً ، بينما قفزت حمولة السفن الأمريكية وصناعتها . كانت حمولة السفن التجاريه البريطانية ١٧٫٦٧٥ مليون طن عام ١٩٣٨ مقابل ١١٫٤٠٤ مليون طن للأمريكيين ، فأصبحت حمولة الأولى ١٨٫٠٩٣ مليون طن ، بينما ارتفعت حمولة الشحن الامريكية إلى ٢٧٫٨١٤ مليون طن عام ١٩٤٩.

أما فى مجال القوة الستراتيجية ، فلم يكن الحال أسعد من ذلك ، فانه بتحول التفوق الإقتصادى والتجارى والملاحى إلى الولايات المتحدة ، انتقلت إليها أيضاً السيطرة البحرية ، وبذلك استسلمت سيطرة بريطانيا البحرية التقليدية ، وكانت أعز عليها من حياتها . . وكانت عصبة البحرية تصدر كثيراً من المواد لتثبت أن سيطرة بريطانيا على البحار هى الشرط الأساسى لحياتها .. إن عصبة البحرية لا تزال تعيش ، ولكن السيطرة على البحار أصبحت من الذكريات . بل إن شعار « مستوى دولتين » كان الشعار المفضل ، ومعناه أن يظل لبريطانيا دائماً من قوة الأسطول مايعادل مجموع قوة الدولتين المقابلتين لها معا ، وأقل من ذلك ، كان يعد مصيبة كبرى . على أنه بعد عقد معاهدة واشنجطن ١٩٢٢ تواضع الشعار إلى « مستوى دولة واحدة » . . أى أن تتساوى قوتا بريطانيا وأمريكا البحريتين . غير أن بريطانيا كانت لا تزال فى المقدمة . والآن ، يبدو أن القاعدة الجديدة هى « مستوى نصف دولة .! » فقد كانت حمولة الأسطول البريطانى ١٫٢ مليون طن قبل الحرب ، مقابل مليون طنا لأمريكا . . فأصبحت ١٫٥ مليوناً عام ١٩٤٧ مقابل ٣٫٨ مليون طن للأسطول الأمريكى . فوداعا لك يا بريطانيا ، ولشعارك القديم .. « لتحكمى يا بريطانيا » . . !

غير أننا إذا نظرنا إلى الموقف بالنسبة للمتلكات الإستعمارية فى العالم ، وجدنا الحال يختلف اختلافا كبيراعما أصبح عليه بالنسبة للمقدرة الإقتصادية أو القوة الستراتيجية ...

ففى نهاية الحرب ، كانت الامبراطورية البريطانية ترفع رايتها — خارج

أراضى المملكة المتحدة ذاتها — على مساحة تبلغ أكثر من ١٤ مليون ميل مربع ، يقطنها أكثر من ٥٠٠ مليون نفس . . هذا مع استبعاد البلاد ذات الاستقلال الاسمى (فى ذلك الوقت) مثل مصر والعراق، والمستعمرات الإيطالية السابقة التى تولت بريطانيا إدارتها بعد الحرب . أما أمريكا ، فانها لم تكن تبسط سلطانها المباشر على أكثر من ١٢٥٠٠٠ ميل مربع ، يسكنها ١٩ مليون نسمة ، بما فى ذلك الفيليبين .

وهكذا يتضح التفاوت البعيد بين الرأسمالية الأمريكية القوية النامية ، ذات الممتلكات المحدودة من المستعمرات ، وبين الأمبراطورية البريطانية المتداعية ، ذات الممتلكات الشاسعة من المستعمرات ، وما يتبعها من إشراف على أسواق عظيمة ، وطرق تجارية ممتدة ، ومصادر لا تنضب من المواد الخام ، ومناطق هائلة للاستثمار .. هذا التفاوت يمثل التناقض الكامل الذى يفضى تلقائياً إلى التنافس والتنازع الاستعمارى .

وإن التاريخ القريب ، ليعطى صورة كاملة عما انتهى إليه هذا التناقض بين كل من الاستعمارين الألمانى والبريطانى فى النصف الأول من هذا القرن .. وكانت النتيجة التلقائية هى إشعال نيران حربين لم يشهد العالم مثيلا لها فى تاريخه القديم كله . وقد حاول الاستعمار الألمانى أثناء حكم النازى ، أن يخفى أغراضه العدوانية ، ومآربه فى التوسع تحت قناع قيادة المدنية الغربية فى حربها المقدسة ضد الخطر الشرقى وراء الستار الحديدى (والنازيون هم أول من استعملوا هذا التعبير الذى يسير عليه خلفاؤهم الآن) الذى يتمثل فى الشيوعية . ! وسرعان ما تلقى دعاة سياسة ميونيخ والتهدئة الطعم الذى ألقاه إليهم هتلر وجوبلز وابتلعوا فى شغف ونهم دعوى مناهضة الشيوعيه والسوفييت . وتحت شعار مكافحة الشيوعية ، وباسم الحرب المقدسة ضدها ، غض الدعاة « القدامى » أصحاب ومؤيدى سياسة التهدئة والملاينة ، الطرف عن تعاظم قوة هتلر، وخدعوا شعوبهم وأنفسهم إذ وصفوها

بقولهم « الحصن الأمامي ضد الشيوعية » . بل إنهم كانوا على استعداد لأن يضحوا ببعض المصالح البريطانية العاجلة ، يتركونها لقمة سائغة لهتلر وموسوليني في سبيل عقيدتهم المحببة إلى أنفسهم ، وذلك الأمل الذي كانوا يعيشون له أو عليه . . وهو أن يتحول الهجوم الأساسي عن الامبراطورية البريطانية ، وأن تصوب الضربة الكبرى نحو الشرق .

وبالرغم من ذلك ، فان التناقض الاستعماري الحقيقي قد هزم مشروعات ميونيخ ، وعبر عن ذاته حينما انطلقت المدافع تلقي حميمها في سبتمبر ١٩٣٩

والآن . . فان الاستعمار الأمريكي المندفع نحو التوسع ، يقدم نفسه للعالم بنفس الأسلوب الالماني السابق . . أسلوب قيادة « المدنية الغربية » ضد «خطر» الاتحاد السوفيتي والشيوعية . ومرة أخرى يتظاهر دعاة «التهدئة» «الجدد» ، ويتجمعون مؤيدين ، بل مضحين بالمصالح البريطانية ، يقدمونها قربانا للسيادة الامريكية تحت الشعار المقدس «مكافحة الشيوعية» . ولكن الصراع الحقيقي بين المصالح التجارية والمالية يستمر مضطرما ، يحرق ما يحجبه من أستار ، ويعقد الجهود التي تبذل لتأليف كتلة موحدة تقاوم ثورات الشعوب ومطامحها .

والحقيقة أن الاتجاه الامريكي نحو التوسع العالمي ، ليس موجها ضد الاتحاد السوفيتي ، والديموقراطيات الشعبية في شرق أوربا فحسب ، بل إنه موجه أيضا ، وبشكل مباشر وعاجل ضد جميع دول الاستعمار ، القوية منها والضعيفة ، وخاصة الامبراطورية البريطانية .

ولقد فطن ستالين إلى ذلك منذ قديم ، حتى لقد أعلن في ٣٠ يوليه ١٩٢٨ ، أن التناقض الانجلو ـــ أمريكي هو مفتاح التناقض في العالم الاستعماري فقال :

« سواء تناولت . . مشكلة البترول ذات الأهمية الحاسمة لكل من تطور الانتاج الرأسمالي وأغراض الحرب ، أو مشكلة الأسواق ، ذات الأهمية الرئيسية

لحياة العالم الرأسمالى ونموه .. أو من ناحية تصريف البضائع .. حيث أن البضائع لا يمكن أن تنتج إلا إذا ضمنت لها الأسواق التى تباع فيها .. أو من ناحية تصدير رءوس الأموال إليها ، وهى أخص ما تمتاز به مرحلة الاستعمار التى تجتازها الرأسمالية ، كما اذا تناولت أخيرا مشكلة الطرق المؤدية الى الأسواق التى تباع فيها البضائع والأسواق التى تباع فيها المواد الخام .. فان كل هذه المشاكل الأساسية تتجه أخيرا صوب مشكلة أساسية واحدة .. هى الصراع بين انجلترا وأمريكا من أجل السيطرة على العالم . فأمريكا ، الدولة ذات النمو الرأسمالى الهائل ، لا تتطلع الى أى مكان إلا وتلاقى عقبات تكمن فى المراكز العسكرية التى تحتلها انجلترا » .

وقد نما هذا التناقض منذ الحرب العالمية الثانية ، وبلغ حداً فائقاً ، بالرغم من جميع مظاهر التحالف والمشاركة التى تجمع بين الدولتين . إن الحرب الباردة التى يخوضها الاستعماريون الأمريكيون ضد الاتحاد السوفييتى ، حرب معلنة صريحة . ولكن « الحرب الباردة » التى يخوضها رجال التوسع والاستعمار الأمريكى ضد الإمبراطورية البريطانية حرب « خفية غير صريحة » ... ولكنها حرب حقيقية ، وان تتستر وراء عبارات الصداقة والاعجاب المتبادلة ..

وقد تطورت ستراتيجية هذه الحرب ضد الامبراطورية البريطانية ، وتتابعت فى مراحل مختلفة من اتفاقية القرض إلى اتفاقية هافانا للتجارة ، إلى نظرية ترومان ، ثم الحملة التى وجهت ضد التفاضل الامبراطورى ، فمشروع مارشال ، ثم إرغام بريطانيا على تخفيض عملتها سعياً وراء تحطيم كتلة الاسترلينى ، ثم النقطة الرابعة للرئيس ترومان ، ثم حلف الأطلنطى والتزاماته ببرامج التسلح ، ثم إعادة تصنيع ألمانيا (الغربية) واليابان وظهورهما كمنافستين اقتصاديتين ، ثم حملة خزن المواد الأولية وما يتبعها من آثار عنيفة ومدمرة بالنسبة لميزان المدفوعات البريطانى .

وقد أدى الإنهاء المفاجىء لاتفاقية الإعارة والتأجير بعد انتهاء العمليات

الحربية وإزالة القيود . وما يتبع ذلك من تضخم وارتفاع فى الأسعار الأمريكية ، إلى زيادة متاعب بريطانيا الإقتصادية بعد نهاية الحرب .. مما عبّد الطريق إلى قبول اتفاقية القرض .

وقد ضيقت اتفاقية القرض الخناق على المحاولات البريطانية للتحرر من الاعتماد على الدولار ، والواردات الأمريكية ، والاتجاه إلى تقوية روابطها الاقتصادية مع بلاد الامبراطورية لتقليل تبعيتها للدولار .

أما اتفاقية هافانا التجارية ، وذلك الضغط الملح من أجل تجارة متعددة الجوانب ، فقد دفع الحملة ضد التفاضل الامبراطورية خطوة أخرى إلى الأمام ازدادت قوة بعد الشروط التى تبعت مشروع مارشال ، ومؤتمر توركاى للتجارة الذى عقد عام ١٩٥١ .

ثم جاءت نظرية ترومان(١) ، فعبرت أحسن تعبير عن الستراتيجية الأمريكية التى تطمع فى أن يكون لها القدر المعلى فى شئون الشرق الأوسط ، وأوضحت الخطط الاستعمارية الجديدة من أجل بسط السيادة الاقتصادية والسياسية على الدول المستقلة استقلالا اسميا ، عن طريق تقديم المعونة المادية ، والأسلحة ، ومساندة الحكومات التى تقبل الانقياد فى هذا الطريق .

ثم بلغ مشروع مارشال الذروة ، إذ تقدم خطوة جديدة فائقة الخطورة

---

(١) ومما يجدر ذكره أن نظرية ترومان ، التى تقبل اليوم باعتبارها « دعامة » المدنية الغربية ، قد قوبلت عند بدء اعلانها بتعليقات معادية حادة من جانب الصحف البريطانية ، ومنها المعبرة عن الدوائر الرسمية . فوصفتها « التيمس » بأنها « ثورية » وانها قد عبرت فى اصرار عن استعداد أمريكا للسير قدما بالسياسة الأمريكية دون اتفاق أو مباحثات سابقة مع الدول الكبرى أو الأمم المتحدة ، ووصفت « الديلى هيرالد » لسان حال حزب العمال (وكان فى الحكم فى تلك الفترة) تصريح ترومان بأنه « خطير » « ويدعو الى القلق » بل « ومخيف » واستطردت فى مقالها المنشور فى ١٥ مارس ١٩٤٧ فقالت ان أول احساس لنا بالنسبة لخطاب الرئيس ترومان ، هو الشعور بالقلق ، وليست أفكارنا التالية عنه بأسعد حظا . » !

فدخلت خطط التوسع والتدخل الجديدة مرحلة تالية تقضى بانشاء هيئات اقتصادية ، فى دول غرب أوربا ، يكون لها سلطات الرقابة المباشرة ... كما تضمنت الاتفاقيات بنوداً خاصة تنص على توريد المواد الخام الستراتيجية من مستعمرات الدول الأوربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

ومما يعطى فكرة عن المدى الذى تطورت إليه هذه الخطة فى السيطرة غير المباشرة على الحكومات الأوربية عام ١٩٤٩ ، ما جاء فى المقالات التى نشرها جون جنثر (المراسل الأمريكى المعروف فى الشئون الخارجية ، ومؤلف كتاب « داخل أوربا ») فى ٣ فبراير ١٩٤٩ فى صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون » تحت سلسلة « داخل أوربا اليوم » ، فكتب يقول :

« إن اعتقادى الخاص ، هو أنه إذا سحبت المعونة الأمريكية من اليونان ، فان الحكومة اليونانية لن تستطيع أن تعيش عشرة أيام . كذلك لن تستطيع حكومات فرنسا أو إيطاليا أن تستمر فى الحكم أكثر من عدة أسابيع أو أشهر . ! »

وهكذا فان هذا المراسل الكبير لأكثر الصحف الأمريكية نفوذا ، كان يرى فى عام ١٩٤٩ أن حكومات أوربا الغربية ، قد أصبحت حكومات تابعة يتوقف وجودها على المعونة الأمريكية .

وبحلول أزمة الدولار عام ١٩٤٩ ، نتيجة لزيف مشروع مارشال وفشله ، تهيأ الجو لحملة جديدة من أجل تخفيض العملة ، كان القصد منها تحطيم أساس كتلة الاسترلينى ، وهى الكتلة التى تعبر اقتصاديا عن تجمع بلاد الامبراطورية البريطانية .

ولا ريب أن انتصار هذه الحملة ، بتخفيض الجنيه الاسترلينى فى سبتمبر ١٩٤٩ ، كان فى الواقع انتصارا آخر للدولار ، باعتباره عملة العالم الرأسمالى السائدة على الجنيه .. الذى حرم بدوره من ذلك التراث التليد . ! غير أن هذا الانتصار لم يكن فى الحقيقة إلا انتصار الإستعمار الأمريكى على زميله البريطانى . .

وأخيراً ، كانت النقطة الرابعة بمثابة التعبير الصريح عن أهداف الرأسمالية الأمريكية نحو تغلغلها المالى وتوسيع نفوذها فى بلاد المستعمرات التى تتبع الدول الأوربية . .

وقد جاء فى خطاب الرئيس ترومان الذى افتتح به جلسات الكونجرس الأمريكى فى يناير ١٩٤٩ .. أنه :

« يجب أن نعتمد على برنامج جديد جرىء ، يتيح للدول المتخلفة الإستفادة من تقدمنا العلمى والصناعى ، لكى تعمل على تحسين أحوالها ونموها :
وكذلك يجب أن نشجع استثمار رءوس الأموال فى المناطق التى تحتاج إلى تنمية مواردها . »

ولما طلب من المستر دين أتشيسون أن يوضح بشكل أدق نوع المناطق التى يدور التفكير فى معاونتها .. خصص بلداً واحداً كمثال لها ، وكان هذا البلد ـــ الهند .

وقد دلت زيارة نهرو ـــ رئيس الوزارة الهندية . . إلى واشنجطن فى خريف نفس العام ١٩٤٩ ، والترحيب البالغ الذى استقبل به فى جميع أنحاء الولايات المتحدة ، على أن رجال المال الأمريكيين أخذوا يعملون بسرعة ، ويضعون الخطط والمشروعات لإحلال السيطرة الأمريكية محل بريطانيا .. فى قاعدتها الأساسية للامبراطورية البريطانية ، وجوهرتها السابقة . . الهند . وقد شهدت الأحداث التى تلت ذلك محاولات الزحف السريع للتغلغل الأمريكى فى الهند ، والبرامج الفعالة التى أعدتها الولايات المتحدة لكى تحل محل السيطرة البريطانية فى الهند والشرق الاوسط وبقية بلاد الإمبراطورية .

الفصل السابع

الإمبراطورية الأمريكية الجديدة

« إن كل يوم يمر ، يؤكد أن واجب الولايات المتحدة الأمريكية لا يقتصر على أن تقود الشعوب الناطقة بالانجليزية لكسب هذه الحرب ، ومن أجل الظفر بعالم حر . . بل إن على الولايات المتحدة ، بعد كسب العالم ، أن تستعد لإدارة شئونه . لهذا ، فانه بالقدر الذى تضعف فيه انجلترا ، يجب على الولايات المتحدة أن تزداد قوة . وكلما تقاصت قبضة انجلترا على العالم ، يجب أن يتمدد النفوذ الأمريكى ، وحيثما تنتهى سيطرة انجلترا ، يجب أن تبدأ السيطرة الأمريكية »

جون ماكورماك

(أمريكا وسيادة العالم — ١٩٤٠)

يوضح الجدول التالى مدى تغلغل التجارة الأمريكية داخل بلاد الإمبراطورية البريطانية فيما قبل الحرب الأخيرة ، وبعدها :

صادرات الولايات المتحدة إلى بلاد الامبراطورية البريطانية

« مقدرة بملايين الدولارات »

	١٩٣٨	١٩٤٧	نسبة الزيادة
كندا	٤٨٩ر١	٢٠١٢ر٠	٣١٠ ٪
الهند	٤٢ر٨	٣٩٩ر٧	٨٥٠ ٪
نيوزيلانده	١٦ر٥	٧٦ر٦	٣٧٥ ٪
اتحاد جنوب أفريقيا	٦٩ر١	٤١٢ر٣	٤٩٧ ٪
أستراليا	٦١ر٥	٢٣٤ر٧	٢٨٣ ٪
بورما	٤ر١	٥ر٦	٣٦ ٪

	١٩٣٨	١٩٤٧	نسبة الزيادة
سيلان	١ر٦	٤٧ر١	٣ر٨٤٠ ./.
الملايو « البريطانية »	١٠ر٠	٦٥ر٥	٥٥٥ ./.
هونغ كونغ	١٨ر١	٨٨ر٦	٣٩٠ ./.
جمايكا	٥ر٩	٢٣ر٨	٣٠٣ ./.

وهكذا ، فبينما ارتفعت قيمة الصادرات البريطانية فى الفترة ما بين ١٩٣٩ / ١٩٤٨ إلى كندا إلى أقل من ثلاثة أضعافها ، وإلى الهند إلى أربعة أضعافها ، والملايو إلى أقل من ثلاثة أضعافها . . زادت قيمة الصادرات الأمريكية إلى كندا أربعة أضعافها وإلى الهند سبعة أضعافها وإلى الملايو ثمانية أضعافها . وفى عام ١٩١٧ ، كانت الصادرات الأمريكية من الحديد والصلب إلى الأمبراطورية البريطانية تزيد على ضعف ما كانت تصدره بريطانيا ذاتها .

غير أن الأكثر أهمية وخطورة هو زحف رأس المال الأمريكى داخل الأمبراطورية البريطانية . فى عام ١٩٤٣ ، بلغ المجموع الكلى لمستثمرات رأس المال الأمريكية فى الخارج ١٣ر٣٥٠ مليونا من الدولارات يستغل أكثر من خمسها فى بلاد الأمبراطورية البريطانية . وارتفعت المستثمرات الامريكية فى كندا عام ١٩٤٧ إلى خمسة بلايين ، بزيادة بليون من الدولارات عما كانت عليه عام ١٩٣٩ . . مما جعلها ترجح كثيراً رؤوس الأموال البريطانية فيها . أما فى جنوب أفريقيا فقد ذكرت صحيفة التيمس فى ١٠ أكتوبر ١٩٤٧ ، أن رأس المال الأمريكى قد استطاع — عن طريق اتحاد الاستثمار الأمريكى — الترنسفالى . . « أن يوطد مركزه فى أكثر من مائة شركة فى البلاد . . وعلقت الصحيفة . . أن خطورة ذلك لاتحتاج إلى بيان . . » ولا ريب أن من علامات هذه الخطورة ما بدا من تحول حكومة مالان شبه الفاشية صوب الولايات المتحدة ، مولية ظهرها نحو بريطانيا . أما فى استراليا ، فان من بين شركات الإستثمار الخارجية التى تشتغل بعمليات إنتاجية جديدة

أو إضافية منذ بداية الحرب — وعددها ٦٦ شركة يبلغ راسمالها الإسمى ١٩ مليوناً من الجنيهات الإسترالية — توجد ٢٦ شركة يقع مقرها الرئيسى فى الولايات المتحدة الأمريكية . أما فى الهند ، فقد سجلت « بترو ريفيو Betro Review » ، لسان حال هيئة أبحاث صادرات التجارة البريطانية ، مدى تغلغل رأس المال الإمريكى : إذ قررت فى عدد نوفمبر ١٩٤٧ :

« إن تصميم رأس المال الأمريكى أن يدخل السوق الهندى يزداد وضوحاً يوماً بعد يوم .

إن سيلاً كبيراً من الخبراء الفنيين الأمريكيين قد غزا الهند . . . وكما توجد اتحادات هنديه — بريطانية للصناعة فى الهند فان الأمريكيين يجارونها بالمساهمة الفعالة مع الهنود فى عمليات الانتاج الصناعى المشترك . إنه ليبدو كأن الأمريكيين مشتركين فى جميع مشروعات التنمية الكبرى فى دومينيون الهند . »

كذلك أصاب الموقف فى الشرق الأوسط تغير واضح ، تبرز معالمه فى زحف شركات الزيت الأمريكية على حساب زميلتها البريطانية ، ممهدة السبيل لأن يحتل النفوذ الأمريكى المكان الستراتيجى الأول ، فلا يلبث البريطانى إلا أن يرتد — مرغما — إلى المكان الثانى .. وقد كتبت صحيفة الأوبزرفر فى ٩ يناير ١٩٤٩ تقول :

« لم يعد المسرح السياسى فى الشرق الأوسط كما كان عليه عام ١٩٤٥ ، حينما كان رجالنا العسكريون يضعون خططهم على أساس أنه مفتاح الدفاع عن الامبراطورية . فمنذ ذلك الحين ، أصبحت الولايات المتحدة — دون بريطانيا — القوة التى تتوقف عليها سلامة هذه المنطقة وأمنها إلى درجة أساسية . . وليس علينا أن نأسف على هذا التحول الذى طرأ على الشرق الأوسط . » !

ومما لا يمكن إغفاله مطلقاً ، ذلك الزحف الأمريكى صوب مناطق نفوذ الإحتكار البريطانى ، فى المستعمرات . . حيث المواد الخام — وخاصة المطاط والقصدير .. أو على الأحرى « جلابات الدولار » ! فقد ازدادت

مزارع المطاط الأمريكية فى أندونيسيا من مائة ألف هكتار قبل الحرب إلى مليون هكتار أو ما يقدر بتسع المساحة الكلية التى تزرع المطاط . . كذلك ، فان تقدم إنتاج المطاط الصناعى (بالطرق الكيماوية) مع خفض مشتريات المطاط الطبيعى من المصادر البريطانية ، كانا بمثابة ضربة كبرى أصابت اقتصاديات الملايو وسيلان فى الصميم . كذلك ، نقصت صادرات كتلة الإسترلينى من المطاط والقصدير والكاكاو والماس والصوف إلى منطقة الدولار بمقدار النصف ، فهبطت من ١٢٠ مليوناً من الدولارات فى الربع الأول من عام ١٩٤٩ إلى ٦٠ مليوناً فى الربع الثانى . وكتبت صحيفة التيمس تشكو فى ٧ يوليه ١٩٤٩ قائلة :

« إن تشجيع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لانتاج المطاط الصناعى قد حد من منافذ مطاط الملايو . كذلك أدى تشجيع صهر القصدير فى تكساس إلى تخفيض دخل صاهرى القصدير فى الملايو . »

ثم عادت فى ٢٦ يوليه تقول :

« لقد دعا الاهتمام الزائد الذى تبديه الولايات المتحدة بشأن إنتاج المطاط الصناعى إلى أن يزيد نقاد تلك السياسة من نشاطهم . ولا ريب أن الاعتراف بجميل مشروع مارشال لا يدعو — ولايجب أن يدعو — إلى إسكات الذين يشكون مما قد تفضى إليه السياسة الامريكية من ازدياد الصعوبات فى وجه الاسترلينى . وقد قدر السير جون هاى فى رسالته التى نشرتها له التيمس أمس ، أن النقص فى دخل منطقة الاسترلينى من الدولارات من صادرات المطاط يزيد عن الثلث بالنسبة إلى النصف الأول من العام الماضى . وليس من الصعب أن نتبين أن الحماية التى تبسطها الولايات المتحدة على إنتاج المطاط الصناعى ، هى من أهم الأسباب التى يعزى اليها بشكل رئيسى خفض أسعار المطاط الطبيعى . »

كذلك ، فان مستر كريتش جونز وزير المستعمرات ، ضمن فى إجابته على أحد الأسئلة أثناء مناقشة برلمانية دارت فى ٢٠ يوليه ١٩٤٩ تحذيراً يائساً وجهه إلى المسئولين الأمريكيين ، إذ قال :

« لقد سألنى كثير من حضرات الأعضاء المحترمين عن حالة مطاط الملايو وخاصة بعد تأثرها بانتاج المطاط الصناعى فى أمريكا . وفى رأينا ، أنه ليس هناك أى خطر يهدد ثبات الموقف فى الشرق الأقصى أكثر من أن يلحق أسعار المطاط انخفاض كبير . وهذا ما هو حادث بالفعل . وأن من رأينا أن سعر المطاط قد انخفض إلى الحد الأدنى الذى تكاد تستطيع الحالة معه أن تمر بسلام ، على أن أى انخفاض آخر يلحقه يمثل تهديداً خطيراً للشرق الأقصى بحيث نعتقد أن استمرار الأمن فى هذه المساحة الشاسعة سوف يكون من الصعوبة بمكان كبير . وإنى لأرجو أن يتبين كل من يهمه الأمر ، أنى أتصد كل ما أعنيه فى هذا الموضوع . »

على أن الهجوم السياسى ــ المالى الأمريكى قد ازداد عنفه فى نفس الوقت ضد الكتلة الإسترلينية وهى التى تمثل أساس تنظيم بريطانيا الإقتصادى الذى يهدف إلى إبقاء تماسك بلاد الامبراطورية (باستثناء كندا وجنوب أفريقيا) فى ارتباط وثيق تكون لندن مركزه القوى . فكتبت صحيفة الإيكونوميست فى ٨ يناير ١٩٤٨ تعلق على هذا الهجوم قائلة :

« إنه لما يثير الأسف ، أن العداء الأمريكى لكتلة الاسترلينى تطرف إلى أبعد مما تذهب اليه الرغبة المعقولة فى أن تستخدم دولارات مارشال فى الأغراض المتفق عليها . ويبدو أن هذا العداء ، إنما يعكس بشكل جزئى ، ذلك الشعور الغريزى الذى يحس به أكثر الأمريكيين ــ ولا يدرك كنهه إلا عدد قليل من البريطانيين ــ نحو تلك الروابط التى توجد بين أمم الكومنولث البريطانى . »

وقد ازداد ضغط ذلك الهجوم الاقتصادى من جانب أمريكا ، حتى اضطرت بريطانيا إلى تخفيض عملتها فى سبتمبر ١٩٤٩ . . وحقق بذلك نصراً كبيراً .

وقد وجد حكام الامبراطورية البريطانية أنفسهم مجبرين على أن يحنوا رءوسهم لهذا التغلغل الامريكى المتزايد والسيطرة الأمريكية على أمبراطوريتهم العتيدة . وأن يتقبلوها بقبول حسن.. ! وليس من شك فى

أن عجائز الامبراطورية القدامى ، من الذين حسبوا أنفسهم قد ورثوا الأرض وما عليها ، لا يجدون — بينهم وبين أنفسهم — أي لذة في طردهم من الفردوس الذى كانوا يعيشون فيه . . وقد ترتفع عقيرة المستر ونستون تشرشل بالنشيد الوطنى الأمريكى — كما فعل بعد أن انتهى من إلقاء خطابه فى قاعة بوستون جاردن هول ، وكما فعل أيضاً بعد خطبته الشهيرة فى فولتون — حتى يمس شغاف قلوب الحاضرين — كما ذكرت صحيفة الديلى تلجراف فى ١٢ ابريل ١٩٤٩ — ولكنه لن يستطيع إلا أن يذكر جيداً « أنه أعلن فى إحدى المناسبات » أنه لم يصبح رئيساً لوزارة انجلترا ليشرف على تصفية الامبراطورية البريطانية » .

كذلك كان يمكن لمستر أرنست بيفن أن يخطب فى اتحاد الصحافة الأجنبية فى ٢٧ يناير سنة ١٩٤٩ ليعلن إخلاصه لفكرة الوحدة الأوربية والقومية الأوربية التى ترتفع عن القوميات المحلية ويدعو أبناء انجلترا وفرنسا وغيرها من بلاد غرب أوربا أن يتخلوا عن مصالحهم القومية ، وأن يعملوا فى نطاق مصالح هيئة أوربية تكون لها سياستها الخاصة تجاه التطورات التى طرأت على العالم . . إلا أنه يعلم علم اليقين أن إنشاء هذه المنظمة الأوربية إنما يحقق واحداً من أعز أهداف أمريكا فى خلق أداة طيعة تصدع بأوامرها فى غرب أوربا . ولكن ، إذا كانت سياسة تشرشل — بيفن قد انتهت بالفعل إلى التسليم للاستعمار الأمريكى ، فان ذلك ليس حباً فيه ، ولكن لأن هؤلاء الذين يمثلون السياسة الحالية للإستعمار البريطانى لا يرون حلا آخراً أمامهم . وفى الحق — لا يوجد أمامهم أى سبيل آخر طالما يظلون متشبثين بأفكارهم الإستعمارية ، وعدائهم لقوى الإشتراكية ولقوى التحرير فى بلاد المستعمرات .

لقد غدت اليد العليا للإحتكاريين الأمريكيين . إنهم يمتلكون السيادة الستراتيجية : لقد وضعوا حداً لقوة بريطانيا البحرية ، بسيطرتهم

على البحر . . وكذلك آلت لهم السيطرة على الجو . وبجانب ذلك ، لم يعد فى بقية العالم الرأسمالى من ينافس تفوقهم فى المجال الإقتصادى ، أو فى الملاحة البحرية ، أو فى تصدير رءوس الأموال .

لهذا كله تراءى للاستعماريين البريطانيين ، أنهم وقد فقدوا سيطرتهم فى البر والجو ، فلا مجال الآن لأن يفرضوا سلطانهم على البحار السبع ، والقارات الخمس .. وأن الطريق الوحيد للاحتفاظ ، ولو إسماً ، بممتلكاتهم القديمة لا يكون إلا بمصانعة الاستعماريين الأمريكيين والحصول على موافقتهم . وغدا الملاك السابقون أشبه بالمحجوز عليهم . ! وكأنما لم يستطع المدينون الوفاء بالتزاماتهم فرهنوا امبراطوريتهم المريضة . ! وهكذا ارتضى الاستعماريون البريطانيون أن يضعوا امبراطوريتهم تحت سيطرة الولايات المتحدة . . وأن يقبلوا كل ما يترتب عن ذلك من تبعية وخضوع . وهذا هو مضمون قول تشرشل لروزفلت فى ١٩٤١ — الذى سبق الإشارة إليه — « إنك تعلم أننا نعرف أن الإمبراطورية لن تستطيع الوقوف دون أمريكا» . . إن هذه العبارة تمثل أبلغ ما يمكن أن يقال .

وهكذا نشأت تلك العلاقة العجيبة التى تسود الآن بين بريطانيا والدمنيون ، وبين الولايات المتحدة الأمريكية : إنها تمثل من ناحية خضوعاً للولايات المتحدة ، وتمثل من ناحية أخرى نوعاً من المشاركة المتناقضه ، يتنازع فيها شريكان غير متكافئين ، فتثقل فيها الكفة الأمريكية وتتمتع بالسيطرة القوية .

وفى هذه الظروف ، تحاول بلاد الدومينيون أن تلعب دوراً مزدوجاً بين أمريكا وبريطانيا . وقد كان من المألوف فى فترة ما بين الحربين أن يدور الحديث حول الاتجاهات الطاردة التى تثار فى الدومنيون ، والدعوة إلى استقلالها عن بريطانيا ووضع حد لاعتمادها عليها ، لتصبح هى ذاتها بلاداً رأسمالية مستقلة .. غير أن الوضع الراهن غدا أكثر تعقيداً .. ذلك

أن ما هدفت إليه بلاد الدومنيون . . من نيل استقلالها قد تحقق إلى حد بعيد . . . (بالرغم من أن المجلس المخصوص فى بريطانيا لا يزال يتمتع ببعض الحقوق كسلطة عليا — مثال ذلك وقف تشريع حكومة العمال فى استراليا الخاص بتأميم البنوك — وهذا يوضح كيف أن هيئة عليا غير منتخبة ، تتخذ مقرها فى لندن ، قد استطاعت أن تتحكم فى قرار أصدرته أغلبية برلمانية منتخبة عن طريق حكومتها الوطنية. ا) على أن هذا الوضع المعقد الجديد نشأ نتيجة لتغلغل النفوذ الأمريكى فى هذه البلاد . . وظهور الإتجاهات المختلفة بين الرأسماليين فيها وفقا لمدى ارتباطهم بكل من رأس المال البريطانى أو الأمريكى . ولا ريب أن النفوذ الأمريكى قد عظم خطره . . لهذا أصبح بعض الرأسماليين فى هذه البلاد يخشونه ، ويرون أن من مصلحتهم أن يسعوا إلى إبقاء علاقتهم مع بريطانيا إلى حد ما ، حتى يستطيعوا الوقوف أمام هذا المنافس الخطر . وهم يخشون أن يفقدوا ما يتمتعون به من امتيازات فى علاقاتهم التجارية مع بريطانيا ، إذا عمدت هذه الأخيرة إلى تعديل نظم « المفاضلة الإمبراطورية » أو اتجهت إلى توثيق علاقاتها الإقتصادية مع أوربا الغربية كمشروع « الوحدة الإقتصادية » الذى يبرز مع مشروع الوحدة الغربية . غير أن لهذا الوضع جانبه الآخر . . فإن أمريكا تضغط فى نفس الوقت على بريطانيا ، لتدفعها نحو هذا الإتحاد الأوروبى الغربى ، ونبذ سياسة « المفاضلة الأمبراطورى » . . وهذا يعكس فى الواقع محاولاتها المستمرة لإضعاف روابط بريطانيا بممتلكاتها الأمبراطورية ، فلا تزيد عن أن تكون دولة أوربية تلعب دوراً ثانوياً فى مسرح الحياة العالمية ، وبالتالى لا تكون أكثر من دولة تابعة لأمريكا .

وساسة الأمبراطورية فى بريطانيا يدركون ذلك الوضع ، ويتضح وعيهم له فى كل ادعاءاتهم بالرغم مما يحاولونه أحياناً من الظهور بمظهر المسيطر فى « بعض المسائل الثانوية» . كذلك يتضح من موقفهم فى كل مؤتمر دولى ،

فان ممثل بريطانيا يضطر دائماً أن يخضع فى النهاية للسيد الأمريكى .. بل أنه يتضح من تلك اللهجة الحزينة التى تسود التصريحات الرسمية والتعليقات الصحفية فى كل ما يمس موضوع علاقتهم بأمريكا .. حتى ليمكن أخذ تصريح لورد بارونى فى مجلس اللوردات يوم ٢٢ ابريل ١٩٤٧ كمثال ممتاز يعكس هذه الحقيقة ، إذا انتقد محطة الإذاعة البريطانية لارتكابها «المحظور» حين سمحت لهنرى والاس بالإذاعة . ! قال :

« لقد ظللنا معتمدين فى وقت ما إلى درجة بعيدة على معاونة الولايات المتحدة المالية ، لهذا فانه من المرغوب فيه أن يتصف سلوكنا نحوها فى الوقت الحالى بالاحترام والرعاية . يجب أن ننظر إلى الولايات المتحدة باحترام . ويجب أن نحاول ، بقدر الامكان ، أن نتجنب كل ما يسبب مضايقتها بدون مبرر .! »

أما الايكونومست ، فقد كتبت فى ٢٣ أغسطس ١٩٤٧ بكل صراحة :

« إن الأمريكيين لا يزالون يحتفظون فى الوقت الحاضر بالقدرة على أن يجعلوا الحكومة البريطانية تثب خلال أى طوق يختارونه . »

(نحن نقول « بالبلدى » إن الايكونومست قد أوضحت الموقف على البلاط .. من حيث أن الأمريكيين يمكنهم أن يجعلوا الحكومة البريطانية « تلعب على الشناكل .! »)

*

وهكذا نما الطابع الخاص الذى تمتاز به الأمبراطورية الأمريكية الجديدة ، منذ أن بدأت تتشكل فى هذه المرحلة الحالية .

إن الأمبراطورية البريطانية القديمة قامت على أساس السيطرة المباشرة على ربع أراضى العالم ، ولكن الامبراطورية الأمريكية الجديدة تقوم بشكل أساسى على السيطرة الاقتصادية والمالية فوق العالم الرأسمالى كله ، بجانب الاحتفاظ بعدد كبير من القواعد العسكرية والبحرية والجوية فى كل

القارات ، وتنفيذ برامج ضخمة للتسلح ، وبناء شبكة وثيقة من الأحلاف العسكرية الخاضعة للاشراف الامريكى .

إن أمثال وكالة المراقبة الاقتصادية ، والمستشار المالى ، وهيئة التنسيق الستراتيجية المشتركة ، وقواعد قاذفات القنابل ، كل هذا – يحل محل الطرق الإستعمارية القديمة التى سارت عليها الامبراطورية البريطانية . إن النظام الإستعمارى يختفى وراء مؤسسات تبدو كريمة الأغراض ، ويتوارى خلف زحمة من توقيعات واتفاقات ، لا يفهمها الشخص العادى ، وإن كان يشعر شعوراً غامضاً بأن شيئاً غريباً مريباً يحدث فى البلاد .

وهكذا يبدو الإستعمار الأمريكى وكأنه نوع خاص من الاستعمار ، لا يمتلك إلا مساحة قليلة نسبياً من الممتلكات التى يسيطر عليها سيطرة مباشرة . ويسمح بلطف كبير ، أن تستمر دول الاستعمار الأوربية المتداعية محتفظة بأمبراطورياتها ، وأن تظل تحتمل تكاليفها الباهظة وما يصاحبها من أعباء قد تضطرها أيضاً أن تخوض حروباً تقدم لها من أبنائها وقوداً لها .. كما فعلت فى أندونيسيا ، والهند الصينية ، والملايو .. على حين يكتفى الإحتكاريون الأمريكيون بأن يجنوا زبدة الأرباح وأطيب الثمرات دون بذل أى تضحيات . وعلى هذا الأساس ، يعمل الاستعمار الأمريكى كل ما فى وسعه ليقدم نفسه ، باعتباره النظام المتنور ، البرىء من المقاصد الاستعمارية ، الذى لا يدوع يديه – إلا فى النادر – تتسخ بالأوحال التى تظل عالقة بتاريخ كل من يستخدم قوته . إنه يفضل أن يلجأ إلى طرق « أرق » ، فلا يزيد عن أن يهدد بالقنبلة الذرية ، أو بمدمرة بحرية ، أو بزيارة ودية يقوم بها أحد الاسراب الجوية لا يقصد بها إلا التدريب .. فحسب !.

وهذه العلاقة بين أمريكا ، وبين دول الاستعمار القديمة تشبه إلى حد كبير تلك العلاقة التقليدية التى كانت تربط بريطانيا بالأمبراطورية البرتغالية .

وقد كانت فى مضمونها تعكس تبعية الثانية للأولى .

وقد كتب لينين يوضح حقيقتها فقال :

« . . إن البرتغال دولة مستقلة ذات سيادة ، غير أنها فى الحقيقة لم تكن تزيد عن محمية بريطانية منذ الحرب الاسبانية (١٧٠٠ — ١٧١٤) وقد بسطت بريطانيا حمايتها هذه على البرتغال ومستعمراتها لتقوى مركزها أمام منافستيها اسبانيا وفرنسا . على أنها قد حصلت فى مقابل ذلك على امتيازات تجارية ضخمة وشروط أفضل لصادراتها من البضائع ، وكذلك وقبل كل شىء لرءوس أموالها التى تدفقت على البرتغال والمستعمرات البرتغالية . كذلك حصلت على حق استخدام الموانىء والجزر البرتغالية ، وما تحتها من مكاتب تلغرافية وخلافه ... وأمثال هذه العلاقة بين الدول الكبيرة والصغيرة قد وجدت دائماً ، ولكنها فى عصر الرأسمالية الاستعمارية كانت نظاماً عاماً مقرراً — إذ تمثل فى الواقع جانباً من عملية « تقسيم العالم » ، كما أنها تربط بين العمليات المالية لرأس المال فى أجزاء العالم كله . »

والعلاقة الثانية التى تربط بين الأمبراطورية البريطانية والإستعمار الأمريكى اليوم ، ليست فى الواقع إلا مرحلة جديدة نبتت جذورها من تلك العلاقة القديمة المألوفة .

ونحن إذا عدنا إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، فاننا نجد جلادستون ، داهية ساسة العصر الفيكتورى ، قد أدرك أن النهاية قد بدأت وأن الرأسمالية البريطانية ، على ما كانت عليه من نمو وتعاظم ، قد آن لها أن تتقهقر وتنسحب أمام زحف أمريكا وتفوقها المرموق . . فكتب فى عام ١٨٧٩ يقول :

« إنها هى وحدها (أمريكا) ، التى تقدر أو قد تستطيع — فى وقت قريب — أن تنتزع منا تفوقنا التجارى . لن يكون لنا خيار : وليس لى أى ميل للتذمر من ذلك المصير المحتمل ، فانها إن حصلت على ذلك ، فلن تحصل عليه إلا بحق القوة والقدرة . لن يكون حالنا أسعد مما كان لفينسيا « البندقية » أو جنوا أو هولندا معنا .. »

ولكن واقع القرن العشرين ، لن يسمح لأمريكا أن تخلف بريطانيا في زعامتها للعالم أثناء القرن التاسع عشر . . وكذلك ، فان ظروفها الخاصة لن تتيح لها ذلك .

☆

إن تفوق بريطانيا واجتياحها التجارة الحرة وأسواق العالم في القرن التاسع عشر ، إنما كان يمثل في الواقع آخر مرحلة متقدمة من مراحل الحضارة في ذلك الوقت ، تقف أمام النظم المحافظة ، والإقطاعية ، والبيروقراطية المستبدة الظالمة ، التي لم تأل جهداً في الاحتفاظ بقواتها في الجزء الأكبر من القارة الأوربية ، في وجه التحدي العنيف للنظم الديموقراطية الحرة الصاعدة . أما الآن ، فان الأحوال على عكس ذلك تماماً .. فان الأمبراطورية الأمريكية الجديدة تجمع من حولها جميع القوات المحافظة وأكثرها رجعية تقف وجهاً لوجه أمام موجة التحدي الجديد من قوى التقدم النامية التي تتطلع إلى أن تبنى المجتمع على أسس اشتراكية. وبمعنى آخر ، كانت بريطانيا تمثل في القرن التاسع عشر مرحلة متقدمة جديدة من مراحل المجتمع (الرأسمالية ضد الإقطاعية) ، بينما تقف أمريكا في القرن العشرين لتحارب آخر مرحلة تقدمية تالية لتلك المرحلة السابقة (الرأسمالية ضد الاشتراكية) .

☆

كذلك فان بريطانيا قبلت منطق تفوقها الاقتصادي العالمي . وإذ أصابت أعظم الدائنين في العالم ، فانها أصبحت أيضاً أكبر المستوردين فيه ، على حساب صناعتها الداخلية ، وزراعتها ، مهملة أدواتها الإنتاجية إلى أن وصلت إلى حالتها اليائسة — التي تعاني منها الآن ، وتذرف لأجلها الدموع السخان . !

☆

ولكن أمريكا على العكس من ذلك ، فانها بالرغم من محاولاتها الدائبة

رفع صادراتها الخارجية ، إلا أنها لا تهمل إنتاجها الداخلى ، بل أنها تحتفظ بتقدمه وتسعى للوصول إلى مستويات عليا ، وتعمل من ناحية أخرى على حماية سوقها المحلى من الواردات الأجنبية . ! ولقد زادت الصادرات الأمريكية على الواردات إلى نحو ٢٦٥ مليوناً من الدولارات عام ١٩٤٧ و ١١٣٤ مليوناً عام ١٩٣٨ ، ووصلت إلى ٩٫٦٠٧ مليوناً عام ١٩٤٧ و ٥٫٥٤٤ مليوناً عام ١٩٤٨ و ٦٫٢٠٠ عام ١٩٤٩ ، ثم انخفضت بفعل الأثر الوقتى لبرنامج تخزين المواد (الذى عمدت اليه أمريكا) إلى مبلغ لم يزل طائلا قدره ١٫٤٠٠ مليوناً من الدولارات عام ١٩٥٠ ، ولم يلبث أن عاود الارتفاع بعدها إلى ٤٫٠٥٩ مليوناً من الدولارات عام ١٩٥١ .

وهذا الوضع الجديد ، أودى بالعالم الرأسمالى إلى غيبوبة الإنحدار نحو الاحتضار ، تمثل فيما يمكن أن نطلق عليه « بالمجاعة فى الدولار » ، لم يخفف من آثاره إلا أكوام رءوس الأموال الأمريكية والإعانات المصدرة ، إبتداء من مشروع مارشال ... ولكن المسكن كان مؤقتاً ، وقد اضطرت كل الدول الرأسمالية — غير الأمريكية — إلى مواجهة الحالة الخطيرة ، واتخاذ تدابير عنيفة للحد من الاستيراد ، وابتداع ميزانيات التقشف ، والضغط على إنتاجها الداخلى إلى أقصى حد من أجل تصدير كل ما يمكن تصديره فى محاولة يائسة للحصول على الدولارات ، بالرغم من انكماش السوق العالمى ، وخضوع الجزء الاكبر منه للنفوذ الامريكى والانتاج المتفوق للصناعة الامريكية الحديثة ... بينما تزيد « الدبابات » الامريكية ، من قبضتها على البلاد الخاضعة لمشروع مارشال وأمثاله ، وتدمى اقتصادياتها وتجعل منها توابع لها ...

هذه هى الحالة المريضة التى يقبع عالم الاستعمار المداعى فريسة لها فى منتصف هذا القرن العشرين . وهى نتيجة تلقائية لهذا « التناقض الامريكى

الـكبير » ، أو بمعنى آخر ا . . « عدم تـكافؤ النمو الرأسمالى » . إن الرأسمالية الامريكية بحاجة أساسية إلى أن تسند النظام الرأسمالى فى كل من الدول الاخرى التى لا يزال يحيا فيها .. ومع ذلك فان شدة منافستها تقوض فى نفس الوقت من دعائم نفس هـــذا النظام الذى تسعى دبلوماسيتها أن تسنده .

وقد اعترف الاستاذ هاريس ، أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد ، بهذا « التناقض الامريكى الـكبير » ، فى خطابه الذى أرسله إلى صحيفة نيويورك تيمس ، فى ٥ يوليـه ١٩٤٩ ، حينما تحدث عن « بلهارسيا » السياسة الامريكية التى ...

« . . تسعى إلى أن تبقى على حيـــاة أوربا الغربية وتقوى من بنيانها حتى تستطيع الصمود أمام التهديد الشيوعى .. ولـكن على أن تبلغ أيضاً من الضعف حدا لا تستطيع معه أن تنافس صادرات هذه البلاد (أمريكا) بنجاح . »

وعلى عكس ذلك يردد ماوتسى تونج :

« إن الرجعى الأمريكى يحمل على عاتقيه عبئاً ثقيلا . إن عليـه أن يؤيد الرجعيين فى العالم كله .

وهو إذا لم يستطع ذلك ، فان البناء كله ينهار . إنه بنـا ء ينهض على عامود واحد . »

الفصل الثامن

أساليب جديدة للاستعمار في الهند

« إذا تولت زمام الامور حكومة وطنيـة محل حكومة أجنبية ، وظلت مبقيـة على جميع الاستثمارات سليمة على حالها .. فلن يعدو ذلك ظلا من الحرية »

جواهر لال نهرو

من المسائل المـألوفة اليوم أن يزعم وزراء الحكومة (فى الدول الاستعمارية) والمتحدثون الرسميون فيهـا أن « الاستعمار القديم » قد مات وقضى نحبه . ومؤدى ذلك ، ألا داعى للهجوم على الاستعمار .. فالضرب فى الميت حرام . ! لقـد حل محله نظام جديد من الحرية ، والحكم الذاتى والتعاون الودى . !

وقد خطب لورد اينفر تشابل سفير بريطانيا فى الولايات المتحدة ، بين جمع من الحاضرين فى بالتيمور فى فبراير عام ١٩٤٧ ، فقـال : « إن الاستعمار البريطانى فى ميتته أشبه برقدة الملكة آن . . » أى أنه مات نهائيا

غير أن من الحق أن يقال ، إن هناك نوعاً من الخلاف فى الرأى بين المختصين حول الموعد الذى وافته المنية فيه . فالجنرال سمطس مثلا يفضل أن يرجعه إلى بداية القرن الحالى . . ويقول :

« لقد انتهت الأمبراطورية البريطانيـة مع القرن التاسع عشر . أما اليوم ، فهى تمثل أوسع نظام تهيأت فيه عناصر الحرية ، كما لم تتهيأ من قبل فى تاريخ البشرية . »

ومن الواضح أن الجنرال سمطس يميل إلى أن يعود بتاريخ العهد الجديد إلى ذلك اليوم الذى أمكن اجتذابه هو ورفاقه من مستغلى البوير إلى تلك الدائرة السعيدة التى أخذوا ينعمون فى نطاقها بتطبيق نظامهم فى اضطهاد أربعة أخماس سكان جنوب أفريقيا باسم « الحرية المنظمة » .

وقد كتبت صحيفة التايمس فى ١٣ يناير ١٩٤٠ تصف الامبراطورية بقولها : « تلك المجموعة الحرة من الامم والشعوب والقبائل التى تربط نفسها بسيادة واحدة » ولكن الواقع يبين أن سبعة من كل ثمانية من سكان الامبراطورية فى ذلك الوقت كانوا يخضعون لحكم مستبد يصدر مباشرة من لندن : قلب الامبراطورية .

ولكن وزراء حكومة العمال ، أوضحوا من جانبهم ، أن حكم الاستعمار قد استمر إلى ذلك اليوم الذى قدموا فيه إلى كراسى الوزارة ، وأن فجر عهد الحرية الجديد لاحت خيوطه مع قدومهم السعيد . وهم يؤكدون صدق قولهم بأن يقدموا أمثلة الهند والباكستان وسيلان دليلا وبرهاناً ، إذ أتاحوا لها مركز الدمونيون ، كما أتاحوا لبورما أن تحصل على استقلالها (الاسمى) .

وهكذا يعلن مستر اتلى فى مؤتمر حزب العمال فى يونيه ١٩٤٦ :

« أننا نطالب الحرية للاخرين كما نطالبها لأنفسنا . نحن لا نطالب بهذه الحرية فحسب ، بل إننا نعمل أكثر من ذلك . نحن نسعى إلى تحقيقها : وشاهدنا الهند . » .

وقبل أن نبدأ فى مناقشة هذا الكلام ، يجدر بنا أن نرسم صورة واضحة لتطورات السياسة الاستعمارية الحديثة .

اتبعت السياسة الاستعمارية فى أحدث مراحلها الأخيرة أساليب جديدة ، كان نجاحها مدعاة لتعميمها فى أكثر الأقطار التى تسيطر عليها إذا اضطرتها الظروف إلى مواجهة تطورات معينة لا تتفق وسياستها

القديمة فيها ، فتلجأ حينئذ إلى ما يمكن أن تطلق عليه أسلوب « الاستقلال الاسمى » . وليس هذا المبدأ جديدا فى ذاته ، إنما هو فى الواقع استمرار للمبدأ القديم للحكم المستتر ، الذى تميزت به المرحلة الأولى من السيطرة البريطانية على الهند ، ولكن أصابه شيء كثير من التهذيب والتطوير والتعميم ، كوسيلة لمواجهة زحف قوات التحرير الوطنية .

وتعد حالة مصر عام ١٩٢٢ المثل الكلاسيكى لهذا الأسلوب الجديد .. ذلك أنها أعلنت دولة مستقلة ذات سيادة طبقا لتصريح بريطانى نشر فى ٢٩ فبراير ١٩٢٥ (تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢) . ولكن صحب هذا التصريح تحفظات فى بعض المسائل الخاصة رأت بريطانيا أن تبقيها تحت إشرافها التام إلى الوقت الذى يمكن فيه التفاوض بين بريطانيا والحكومة المصرية لعقد معاهدة تنظمها . وهذه المسائل الخاصة هى :

١ — سلامة المواصلات الامبراطورية فى مصر

٢ — الدفاع عن مصر

٣ — حماية المصالح الأجنبية والأقليات فى مصر

٤ — السودان

٥ — علاقات مصر الخارجية مع الدول الأجنبية

وقد رفضت الحركة الوطنية المصرية هذه التحفظات ، غير أن مصر أعلنت دولة مستقلة ، ونودى بفؤاد ملكا يتربع على عرشها ، وأمكن العثور على الشخص المناسب الذى يمثل دور رئيس الوزراء . ولم يمنع ذلك كله إبقاء الأحكام العسكرية البريطانية حتى أغسطس ١٩٢٣ . بهذه الطريقة أصبحت مصر دولة « مستقلة » .

وظلت المفاوضات أكثر من ثلاثين عاما بعد ذلك دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية تتعثر بين الأزمات ، دون إمكان الوصول إلى حل نهائى لمسألة جلاء القوات البريطانية عن منطقة قنال السويس ، أو البت فى

مستقبل السودان ، حتى اضطرت الحكومة المصرية فى أكتوبر ١٩٥١ إلى إلغاء المعاهدة الانجليزية — المصرية التى عقدت عام ١٩٣٦ ، كما نبذت اتفاقية الحكم الثنائى فى السودان ، وطالبت بسحب القوات البريطانية من قناة السويس . وقامت بريطانيا بتعزيز قواتها فى قناة السويس ، وتبع ذلك الاشتباكات العسكرية فى أواخر ١٩٥١ وبداية ١٩٥٢ .

ومنذ ذلك الحين ، استعمل أسلوب ١٩٢٢ الجديد فى بلاد أخرى ، فنى عام ١٩٢٧ أعلنت العراق دولة مستقلة تحت حكم الملك فيصل — مع عقد معاهدة تكفل بقاء القواعد العسكرية البريطانية . وفى ١٩٤٦ أعلنت الأردن — على عجل — دولة مستقلة تحت ظل « الملك عبد الله » ، ولم يكن سبب هذه العجله ضغط عنيف من القوات الوطنية الحرة ، وإنما كان محاولة لمنع انتقالها إلى وصاية الأمم المتحدة ، كما كان شأن الدول الواقعة تحت الانتداب . غير أن « استقلال » الأردن لم يمنع ضمان إشراف بريطانيا عسكريا على القوات الأردنية المسلحة ، ولا « إعانتها » بمليونين من الجنيهات تدفعها لها كل عام ، من جيب دافعى الضرائب البريطانيين .

وفى عام ١٩٤٧ ، سارت أمريكا على نهج الاستعمار البريطانى ، فمنحت الفليبين « استقلالا » لم يحل دون الاحتفاظ « بالحقوق » الاقتصادية الأمريكية ، والقواعد العسكرية الأمريكية ، والبعثة العسكرية الأمريكية ، كما ضمن بقاء القوات العسكرية الأمريكية محتلة لهذه البلاد . وفى ١٩٤٨ ، أعلنت « بورما » دولة « مستقلة » ، ولكنها عقدت مع بريطانيا معاهدة تسمح بالاحتفاظ ببعثة عسكرية بريطانية ، كما تضمن أرباح المنشآت البريطانية ، وحماية مصالح الاحتكارية البريطانية .

ولا شك أن الفقرات الغامضة فى كل من هذه الأمثلة ، تبين مدى « مرونة » كلمة الاستقلال .. كما تكشف مضمونها الزائف ، فلا تعدو أن تكون وهما من الأوهام يظهر غير ما يبطن ، ويعلن غير ما يخفى . وهذه

الأمثلة السابقة تشمل أنواعا كثيرة تتراوح بين ما كان يوصف سابقا بكل صراحة بالدول المحمية أو التابعة ، كما فى حالة دول الشرق الأوسط ، إلى أنواع أكثر خبثا تعنى الحكم غير المباشر .. على أنه فى كل حالة ، لابد من التعمق وراء الألفاظ البراقة والصياغات البارعة التى تحذقها الدبلوماسية الماكرة ، حتى يمكن الحكم على الظروف المادية الحقيقية ، وعلاقات القوى .

والحقيقة فى تلك الأمثلة تكشف صورة تختلف كل الاختلاف عما تحاول الدبلوماسية أن تصوره .. فان الاستعمار لم ينسحب بأى حال من الأحوال من تلك البلاد المستعمرة التى نالت « استقلالها » بمثل هذه الأساليب . إن مضمون النظام الاستعمارى الأمبريالى يظل قائما متمثلا فيما يلى :

أولا : الاستغلال الاقتصادى للبلاد المستعمرة : لمواردها الطبيعية والبشرية ، لمصلحة كبار الاحتكاريين فى الدول الاستعمارية

ثانيا : السيطرة الستراتيجية على البلاد ، وامتصاصها داخل الكتلة الاستعمارية فى النطاق العالمى

ثالثا : الاحتفاظ بنظام سياسى يمالىء هذه الأغراض ، وينفذ مشيئة الدول الإستعمارية ، ويخضع لأهدافها

ونحن إذا تمعنا فى أحوال جميع الدول التى «ظفرت» بذلك «الاستقلال الاسمي» الموهوم ، أو أجرينا عليها المقاييس ، فاننا نجدها تتفق كل الاتفاق مع مضمون النظام الإستعمارى .. ومهما تغيرت الملامح قليلا أو كثيراً ، فان الحقيقة تبدو ساطعة صريحة واضحة — كما هى الحال فى فى الأردن ، تحت حكم الملك عبد ، ونظامه «المعان» ماليا — وقد تختفى تلك الحقيقة فى أثواب تنكرية أو تحت قناع من حكم الرأسمالية النامية فى تلك البلاد ، التى تساوم الاستعمار وترتبط معه اقتصاديا وستراتيجيا ، كما هو

الأمر فى بعض البلاد الأكثر تقدما . . وخلف هذه الأثواب والاقنعة والملامح الجديدة ، تظل تلك البلاد « المستقلة » فى الحقيقة بلاداً مستعمرة أو تابعة وإن كان الاستعمار قد بلغ مرحلته الاخيرة فى الانهيار .. وتظل المصالح الاستغلالية لكبار الاحتكاريين مسيطرة على البلاد تخنق اقتصادياتها ، وأن تبق محتمية فى تلك البنود والتحفظات والتعهدات ، بل مكتسبة حقوقا « مشروعة » تحت ظل القانون . وتنشأ أنواع جديدة من المشاركة فى التدابير العسكرية ، تختلف بين البعثات العسكرية والخبراء الذين يصوبون القواعد الحربية ، وإن تتفق فى مضمون الاحتلال العسكرى الذى لا جدال فيه . كذلك يتحالف الاستعمار مع الحكومات التابعة والأذناب فى محاربة قوى التحرير الوطنية لشعوب المستعمرات ، وكبت صراع طبقاتها العاملة .

وفى ضوء هذا الأسلوب الجديد للاستعمار الحديث ، الاستقلال الزائف يمكن بحث الأمثلة الأخيرة ، التى وقعت لكل من الهند وباكستان وسيلان وبورما . .

☆

والنقطة الاولى التى يجدر ملاحظتها بادىء ذى بدء . أن هذه التغييرات السياسية التى قام بها الاستعمار فى الهند وباكستان وسيلان وبورما بعد نهاية الحرب ، لم تصدر عنه « طواعية » . وهو لم يتخل عن مركزه القديم « بمحض اختياره » البحت — كما أراد للعالم أن يفهم . والواقع أنه اضطر إلى التسليم بها تحت ضغط الازمة والوعى الشعبى العميق الذى تبع الحرب ولحق أيضاً بالقوات المسلحة . . فقد ذكر المراقبون البريطانيون ممن كانوا فى الهند ذاتها الذين لا يلمسون تطور الحوادث والمشاعر عن قرب فحسب، بل ويتتبعونها خطوة فخطوة ، ويدرسونها من جميع النواحى . . ذكروا أن هذه التغيرات السياسية كانت السبيل الوحيد لتفادى الثورة ، أو

تأجيلها . خطب ب . ج . جريفث ، زعيم مجموعة الاوربيين فى الجمعية التشريعية المركزية الهندية ، أمام جماعة شرق الهند فى لندن فقال فى ٢٤ يونية عام ١٩٤٦ :

« حينما وصلت اللجنة الوزارية البريطانية ، كانت الهند فى رأى الكثيرين على شفا الثورة . . . لقد استطاعت هذه اللجنة على الأقل أن تؤجل الخطر إن لم تمنعه . »

وكذلك كتب مراسل التيمس فى رانجون فى ٢٨ مارس عام ١٩٤٧ ، يسجل الاحوال فى بورما ، بقول :

« لقد كان الموظفون البريطانيون الرسميون الذين حادثتهم فى حالة أشبه بمن على وشك الاستقالة والتخلى عن منصبه . ولقد اتفق رأيهم بالإجماع على أن السياسة البريطانية التى اتبعت مع بورما كانت هى الوحيدة التى تسمح بها مواردنا ، وأن الاتفاق الانجليزى — البورمى كان البديل الوحيد لعصيان عارم لم نكن لنستطيع له شيئاً . »

وفى تبريره لسياسة الحكومة البريطانية ، أثناء مناقشتها فى البرلمان فى ٥ مارس ١٩٤٧ ، أعلن ستافورد كريبس :

« ما هى إذن الاحتمالات الأخرى التى كانت أمامنا ؟ لقد كان أمامنا بشكل أساسى أن نسير فى أحد طريقين ، قد يكون كل منهما بطبيعة الحال عرضة لبعض التغييرات الثانوية .

أولا — أن نحاول تقوية السيطرة البريطانية فى الهند ، عن طريق زيادة عدد العاملين فى خدمة الحكومة ، مع تعزيز القوات البريطانية إلى درجة كبيرة. وكان الأمر بحاجة إليهما معاً حتى نكون فى مركز يسمح لنا بأن نستمر فى القيام بمسئولياتنا الإدارية إلى أقصى ما تدعو اليه الضرورة ، إلى حين الوصول إلى اتفاق مع الجماعات الهندية . وهذه السياسة عليها الرغبة فى البقاء فى الهند. على أن أى قرار بهذا الشأن يجب أن يكون واضحاً محدداً ، وقائماً لفترة خمسة عشر أوعشرين عاماً على الأقل و إلا أصبحنا غير قادرين على إرساء خدماتنا على أساس ركين .

. . . والاحتمال الثانى — أن نتقبل الحقيقة ، وهى تقرر عدم إمكان سلوك الطريق الأول . . . والشىء الذى أراه واضح الاستحالة ، هو أن نقرر استمرارنا فى تحمل مسئولياتنا إلى ما لا نهاية — وهــذا فى الحقيقة مخالف لرغباتنا ، فى مرحلة لا تتوفر لدينا فيها القوة لتنفيذ ذلك . »

ومن هــذين « الطريقين الأساسيين » اللذين كشفتهما الحكومة : (١) الاحتفاظ بقوة بريطانيا فى الهند عن طريق « تعزيز قواتها إلى درجة كبيرة » ، أو (٢) رسم طريق نقل النظام السياسى وفقا لتسوية ١٩٤٧ .. ثبت للحكومة البريطانية أن سلوك الطريق الأول منهما أمر « مستحيل . . فلا تتوفر لدينا القوة لتنفيذ ذلك . » ولا ريب أنه يمكن أن نعذر القارىء إذا فهم أن هذين السبيلين إنما هما شىء واحد . والواقع ، أنه إذا أسقطنا من حسابنا ، أو داورنا تلك الصياغة البرلمانية المعقدة ، لكى نستخلص منها الحقائق البسيطة ، لوجدنا الأمرين يلتقيان عند نتيجة واحدة — أو بمعنى آخر ... أنه لم يكن يوجد أمام بريطانيا اختيار حقيقى .

وهكذا ، فلا يمكن أن يعد الاتفاق السياسى لعام ١٩٤٧ هبة قدمها الاستعمار البريطانى (والحرية لا توهب) ، وإنما هو فى صميمه مناورة سياسية واعية ، حددتها وأملتها ظروف الازمة العنيفة ، التى لم يكن الاستعمار يستطيع حيالها شيئا ، مهما حاول تعزيز قواته ، حتى اضطر فى النهاية أن يعترف باستحالة استمرار ذلك الطابع الاستعمارى القديم ... واستحالة حكم البلاد حكما مباشراً مطلقا .

ولكن ، هل كانت تلك المناورة تحمل معها معنى « التنازل » ، وإنهاء السيطرة الاستعمارية والاستغلال الذى يصاحبها ؟ . . . أو هى على العكس من ذلك لا تمثل إلا تحولا فى الشكل والاسلوب ، وتطوراً جديداً لسياسة « فرق تسد » إلى مرحلة جديدة تبلغ ذروتها فى التقسيم ، وفى تغيير الحكم المباشر إلى حكم غير مباشر ، وفى نقل مسئولية الحكم العاجلة ، تحت

ظروف الأزمة القاسية ، وفى محاولة جذب قسم جديد من أقسام الطبقة العليا الرجعية فى بلاد المستعمرات ، التى تمثل مصالح الرأسمالية النامية ... لتصبح « الشريك الصغير » للمستعمرين ، الشريك الذى يوقف زحف جماهير الشعب ويحمى مصالح الاستعمار واستثماراته؟ إن الخبرة قد دلت منذ عام ١٩٤٧ على أنه لا يوجد مجال للشك فى الاجابة على هذا السؤال .

لقد تألفت الحكومات الجديدة فى الهند وباكستان وسيلان وبورما وفقا لقرار اتخذ فى لندن ، كما أنها تستمد سلطانها من أحد القوانين التى أصدرها البرلمان البريطانى ... ولعله يكون من الأوفق أن نشير فى هذا المجال إلى تصريح فبراير ١٩٤٧ ، فانه هو الذى اقترح تسوية مونباتين فى الهند . وهو يقضى :

« بأن الحكومة البريطانية ترغب فى أن توضح أن غايتها المحددة هى أن نقوم بانجاز الخطوات الضرورية لتنفيذ نقل السلطة إلى أيدى هندية مسئولة فى موعد لايتأخر عن يونيه ١٩٤٨ . »

كذلك ، يتضمن التصريح إنذاراً بأن بريطانيا لن تقبل أى دستور ترسم خطوطه جمعية تأسيسية ، « ما لم يكن متفقا مع اقتراحات » مشروع اللجنة الوزارية ، ومالم توافق عليه « جمعية تشريعية تمثل البلاد خير تمثيل » وبمعنى آخر ، ما لم يحظى بموافقة الإسلامية . فاذا افتقر إلى تأييد هذه الرابطة ، أو إذا جرؤت الجمعية التشريعية الهندية على وضع دستور لاتقبله بريطانيا . .

« فان الحكومة البريطانية ، ستضطر إلى النظر فيمن تنتقل اليه سلطات الحكومة المركزية فى الهند البريطانية ، فى الوقت المحدد . سواء أكانت فى مجموعها تمثل شكلا لحكومة مركزية للهند البريطانية أو إلى الحكومات الاقليمية الموجودة فى بعض المناطق . أو بأى شكل آخر قد يبدو معقولا ويخدم مصالح الشعب الهندى بأحسن ما يستطيع . »

هذا التصريح ، هو المفتاح أو الدليل الذى يبين المعالم الكاملة لسياسية

« نقل السلطة » إلى « الهند الحرة » . لهذا فانه يجدر بنا أن ندرس هذا التصريح وفيما تضمنته صياغته الدقيقة من معان ، وما تمتاز به من طبيعة ذاتية خاصة . إنه لا يهتم قلامة ظفر بأن يعبر الشعب الهندى تعبيراً حراً فى إعلان مشيئته فى نوع الحكومة التى قد يحب أن يعيش فى ظلها وهو لا يهتم قلامة ظفر بأن جمعية تشريعية حرة ، منتخبة انتخابا حراً ، وحائزة لثقة الشعب الهندى بأسره ، يكون لها كافة السلطات للعمل بالنيابة عن الشعب كله فى وضع دستور للبلاد دون أى تدخل خارجى . لم يكن هناك على الإطلاق جمعية تشريعية لها مثل هذه السيادة والسلطات ، وكل هذه النواحى التى يعد وجودها عنصراً أساسياً وضماناً أصلياً لانشاء دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة لم تكن متوفرة قط . بل على العكس ، فقد بينت التعليمات التى أصدرتها السلطات الاستعمارية الحكومية بادىء ذى بدء ، نية هذه السلطات ونوع الدستور الذى يمكن أن يسمح به ، وهددت أنه فى حالة عدم مراعاة هذه التعليمات فانها ستقرر من جانبها فقط من هى « الأيدى الهندية المسئولة » التى يمكن أن يوكل اليها ما أطلق عليه « نقل السلطة » أو بمعنى آخر . . . لم يكن المقصود إنشاء دولة مستقلة ، ذات سيادة ، إنما كان الهدف أن ينقل الاستعمار سلطاته إلى أشكال معينة من الادارة ، هو وحده الذى حددها وفقاً لما يراه كفيلا بالمحافظة على مصالحه . وهذا هو ما حدث عملياً عند تطبيق تسوية مونتباتن ، وإنشاء كل من دومينيون الهند وباكستان (ثم تطور الأمر فيما بعد فخرجت الهند عن طاعة المستعمر)

وفى نفس الوقت استخدم أسلوب التقسيم الذى أثبت نجاحاً فائقاً فى إيرلندة ، ليزيد من ضعف الحكومات الجديدة التابعة ، عن طريق تقسيم السلطان بين دولتين وحكومتين متنافستين ، تظل كل منها تنازع الأخرى ، فى حين يبقى الاستعمار بعيداً . . وهما يخالانه الوحيد الذى يستطيع أن

يحكم بين الاثنين ، وهو فى الحقيقة الوحيد الذى يستفيد منهما معاً .

وكذلك يمكن متابعة نفس الأسلوب الذى جربه الاستعمار فى بورما ، إذ تم تأليف حكومة أونج سان Aung San أو حكومة تاكين نو Tha kin Nu فيما بعد — وقد جاء الاستقلال هذه المرة ، عن طريق المفاوضة — ولكن المعاهدة التى فرضت فرضاً على الدولة الجديدة ، جعلت عليها ديناً مقداره ١٢٠ مليوناً من الدولارات واجبة السداد . كما تضمنت بنوداً خاصة لحماية حقوق الإحتكارية البريطانية فى السيطرة على اقتصاد بورما ، وبنوداً أخرى تسمح بوجود بعثة عسكرية بريطانية ، وتضع جيش البلاد تحت إشراف بريطانيا ، عن طريق التدريب البريطانى والأسلحة البريطانية . كذلك أعطت بريطانيا حق استخدام الموانى والمطارات البورمية كقواعد للأمبراطورية . وهكذا توفر للمستر ودرو ويات Woodrow Wyatt النائب العمالى من الأسباب ما يدعوه أن يزعم فى مجلس العموم البريطانى فى جلسة ٥ نوفمبر ١٩٤٧ إنه :

« بالرغم من أن المعاهدة قد نأت ببورما عن الكومنولث ، فانها قد جعلتها فى الواقع جزءاً منه . بل إن ارتباطها الوثيق يدعونا إلى القول ، إن علاقتنا مع بورما قد غدت علاقة ذات صبغات خاصة جداً ، لا يوجد لها نظير مع أى دولة أجنبية أخرى ، إن الاتفاقية التى تجعل بورما تقبل بعثات عسكرية من هذه البلاد فقط ، دون جميع البلاد الاخرى ، كما تدعوها إلى أن تقدم جميع التسهيلات اللازمة لبريطانيا كلما أردنا ، وكان ذلك سبيلا لمساعدة أى جزء من أجزاء الكومنولث البريطانى .. مثل هذه الاتفاقية إنما تحمل معنى التحالف العسكرى . إن صلابة الاتفاق الدفاعى . . قد ضمن لنا فى الحقيقة ، انتفاء أى ثغرة فى الدفاع عن الكومنولث » .

وهذا النوع من الاستقلال الزائف خدم الاستعمار أجل الخدمات وأثبت صلاحيته ، فان حكومة بورما عاونته فى شبه حرب لم تتوقف قط — وبما قدم اليها من أسلحة ومعونة — ضد الثورة الشعبية فى البلاد ..

الفصل التاسع

أحلام جديدة للامبراطورية في أفريقيا

« كثيرون يذهبون من أجل الصوف ..
ويعودون ، وقد جز وبرهم .! »
سرفانتيس — دون كيشوت

هذه الأساليب الجديدة التي سار عليها الإستعمار ، في منح بعض الأقطار « استقلالا » اسميا زائفا ، ليست هي الأساليب الوحيدة التي يلجأ إليها لمواجهة أزمة نظامه الإستعماري .

فإلى جانب هذه المناورات السياسية وذلك التراجع الجزئي في بعض المناطق ، لا يزال الإستعمار في صميمه — وإلى أن يقضى عليه قضاء مبرما — قوة عدوانية ، تسعى نحو التوسع ، والاحتفاظ بسيطرتها وعنفها كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا .

وتلك الناحية « المتحررة » أو « المتنورة » من سياسة « نقل السلطة » إلى أبناء البلاد المحكومة ، لا تظهر مطلقا ، إلا في تلك الأفكار التي يثبت فيها نهائيا أن الاستعمار لا يستطيع أن يجاهد أو يصمد أمام قوة الثورة الوطنية وزحفها المظفر نحو النصر وطرد الاستعمار بشكل كامل عن البلاد .. هذه السياسة لا يلجأ الاستعمار إلى إنتاجها إلا في حالة الأزمة القصوى ، وحيث يستحيل الاستمرار في تطبيق الأساليب القديمة القائمة على العنف والحكم المباشر .. وكذلك حيث يطمئن في نفس الوقت ، إلى إمكان قيام نوع من التحالف بينه ، وبين بعض عناصر الطبقة العليا من البورجوازية الوطنية يتفق معها أو يستخدمها في مناهضة الكفاح الشعبي التحريري ،

وفى الإبقاء على مصالح الاستعمار الحيوية : ستراتيجية واقتصادية .

ليس هذا هو اللون الوحيد من أساليب الإستعمار .. فانه فى الأحوال الأخرى ، حيث لا تكون الظروف الاجتماعية والسياسية قد بلغت مرحلة متقدمة ، تتناسب مع هذه السياسة ، وحيث لا توجد طبقه عليا راسخة الجذور أو بورجوازية وطنية نامية يمكن أن تنتقل إليها المسئولية الادارية فى حكم البلاد ؛ وحيث يرى المستعمرون ضرورة الاحتفاظ بحكم مباشر يضمن لهم تماما استمرار تمتعهم بمزايا اقتصادية أو ستراتيجية بالغه الأهمية .. فانه يستمر « فى اتباع أساليبه القديمة العنيفة » حتى لو اضطر أن يخوض عمليات حربية ضخمة ضد الثورة الشعبية المتأججة فى البلاد .

وأبرز مثال لذلك .. هو الملايو .. حيث يكشف الدستور الذى فرضته بريطانيا بعد الحرب الثانيـة القناع عن نواياها . فهى تريد دكتاتورية استعمارية صريحة ، وترفض أبسط مظاهر الإنتخاب والتمثيل الشعبي رفضا باتا — خارج سنغافورة . بل إنها لا تحاول إخفاء نواياها من تلك الحرب البربرية التى تشنها ضد أحرار البلاد ، وتبررها بكل إصرار ووضوح .. إذ يعلن النائب البرلمانى والتر فليتشر الرئيس السابق لاتحاد تجارة المطاط فى عدد التيمس الصادر فى أول سبتمبر ١٩٤٨ « أن الملايو تمثل أهم مصدر يجلب الدولارات لبريطانيا » .

وهكذا ، فانه يكون من الخطأ البالغ ، اتخاذ تلك المناورات الدستورية الجديدة دليلا على تنازل الإستعمار . . بل إن الأمر على العكس من ذلك ، فان الاستعمار — بالرغم مما لحقه من ضعف — يستمر فى انتهاج سياسة استعمارية عدوانية ، بل أنه ليسعى أيضا إلى توسيع رقعة المناطق التى تقع تحت قبضته ، ليزيد من قدرته الإستغلالية ، واستثماراته الخارجية ، كحل للأزمة الاقتصادية .

فالاستعمار البريطانى — بالرغم مما أصابه من ضعف — قد أضاف إلى

امبراطورية مستعمراته بعد الحرب العالمية الأولى نحو ١٫٦ مليونا من الأميال المربعة أو ما يوازى ١٨ مرة قدر مساحة بريطانيا العظمى .!

كذلك عاود محاولته بعد الحرب الأخيرة ، عن طريق إبقاء قبضته على المستعمرات الإيطالية السابقة فى شمال وشمال شرق أفريقيا . . وقد حاول ضم برقة إلى منطقة نفوذ الامبراطورية .

غير أن الاستعماريين لجأوا إلى محاولات أهم وأخطر من توسيع رقعة امبراطورياتهم . . التى لم يمكن زيادتها زيادة محسوسة — ولو على حساب المستعمرات السابقة للدول المنهزمة — وذلك لأن العالم قد قسم فعلا بين الدول الاستعمارية وتحدد نصيب كل منها ، إلى جانب اضمحلال وتقلص رقعة مناطق المستعمرات يوماً بعد يوم إثر الانتصارات المتوالية التى تحرزها قوى التحرر الوطنية . . لهذا لجأ الاستعماريون البريطانيون إلى محاولة زيادة استغلالهم لمستعمراتهم الحالية التى لايزالون يحكمونها حكما مباشراً . . سعياً وراء حل أزمة بريطانيا الاقتصادية .

وإذا نحن ألقينا نظرة فاحصة على مشروع السنوات الأربعة لحكومة العمال البريطانية ، الذى نشر فى عام ١٩٤٩ ، فاننا نجد أن الدعامة الرئيسية التى ترتكز عليها الاقتراحات المقدمة لحل عجز بريطانيا الاقتصادى تتمثل فى مشروعات تهدف إلى زيادة إنتاج المواد الخام من المستعمرات ، مثل المطاط والقصدير والزيت والنحاس والكاكاو ..الخ ، زيادة هائلة ، تكفل زيادة دخل بريطانيا غير الظاهر من الدولارات سبعة أو ثمانية أضعافاً .

ان الاستعمار يسعى لحل متاعبه الاقتصادية عن طريق مضاعفة استغلاله للمستعمرات . وهذا يظهر اليوم بشكل واضح ، فى مشروعاته الخاصة بالقارة الافريقية .

ويبين تقرير لجنة مشروع مارشال عن اقتصاديات أوربا لعام ١٩٤٧ — وقد سبقت الإشارة إليه — أن أحد العوامل الأساسية فى المتاعب

الاقتصادية التى تواجهها دول غرب أوربا الاستعمارية يتمثل فى إفلاس النظام القديم لاستغلال المستعمرات . ومن ذلك ، انتهى المستعمرون إلى أن الحل لا يكون إلا بمضاعفة استغلال البلاد المستعمرة . ولما كانت الأحوال فى الشرق الأوسط وآسيا من حيث توثب القوى الثورية المناهضة للاستعمار لا تدعو إلى الاطمئنان ، فقد اتجهت الأنظار سريعاً إلى أراضى أفريقيا . . القارة البكر . .

ويرتبط برنامج معاونة أوربا — أو على الأصح برنامج كتلة الاستعمار التى تضم دول أوربا الغربية تحت الرعاية الأمريكية — ارتباطاً وثيقاً ببرنامج مضاعفة استغلال المستعمرات وبخاصة فى افريقيا . . الذى يعد الدعامة الصلبة لأحلام دعاة مشروع « اتحاد أوربا الغربية » . وهؤلاء الدعاة ، أو المدعون المحدثون لعلم الجغرافيا ، يرسمون خريطة جديدة للعالم يدعون معها إلى اعتبار أفريقيا « امتدادا جنوبياً لغرب أوربا » . وبالتالى لابد من النظر إلى هذه الأراضى الأوربية الجديدة ، مثل أفريقيا ، وتركيا والشرق الأوسط والهند وجنوب شرق آسيا ، باعتبارها حصوناً طبيعية للمدنية المسيحية الغربية ؟!

وهذا الحلم الذى يبشر بالحل السعيد لضائقة الاستعمار الغربى ومتاعبه ، عن طريق تنفيذ مشروعات ضخمة تستهدف مضاعفة استغلال أفريقيا ، يراود مخيلة جميع المتحدثين الرسميين ، والاقتصاديين والسياسيين فى دول غرب أوربا الاستعمارية ، ويوحد بين فاشية موزلى والمحافظين وحزب العمال والاشتراكية الديموقراطية ويضعهم فى حلبة واحدة . .

فقد أعلن موزلى فى اجتماع عقد فى لندن فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٧ ، أنه :

« إذا ربطنا اتحاد أوربا بتقدم أفريقيا فى ذات نظام جديد يجمع القارتين معا ، فاننا نبنى مدنية تتفوق على كل ما عداها ، ونبنى قوة توازى أى قوة أخرى فى العالم . »

وأصدرت صحيفة Review of world Affairs لسان حال لجنة المحافظين التى ترسم سياسة الامبراطورية ، عددا خاصاً فى ديسمبر ١٩٤٨ ـــ تطور فيه ذلك الحلم إلى درجة فائقة من الجنون ، إذ لا يكتفى بهذا الاستعمار المألوف ، بل يطلب نوعا جديداً أعلا منه درجة .. فيقول :

« إن الاعتماد على الامبراطورية البريطانية كحل لا يكفى . إن السبيل الوحيد ، الذى يهيىء حلا ضخما وعمليا ، هو أن تتضافر أمريكا ، وبريطانيا ، والكومنولث البريطانى ، والدول الاسكندنافية وسويسرا وهولندة وباجيكا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وأسبانيا . . وتوحد جهودها من أجل تحقيق ثلاثة مشروعات ، وهى : تنمية القارة الافريقية ، واستعادة الصين وألمانيا الغربية .

والطريق العملى هو البدء بأفريقيا فى الحال ... إن على الكتلة الانجلو ـــ سكسونية أن تضع برنامجاً للتنمية ، ينمى مصادر جديدة للثروة ، ويخلق أسواقا جديدة ، ويحطم فكرة التحديد والتضييق كلها . ان الحل هو إنشاء شركة لتنمية أفريقيا ، برأسمال أدناه خمسة آلاف مليون من الجنيهات الاسترلينية .

ولهذا المشروع مزاياه السياسية أيضاً بجانب مغرياته التجارية والستراتيجية . ذلك أنه إذا لم تقم الدول المتمدينة مجتمعة بتنمية أفريقيا بهذه الطريقة ، فانها ستقع ضحية لأخطار سياسية عديدة .. فيا لها من فرصة تسنح للمسيحية أن تأخذ دورها القيادى ! »

هذه الأفكار لا تقتصر على الفاشيين أو غلاة المحافظين ، فان الحكومة العمالية ، وقادة حزب العمال البريطانى يتفقون معها ويتحمسون لها بشكل لا يقل عن زملائهم الأولين . فقد قررت اللجنة التنفيذية لحزب العمال فى نشرتها « برنامج حزب العمال فيما يخص أوربا الغربية » التى أصدرتها فى مارس ١٩٤٨ ما يأتى :

« من الأمور المسلم بها تماماً أن أوربا الغربية لا تستطيع أن تعيش بذاتها كوحدة اقتصادية مستقلة . . . إن أى محاولة حقيقية لتقليل اعتمادنا على الواردات الأمريكية تتوقف قبل كل شىء على تنمية الموارد الهائلة للقارة الأفريقية

ولـكن مثل هذه التنمية تعتمد على التعاون الوثيق بين الدول ذات المصلحة فى فى أفريقيا . »

وأعلن مستر بيفن بالنيابة عن حكومة العمال ، فى مجلس العموم فى جلسة ٢٣ يناير ١٩٤٨ :

« إن تنظيم أوربا الغربية بحاجة إلى أن يعزز اقتصاديا . وهذا يدعو إلى توثيق التعاون مع الـكومنولث ، والممتلكات فيما وراء البحار .. لا الممتلكات البريطانية فحسب ، بل والفرنسية والبلجيكية والهولندية والبرتغالية ، وهى ممتلكات لها إمكانيات ضخمة فى الإنتاج الأولى .. فلديها المواد الخام ، والغذاء ، وغيرها من الموارد التى يمكن الاستفادة منها ، واستخدامها بما يحقق أكبر نفع مشترك ..
فاذا أرادت أوربا الغربيـــة أن تنهض بميزان مدفوعاتها وتحقق التوازن الدولى ، فلا بد من استثمار هذه الموارد » .

كذلك أكد سير ستافورد كريبس لمؤتمر حكام المستعمرات البريطانية الأفريقية الذى عقد فى نوفمبر ١٩٤٧ :

« إن أى تقدم فى تنمية الموارد الأفريقية له من الأهمية البالغة بالنسبة لاعادة تعمير أوربا الغربية ، وتقويتها .. ما يعادل ما لاستفادة القوة الانتاجية الأوربية من أهمية بالنسبة لرخاء أفريقيا وتقدمها فى المستقبل » ..

كذلك أعلن مستر هارولد ويلسون — رئيس مجلس التجارة — فى مجلس العموم فى ٦ يوليه ١٩٤٨ :

« انى أتفق مع الرأى الذى أعلنه عدد كبير من الأعضاء المحترمين فى كثير من المناسبات .. فى أن تنمية المناطق المتخلفة فى أفريقيا وغيرها يعاون أكثر من أى شىء آخر فى إصلاح ميزان المدفوعات الدولى .. فاذا زدنا — كما نفعـل حاليا ، من اهتمامنا بمشروعات تنمية المستعمرات .. وكما نأمل أن نزيد ذلك أكثر وأكثر كلما سمحت الموارد اللازمة لذلك . . فان من الممكن أن تستطيع هذه المشروعات فى خلال فترة محسوسة — فى خلال جيل مثلا ، أن تبدل تماما من ميزان المدفوعات الدولى » .

ولم يكن تصريح وزير الدولة مستر هيكتور ماكنيل فى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٨ أقل وضوحاً من ذلك إذ قال :

« إنى مقتنع بأن السبيل الوحيد لاصلاح أحوال التجارة — التى غدت تسير فى غير صالحنا — بما يعاون على إعطاء أوربا ، وبريطانيا العظمى على وجه الخصوص ، الفرصة الحقيقية لتحسين أحوالها .. هذا السبيل الوحيد يكمن فى استثمار أفريقيا ، والمناطق المشابهة لها » .

والاستعمار البريطانى ليس الوحيد الذى تخفق آماله بأمثال تلك المشروعات الطامحة لحل مشاكله الإقتصادية على حساب الأفريقيين المستعبدين . . فان الدول الأوربيـة الاستعمارية أعدت مشروعات مماثلة . كذلك يوالى الإحتكاريون الأمريكيون فى نفس الوقت تطلعهم إلى أفريقيا . .

وللاستعمار الأمريكى خططه الخاصة ووسائله فى التغلغل داخل أفريقيا ، وفى استخدام الإدارة الأوربية فى المستعمرات مطية لتحقيق أغراضه ، وفى السيطرة عليها .. للفوز بمآربه وأطماعه . وقد كان ممثلو أمريكا فى مشروعات إنعاش أوربا ، يلعبون دوراً رئيسياً فى الترويج لبرامج تنمية أفريقيا وتحبيذ إنهاضها — بمعونة رءوس الأموال الأمريكية — كجزء لا يتجزأ من مشروعات الكتلة الغربية . وليست النقطة الرابعة من برنامج الرئيس ترومان ، إلا تعبيراً مبدئيا لهذه الخطة . كذلك فان البعثات الفنية التى أرسلتها أمريكا إلى المستعمرات البريطانية فى أفريقيا هدفت إلى استكشاف ودراسة الفرص التى يمكن أن تتوفر أمام رءوس الأموال الأمريكية ، وتعبيد الطريق لها ورسم سياسة لمستقبل استغلالها فيها .

وقد كان مستر فوستر دالز — المستشار الجمهورى لوزارة الخارجية الأمريكية وقتئذ — أول متحدث أمريكى مسئول يحبذ مشروع إنشاء كتلة أوربا الغربية ، ويربطه منذ البداية بخطط التوسع الأمريكى واستغلال القارة الافريقية كأساس للمشروع لا غناء عنه . وقد أوضحت صحيفة

الصنداى تيمس ذلك فى عددها الصادر فى ٤ يوليه ١٩٤٨ إذ كتبت تقول :

« إن المستر فوستر داليز يحبـذ من وقت بعيد أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم المعاونة المالية والفنية ، للعمل على تنمية القارة الأفريقية ... فانه يمكن لأفريقيا — كما يقول — أن تغنى أوربا الغربية كلية عن الاعتماد على موارد أوربا الشرقية .. وهو هدف يجب تحقيقه » .

وهـكذا تسفر الخطـة الأمريكية بكل وضوح عن أهدافها فى تقسيم أوربا ، وانهاض النصف الأوربى العاجز على حساب الأفريقيين .

وقد فضح أحد الأساتذة الأمريكيين — وكان قد قضى عاماً فى بريطانيا — أحلام الاستعمار الجامحة ، وأطماعه فى استعادة كيانه على حساب استنزاف موارد هذه القارة وأبنائها .. فكتب تقريراً أشارت إليه صحيفة النيوز كرونيكل فى ٢٥ أغسطس ١٩٤٨ بقولها :

« يقول البروفسور لويل راجاتز Lowel Ragatz الأستاذ بجامعة جورج واشنجطون ، وقد قضى عاما فى بريطانيا ، إن هذه البلاد تعد عدتها لاستعادة مكانتها القوية الأولى، عن طريق بناء امبراطورية جديدة لها فى أفريقيا . وهو يضيف أن القادة البريطانيين يتنبأون بأن أفريقيا سيصير تصنيعها بحيث تصبح فى مدى أعوام قليلة فى مستوى يقارب ما بلغته الولايات المتحدة ، وأن ثروتهـا هذه سوف تعاون بريطانيا على أن تستعيد مكانتها ثانية كاحدى القوى العالمية الرئيسية سياسياً واقتصاديا . . وأن الزعماء البريطانيين يدركون أن رخاء بلادهم فى الوقت الحاضر الذى يعتمد على جملة صادراتهم الحاليـة ، لا يمكن أن يستمر أكثر من بضع سنوات قليلة .. ولهذا يركنون إلى أشياء أخرى تزودهم بفيض من رأس مال وقوة عاملة يتوصلون به إلى تنمية أفريقيا . .

لقـد أقامت بريطانيا امبراطوريتين عظيمتين — فى أمريكا وفى الهند، وقد فقدتهما . غير أنها ترى أن ما لديها من فرص يتيح لها أن تتطلع الى إقامة امبراطورية ثالثه ، تـكون اعظم امبراطورياتها »

هذه هى الأحلام الضخمة — الجشعة — التى يمنى بها عجائز المستعمرين أنفسهم ، وأغلب الظن أن النهاية لن تكون كما تهوى أطماعهم . .

ان هذه الدول الاستعمارية المنهارة تستغرق فى غيبوبة تبعدها كل البعد عن الواقع . . وليس من شك فى أن النتائج الأولى لبعض هذه المشروعات — مثل مشروع الفول السودانى ، قد هزت أوكار الاستعمار هزاً عنيفاً ، وواجهتها بالحقيقة المرة ، بالعوامل الأساسية التى أغفلتها وفشلت فى تقدير قيمتها .

*

والعامل الأول هو أن النظام الاستعمارى فى أفريقيا الذى يعتمد على امتلاك الأوربيين لمساحات شاسعة من الأراضى وتحويلها إلى مزارع تكون هى العمود الفقرى لاقتصاديات البلاد ، والذى يلجأ إلى إرغام الأهالى على الاعتماد على زراعة محصول واحد بقصد تصديره ، دون مبالاة بتنمية موارد البلاد نفسها وانتاج حاجاتها الذاتية ، وترك الأهالى يعيشون على التافه القليل بما تستطيع الأراضى الباقية والقوة العاملة المنهوكة أن تنتجه تحت أحط مستوى بدائى للانتاج . . هذا النظام الاستعمارى قد أفضى إلى فقر مدقع يزداد باطراد ، وإلى مجاعات تعم كل الأنحاء ، أو إلى تدهور المستوى الصحى للشعوب الافريقية .

*

والمشروعات الجديدة لا تغفل كل ذلك فحسب ، بل إنها تواصل نفس هذه السياسة إلى مرحلتها القصوى . . والشعوب الافريقية لا تعجز الآن عن تزويد أوربا بانتاجها الفائض من الغذاء فحسب ، بل انها فى الواقع ستظل تستورد حاجتها منه إلى أن تصبح قادرة على بناء اقتصادها القومى على أساس سليم متوازن . . ولن يقدر لها ذلك إلا فى ظل الحرية والاستقلال.

كتبت صحيفة التيمس تحت عنوان « المجهود الصحى فى شرق أفريقيا » تقول فى عددها الصادر فى أول ديسمبر ١٩٤٨ :

« صرح حا كم كينيا منذ عامين أن من الثابت الآن أن أفريقيا الشرقية — فى مجموعها — لاتكاد تستطيع تزويد نفسها بحاجتها من الغذاء فى الوقت الحاضر . ويبدو أن المساحة الشاسعة من الأراضى قد أوحت إلى الاعتقاد أن انتاج الغذاء يمكن أن يصل إلى درجة غير محدودة . ولكن العكس صحيح ، حتى أن الأطباء المسئولين يستعملون عبارة « المجاعات القاتلة » عندما يتحدثون عن المستقبل . » !

*

والعامل الثانى فى هذه المسألة ، هو أن هذه المشاريع تحتاج إلى انفاق رأس مال هائل ، فضلا عن أن اصلاح الغابات مثلا — لا يمكن — تحت أفضل الظروف — أن يؤدى إلى نتائج سريعة . . غير أن الظاهرة الأساسية فى أزمة الاستعماريين البريطانيين وأقرانهم فى أوربا الغربية ، إنما هى فى افتقارهم إلى الموارد التى تعاونهم على اصلاح أمورهم داخل بلادهم ذاتها والتى اضطروا إلى تخفيض الانفاق عليها ، كما هى فى مواجهة العجز المستمر فى ميزان مدفوعاتهم ، دون أن يأملوا فى أى فائض جديد للاستثمار الخارجى . . فكيف إذن يتوفر لهم تدبير تلك الأموال الطائلة التى تلزم مشروعاتهم الاستعمارية فى افريقيا ؟ . ولو أمكن تدبير بعضها ، فلن يكون إلا على حساب مواطنيهم بالداخل . . تقتطع من غذائهم ، ومما يرصدونه لإعادة تعمير بلادهم .. ولا ريب أنه سيزيد أيضاً من مقدار العجز فى ميزان مدفوعاتهم .. وبالتالى ، فان تمويل هذه المشروعات يضيف إلى الأزمة الاقتصادية الداخلية . .

*

والعامل الثالث فى هذه المسألة ، هو أن هذه المشروعات قد رسمت على أساس استخدام الشعوب الافريقية بشكل إيجابى فى تنفيذها . . دون أى اكتراث لأخذ رأيها . وهنا يبرز التناقض الذاتى العميق فى تطور الاحتكارية

الاستعمارية ، فان تنفيذ هذه المشروعات يخلق فى الوقت نفسه طبقة من العمال والفلاحين فى المستعمرات، نتيجة لتحطم العلاقات الاقتصادية البدائية وعلاقات الإنتاج السائدة واطلاق العبيد من أسار الرق . . وهكذا تخلق الظروف التى تنمو فيها الثورة فى المستعمرات . أما ذلك الوهم الذى تطرق إلى بعض الأذهان ، وجعلها تتصور أن المد الثورى الجارف الذى اجتاح آسيا كلها لن يبلغ القارة الأفريقية . . فقد تحطم تحت ضربات الأحداث الهائلة التى تجرى فى أفريقيا . . فى ساحل الذهب ، فى نيجيريا ، فى أوغندة (وفى كينيا وجنوب أفريقيا وشمالها) . . وان الوعى السياسى ليتبلور رويدا رويدا ، وقد بدأ التنظيم السياسى يأخذ أشكاله الأولى ، ويتطور سريعاً إلى مراحله المختلفة فى جميع المستعمرات الافريقية .

هى قصور تبنى على رمال ، تلك التى يحلم بها عجائز الاستعماريين أو خلفاؤهم غير الراشدين . . وسراب يخدع كل من يظن أن فى مكنته أن يعتمد على قدرته فى استغلال أبناء أفريقيا .

ولكى نتبين الحقيقة كلها ، فانه من الضرورى أن نقف عند برنامج « تنمية المستعمرات ورفاهيتها » الذى يعلن على الملأ ، وتبذل له الدعاية الضخمة الرنانة مبشرة « بالاستعمار الجديد » . ا

الفصل العاشر

خرافة تنمية المستعمرات

« لو أن مشروع السنوات العشر نفذ بين عشية وضحاها ، لتبدل حال الملايين من أهالى نيجيريا، وتحسن إلى درجة تفوق كل وصف » .

لجنة التقديرات بمجلس العموم
التقرير الخامس (تنمية المستعمرات)
٣٠ يوليه ١٩٤٨

يقدم كل من قانونى تنمية المستعمرات ورفاهيتها Colonial Development and Welfare Act الصادرين عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ ، وما تبعهما من إنشاء كل من « مؤسسة تنمية المستعمرات» و « مؤسسة المواد الغذائية فيما وراء البحار » .. على أنهما دليل على سياسة «الحكمة وبعد النظر الجديدة» ، و «العهد الجديد» الذى يباشرها الاستعمار . كذلك يقدمان إلى الرأى العام داخل بريطانيا ، وإلى الرأى العام العالمى على أنهما مثال فريد لكرم دافع الضرائب البريطانى إزاء شعوب المستعمرات .. كأنما بريطانيا الفقيرة المحتاجة تغدق من مواردها لتعين شعوب المستعمرات المتخلفة ، وتؤثرها على نفسها ، لتسير بها فى طريق الرخاء الإقتصادى والرفاهية الاجتماعية.!

ويزعم برنامج حزب العمال « العمال يؤمنون ببريطانيا » الذى نشر فى ربيع ١٩٤٩ :

« أن كلا من بريطانيا العظمى والمستعمرات قد دخلا فى شركة بينهما للقضاء على الجهل والفقر والمرض » .

ويعلن «دليل داعية العمال» The Labour speaker's Hand book عام ٩/٤٨ ٤ أن الإستعمار قد مات وانقضى إلى غير رجعة، وأن الامبراطورية قد بدأت حياة جديدة .. ويستطرد :

« لقد دفعت بريطانيا « العمالية » بالمستعمرات دفعة هائلة نحو التقدم الإجتماعى والاقتصادى .. فقد رصد مبلغ ١٢٠ مليوناً من الجنيهات لمعاونة حكومات المستعمرات فى وضع سياسة محلية طويلة (ثم زاد عام ١٩٥٠ إلى ١٤٠ مليوناً على ألا تزيد المصروفات السنوية عن خمس وعشرين مليوناً) وأنشئت مؤسسة تنمية المستعمرات برأسمال قدره ١١٠ مليوناً من الجنيهات لتمويل مشروعات خاصة تهدف إلى تحقيق تقدم اقتصادى واسع النطاق . كذلك فوضت مؤسسة المواد الغذائية لما وراء البحار أن تنفق مبلغ ٥٥ مليوناً على مشاريع كبيرة تزيد من إنتاج المواد الغذائية فى المستعمرات ..

كل هذه المشروعات اضطرت بيفربروك إلى الترحيب بها ودعته إلى الاعتراف بأن حكومة العمال قد عملت للكومنولث أكثر مما فعله المحافظون بالرغم من كل دعاويهم المنمقة . »

ولا ريب أنه يجدر بنا أن نقف قليلا ، نتمعن فى هذه « الدعاوى » ، ونبحث حقيقة تلك « القوانين » والعمليات التى سارت فيها «مشروعات تنمية المستعمرات » .

لقد رسمت سياسة « تنمية المستعمرات ورفاهيتها » فى عهد حكومة تشامبرلين المحافظة ، وأعلنت فى كتابها الأبيض الذى نشر فى مارس عام ١٩٤٠ . ووفقا لهذه السياسة ، صدر قانون ١٩٤٠ .

ولقد فوض هذا القانون لوزير المالية البريطانية أن يدفع سنوياً ، ولمدة عشر سنوات ، مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات لحكومات المستعمرات بقصد تحسين وسائل المواصلات ومصادر المياه ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية .. الخ ، ثم زاد قانون ١٩٤٥ هذه الإعانة السنوية إلى ١٢ مليوناً من الجنيهات ، تصرف لمدة عشرة أعوام تبدأ من ١٩٤٧/٤٦

وتنتهى فى ١٩٥٥/١٩٥٦ . وفى عام ١٩٤٧ ، أنشئت مؤسسة تنمية المستعمرات ، وخولت حق الافتراض لغاية ١١٠ مليوناً ، وكذلك أنشئت مؤسسة المواد الغذائية لما وراء المستعمرات ، وخولت حق افتراض يصل إلى ٥٥ مليوناً من الجنيهات .

ولعل من الخير أن نبادر قبل أن تبهر هذه المبالغ الضخمة أبصار الرأى العام ، الذى استغلت براءته لأن يخدع بدعاية طنانة جوفاء ، تخفى حقائق العلاقات الاقتصادية بين الرأسمالية البريطانية وبلاد المستعمرات فى الفترة الحديثة .. يحسن أن نبادر بكلمة أو اثنتين ..

فأول ما يجب ملاحظته ، أن هذه المبالغ التى أعلن عن « رصدها » لا تتفق بأى حال مع المبالغ التى « أنفقت فعلا » خلال السنوات الاثنتى عشرة ، منذ بداية تنفيذ هذه القوانين إلى عام ١٩٥٢ . ويتضح ذلك من الاحصائية التالية التى نشرها « اتحاد تنمية المستعمرات ورفاهيتها » منذ بداية تنفيذ المشروع .

نفقات مشروعات تنمية المستعمرات حتى مارس ١٩٥٢

سنة	التنمية والرفاهية	أبحاث	المجموع
٤١/٤٠	١٧٠ر٣٨٩	—	١٧٠ر٣٨٩
٤٢/٤١	٤٣٥ر٣٩٩	٦ر٦٧٠	٤٤٢ر٠٦٩
٤٣/٤٢	٤٧٣ر٣٧٢	١٣ر٧٩٣	٤٨٧ر١٦٥
٤٤/٤٣	١ر٥٤٧ر٤٠٤	٣٠ر٤٥٠	١ر٥٧٧ر٨٥٤
٤٥/٤٤	٢ر٩٨٠ر٨١٧	٥٨ر٣٢٥	٣ر٠٣٩ر١٦٢
٤٦/٤٥	٤ر٥٥٨ر٧٧٤	٩٣ر٣٠٦	٤ر٦٥٢ر٠٨٠
٤٧/٤٦	٣ر٣٧٧ر٣٠٠	١٦٩ر٣٨٨	٣ر٥٤٦ر٦٨٨
٤٨/٤٧	٤ر٩١١ر٣٨٩	٤٢٨ر٣٠٠	٥ر٣٣٩ر٦٨٩
٤٩/٤٨	٥ر٦١٠ر٩٧٤	٧٤٣ر١١٠	٦ر٣٥٤ر٠٨٤
٥٠/٤٩	١١ر٧٠٠ر٢٠٩	١ر٢٨٥ر٣٤٨	١٢ر٩٨٥ر٥٥٧
٥١/٥٠	١١ر٨٦٤ر٧٧٣	١ر٤٠٦ر٦٥١	١٣ر٢٧١ر٤٢٤
٥٢/٥١	١٣ر٢٣٩ر٢٣٧	١ر٢٣١ر٤٤٥	١٤ر٤٤٧ر٦٤٢
	٦٠ر٩٤٠ر٠٦٩	٥ر٤٨٧ر٩٠٧	٦٦ر٤٢٧ر٩٧٦

وهكذا يتبين أنه لم ينفق طوال هـذه السنوات الاثنى عشر إلا مبلغ ٦٦٫٤٢٧٫٩٧٦ فحسب ، وهو يقسم بعـد ذلك على ٤٦ من أراضى المستعمرات ، يبلغ تعداد أهلها ٨١ مليون نسمة . . أى أن ما يخص الفرد فى كل هـذه المدة لا يزيد عن ستة عشر شلناً وأربعة بنسات . . أو نحو شلن وأربعة بنسات كل عام .

وليس من شك أن هذه المصروفات الفعلية ، لا يمكن أن تحدث نفس ذلك الأثر البـاهر الذى يمكن أن تخلقه تلك الوعود الضخمة عن تحسين الأحوال الاقتصادية ، والقضاء على الفقر ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وتوفير الرخاء العام . إن شلناً وأربعة بنسات كل عام لا يمكن قطعاً أن تفعل شيئاً من ذلك . . بل إننـا لو تصورنا أنه قد أنفق بالفعـل الحد الأقصى للمبالغ المرصودة وفقاً لقانون ١٩٤٥ ، لما تعدى نصيب الفرد أكثر من ثلاثة شلنات وستة بنسات ونصف كل عام .. وهو مبلغ يتواضع بلا شك عن مستوى المعجزات .!

كذلك يجب أن يدخل ضمن حسابنا بعض الدلائل الخاصة ، التى يجب أن توضع جنباً إلى جنب مع البنسات العشرة السنوية التى تخص كل فرد ، قبـل أن تثبت الحساب الختامى للمشروع . لقد بلغ المجموع الكلى من الأرصدة الاسترلينية للمستعمرات ـــ الذى يمثل قيمة البضائع والخدمات التى تسحب دون مقابل خلال فترة الحرب وما بعدها ـــ وهى المجمدة فى لندن ، قد بلغ فى يونيه ١٩٥٢ نحو ١٫٠٤٢ مليوناً من الجنيهات .

وهكذا يتضح أن ما أنفق على مشروعات تنمية المستعمرات خلال إثنى عشر عاما كاملا ، لا يوازى أكثر من جزء على خمسة عشر من رصيد الاسترلينى المستحق لهـا ، ولم يدفع لها بعد . ولو أن هذا الجزء على خمسة عشرة من أموال المستعمرات قد أطلق ، لعاد إليها مالها دون أن تعلن هذه الضجة الكبرى المفتعلة ، ودون أن يمن عليها بهذه الهبات والاعانات

الخيرية المزعومة .

بل أن من الأمور الجديرة بالملاحظة أيضا أن هـذا الرصيد من الاسترليني قد ازداد بالفعل فى السنوات الأخيرة ، التى ازدادت فيها الهبات التى تنفق وفقاً لهذه القوانين . ! بل إن رصيد أفريقيا الغربية وحدها قد ازداد خلال عام ١٩٤٨ إلى ما لا يقل عن عشرين مليوناً من الجنيهات أو أكثر من ثلاثة أضعاف ما أنفق على المستعمرات كلها خلال عام ١٩٤٩/٤٨ . وهكذا تأخذ بريطانيا ثلاثة جنيهات (من بلد واحد) باليد اليمنى وتعطى جنيهاً واحداً (للبلاد جميعاً) باليد اليسرى ، ثم تسمى ذلك كرماً حاتمياً . !

. . ومع ذلك ، فان هذا كله لا يعطى الصورة الكاملة لصحيفة الربح والخسارة بين الرأسمالية البريطانيـة والمستعمرات . فان هذا الكشف الرسمى المألوف الذى يظهر أن « بريطانيـا لا تكسب بنساً واحداً من المستعمرات ، بل والذى يظهر على العكس من ذلك أن « بريطانيـا تهب الملايين من الجنيهات لمعاونة المستعمرات » . . هـذا الكشف لا يتضمن قط الأرباح الحقيقية التى تتدفق على الرأسمالية البريطانية من ممتلكاتها فى المتسعمرات ، والتى تتمثل فى أرباح الشركات الصناعية التى تعمل هناك . إن اتحاداً استعمارياً واحداً ـــ هو شركة أفريقيا المتحدة United Africa Company ـــ قد حقق فى عام ١٩٤٨ ربحاً صافياً قدره ٢٥ مليوناً من الجنيهات ، وتسعة وأربعين مليوناً عام ١٩٥٠ . كذلك حققت شركة البترول الإنجليزية ـــ الإيرانية ربحاً صافياً قدره ٨١ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٥٠ . وهـذا يعنى ، أن ما جنته شركة واحدة من استغلال المستعمرات وأبنائها فى عام واحد ، يعادل كل ما أنفقته مؤسسات تنمية المستعمرات فى كل المستعمرات خلال فترة السنوات الإثنى عشر كلها . !

غير أن الأمر أخطر بكثير من أن ينظر اليه كمجرد عملية حسابية

معينة ، نحاول تحليل بياناتها من أجل التوصل إلى الحقيقة التى تختفى وراء ستار كثيف من المظاهر الخادعة والبيانات الكاذبة والدعاوى المضللة .. ولعل أهم ما فى الموضوع هو أن نتبين ما هو المقصود بكلمة « التنمية » ما هى .. ولمصلحة من ؟

إن مضمون النظام الاستعمارى يتبلور فى خضوع اقتصاد البلاد المستعمرة لحاجات اقتصاد الدولة الاستعمارية الحاكمة . وتنعكس العلاقة العامة بينهما ، فى ذلك الدور الذى يقع على عاتق البلاد المستعمرة .. فهى مصدر المواد الخام الرخيصة ، والمنتجات الأولية .. التى تعد جميعاً فى البلاد الاستعمارية ليعاد تصديرها ثانية ، بشكل بضائع مصنوعة غالية الأسعار، تباع فى البلاد المستعمرة . فالمستعمرات هى مصدر المادة الأولية الرخيصة ، وهى سوق البضاعة المصنوعة الغالية .. والفرق بين النوعين ، يمثل الكسب الذى يعود على دول الاستعمار . وهكذا يبحث الاحتكاريون فى الدول الاستعمارية الحاكمة عما يتوفر من المواد الطبيعية ، والمعادن وغيرها .. ويستغلونها لحسابهم ، وبذلك تذهب الأرباح خارج البلاد ، بدلا من أن توجه لخدمتها والعمل على تنمية اقتصادياتها ومقابلة حاجاتها . فالأرض تسلب كلها ، أو يكتفى بسلب أخصب بقاعها .. أما سكانها الأصليون فيشتتون ويدفع بهم إلى مناطق معزولة تكتظ بهم فوق قدرتها ، أو يرغمون على العمل فى مزارع المستعمرين الكبرى .. وقد يبقون فى أراضيهم على أن تمتص دماؤهم وكدح عضلاتهم وأنهار عرقهم .. لكى تتدفق المحاصيل على الأسواق الرأسمالية ، فى الوقت الذى يحرمون هم وعائلاتهم وأطفالهم من حاجاتهم الذاتية من الغذاء والكساء . وهكذا تسخر القوة العاملة فى شعوب المستعمرات لخدمة مصالح الأجانب المستغلين ، تحت الضغط الاقتصادى ، والضرائب ، والتشريعات الخاصة .. أو الارهاب السافر الواقع فى كثير من البلدان .

ومن الواضح الذى لا ريب فيه ، أن الضمان الأول لتنمية الاقتصاد القومى فى المستعمرات تنمية حقيقية، والسير بها فى مدارج التقدم، يستدعى وقف تسرب الثروة القومية إلى الأجانب فى الخارج ، وابقائها فى حوزة أبناء البلاد ، واستخدامها بعد ذلك ، لا من أجل تحقيق أرباح معينة تذهب إلى خزائن أفراد أو شركات استغلالية غير أهلية، بل من أجل تحقيق وسائل التنمية الاقتصادية داخل البلاد . والضمان الثانى أن تتغير الأوضاع الاقتصادية فى المستعمرات ، فتتحول من اقتصاد تابع خاضع مضطرب مزعزع إلى اقتصاد ثابت وطيد الأركان مستقل متوازن .. يخطو خطوات واسعة نحو تصنيع البلاد ونحو الجمع بين الصناعة والزراعة بطريقة تكفل زيادة مستوى الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

ومثل هذا البرنامج لا يمكن تنفيذه دون احداث تغيير أساسى فى النظام السياسى العام — فلا بد من أن تحصل البلاد المستعمرة أولا على استقلالها الوطنى كاملا ، بحيث يمكن أن تتولى مقاليد الأمور حكومة تمثل المصالح الشعبية الحقيقية التى تطمح نحو تحقيق التنمية الاقتصادية التى تعود بالنفع العام على جميع المواطنين .

أما هذه الأنواع الاستعمارية من « برامج التنمية » التى تعدها أمثال مؤسسات وقوانين التنمية والرفاهية فى المستعمرات ، فهى إنما تهدف بشكل أساسى، وقبل كل شىء إلى استمرار وموالاة النظم الاقتصادية الاستعمارية الحالية ، والسير بها قدماً إلى غايتها الحقيقية ، دون مبالاة بتصنيع البلاد . وإذا رجعنا إلى المشروعات الحادية والعشرين التى تضمنتها برنامج العشر سنوات للتنمية — حتى عام ١٩٤٩ ، فاننا نجد أن ما خصص لمشروعات توليد الكهرباء والقوى الأخرى يبلغ ٢٫٧٧٨٫٠٠٠ جنيها ، وأن ماخصص لمشروعات التنمية الصناعية تبلغ ١٫٥٧٨٫٠٠٠ جنيها ، والإثنان لا يزيد مجموعهما عن ٤٫٣٥٦٫٠٠٠ جنيها أو نحو ٢ ٪ من المبالغ

الـكلية التي رصدت ، وتقدر بنحو ١٩٩٫٤٢٢٫٠٠٠ جنيها . ونحن نجد صدى هـذا الإهمال الواضح — والمتعمد — لتصنيع البـلاد ، فيما يسوقه سير ستافورد كريبس — عن هذا الموقف السلبي — في خطابه الذى ألقاه يوم ١٢ نوفمبر ١٩٤٧ ، أمام مؤتمر حكام المستعمرات الأفريقية ... إذ يقول :

« وأظنـكم — كما أعلم — بصدد بحث مسألة تنمية الحرف والصناعات في المستعمرات . وبالرغم من أنى أرى أن مثل هذة التنمية مرغوبة للغاية — طالما أنها لا تندفع بعيداً أو سريعاً — فان من الواضح أن النقص الذى يعانيه العالم الآن في البضائع الانتاجية لا يساعد كثيراً على السير في طريق تنمية الصناعات في المستعمرات . ان كلا من وجهة النظر العالمية ، ووجهة نظر المستعمرات نفسها تتفق في أنه من الأفضل أن نسعى جهـدنا في أن نستخدم الفولاذ الموجود حالياً لزيادة إنتاج كل من المواد الغذائية ، والمواد الخام . »

كذلك كتب مستر ريز وليامز وكيل وزارة المستعمرات في صحيفة « Fact » عدد مارس ١٩٤٩ :

« ليس من أهدافنا أن نحاول خلق « لانكشـــير » صغيرة في كل مكان . (لانكشير مدينة انجليزية متخصصة في إنتاج المنسوجات) إن من الواضح أن كل بلد لا يستطيع أن ينتج كل شيء . »

وعند ما قدم مستر كريتش جونز برامج مؤسسة تنمية المستعمرات إلى البرلمـان في ٢٥ يونيه ١٩٤٧ ، شرح أغراضها الثلاث الرئيسية التالية :

(١) « أنها ستعمل على أسس تجارية »

(٢) « أنها لا ترمى إلى منافسة الاستثمار الخاص ، بل إلى تكملته »

(٣) « لا ريب أن هذه الاستثمارات تتجه إلى النواحى الزراعية بشكل أساسى »

أما القـائمون على ادارة كل من مؤسسة تنمية المستعمرات ، ومؤسسة

المواد الغذائية وغيرها من الهيئات التابعة لها ، فتسيطر عليهم جميعا المصالح المالية الكبرى ، وممثلو البنوك والاتحادات الاحتكارية الهامة .

وهكذا تنكشف النوايا الحقيقية لبرامج التنمية ، وتفضح أساليب الدعاية الخادعة ، وتتمزق تلك الأستار التى تحجب النزعات « الإنسانية » « ورعاية مصالح الأفريقيين » المزعومة . ! وكما أوضحنا فى الفصل السابق عن « الإمبراطورية الأفريقية الجديدة » فان أهداف ساسة الإستعمار فى أوربا الغربية تتجه إلى حل المسائل الناجمة عن إفلاس نظامهم الاستعمارى ، عن طريق زيادة استغلالهم لأفريقيا وغيرها من المستعمرات . وقد كان بيان مستر أتلى رئيس الوزارة البريطانية الذى ألقاه فى البرلمان فى ٢٣ يناير ١٩٤٨ صريحاً فى قولة :

« إن أوروبا الغربية لا تستطيع أن تعيش بذاتها كوحدة اقتصادية . ولهذا نشأت الرغبة فى توسيع مدى ارتباطها بأفريقيا ، وغيرها من الأراضى عبر البحار . »

كذلك صرح سير ستافورد كريبس وزير المالية فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٧ :

« إن مستقبل الكتلة الاسترلينية كله ، ومقدرتها على البقاء يتوقف — فى رأيى — على تنمية سريعة وشاملة لمواردنا الأفريقية . »

ولم يكن مستر ستراتشى وزير الأغذية أقل صراحة ، عندما أكد فى يناير ١٩٤٨ ، أثناء القراءة الثالثة لمشروع قانون تنمية موارد ما وراء البحار أنه :

« سواء شئنا أو لم نشأ ، فان تنمية مصادر الانتاج الأولى بجميع أنواعه فى أراضى المستعمرات ، والمناطق التابعة فى الكومنولث وبقية أرجاء العالم ، إنما هو مسألة حياة أو موت بالنسبة لاقتصاد هذا البلد . »

ولقد كان مستر أوليفر ستانلى الوزير المحافظ السابق لوزارة

المستعمرات ، محقاً عند ما عبر عن سخريته من الزعم القائل بأن الهدف الرئيسى لهذه البرامج إنما هو مصلحة المستعمرات .. وذلك فى قوله :

« إنى أتفق فى أن النفع « غير المباشر » سوف يعود على المستعمرات ، ولكن .. دعونا نكون صرحاء فى ذلك » . !

وحينما وقف مستر ستراتشى بعد عام من ذلك ، يواجه موجة النقد العنيف الذى وجه إلى مشروع الفول السودانى ، اضطر إلى الاعتراف على مضض بأن المشروع لم يكن ذا نزعة إنسانية بأية حال من الأحوال . .

« إن علينا الآن أن نعلن بشكل من الأشكال . . أن القول بأن المشروع لم يكن يهدف بحال إلى إنتاج الزيوت والدهنيات ، بل كان يرمى إلى رفع مستوى حياة الأفريقيين بطريقة ما ، إنما يكون فى الواقع أسوأ ما يمكن أن يقال . كيف يمكننا أن ننمى مناطق هائلة ، ونرفع مستوى معيشة السكان بغير مشروعات يكون لها طابع العمليات التجارية الكبرى ، ومقاصدها الحقيقية ؟ .

.. لقد درس المشروع بعناية . . وهو ليس مشروعاً خيرياً . . يجب وضع الأمور فى نصابها الحقيقى ، ولو أدى ذلك إلى إيلام السكان الأفريقيين . . إنه ليس مشروعاً خيرياً لم يقصد به إلا النفع التام الافريقيين فحسب . »

على أن أسهم الإستعماريين قد طاشت ، وخابت آمالهم فى أن تنجح هذه المشروعات ، وتحل لهم ضائقتهم الإقتصادية عن طريق زيادة استغلال شعوب المستعمرات فى أفريقيا وغيرها .. فقد لاقت من المصاعب الجمة ، والمتناقضات الأساسية ، ما جعل تنفيذها أمراً غير ممكن ، حتى قصرت فى النهاية عن بلوغ أهدافها . وقد سبق لنا إيضاح بعض هذه الأسباب ، فى الفصل السابق .

بل أن المشروعات قد أوقعت حكومات الاستعمار فى ورطات كانت من شر أعمالها . ذلك أنه حتى المشروعات المحدودة التى اقترحت من أجل استخراج أكبر قدر من المواد الخام والمنتجات الأولية ، من القارة الأفريقية بأقصى سرعة ممكنة ، إنما تحتاج — من أجل بلوغ أهدافها — إلى نفقات

هائلة ، لاصلاح الأرض وتهيئتها ، وإقامة المنشآت اللازمة وتسهيلات التخزين ، ومد شبكة كبرى من وسائل النقل كالطرق والسكك الحديدية والموانى . وكل ذلك يعنى تصدير قدر كبير من رأس المال ، وحبسه على هذه المشروعات ، دون انتظار فوائد سريعة . من أجل ذلك ، أحجمت مشروعات الاحتكار الكبرى التى تعمل فى أفريقيا وما وراء البحار — بالرغم من أنها رسمت فى الواقع سياسة هذه المشروعات ، وقامت على تنفيذها — أحجمت هذه الشركات عن أن تساهم أو تقامر بأموالها . . وإنما دفعت ستراتشى وغيره من بسطاء وزراء العمال أن يتقدموا هم كالسذج البله ، ليقدموا مال الدولة يزهق فى تعبيد الطريق . . حتى إذا جاءت أموال الاحتكاريين ، كانت الأعمال الأولى الباهظة التكاليف قد انتهت ، فلا تلبث أن تأتى أكلها ، وتقتطف أينع ثمارها بعد قليل . . على أن بريطانيا ودول أوربا الغربية التى تقاسى من عجز ميزان مدفوعاتها وتتطلع إلى حل سريع لتغطية هذا العجز عن طريق مضاعفة استغلال المستعمرات ، لم تكن تستطيع أن تقدم ذلك القدر الضخم من المال اللازم لنجاح هذه المشروعات ، ومن ثم . . كانت الورطة الكبرى . .

ووجدت حكومات الاستعمار نفسها تدور فى حلقة مفرغة . . فهى فى أشد الحاجة إلى الدولارات لموازنة عجزها . وهى إذ تتطلع إلى الحصول على هذه الدولارات ، تطلب مزيداً من الزيوت والدهنيات ، ومزيداً من البن والقصدير والمطاط وغيرها من المواد الخام من المستعمرات . . ولكى يتوفر لها الحصول على هذه المواد الخام ، فإنها تحتاج إلى تصدير رأس مال حتى يمكن تعبيد الطرق وإقامة السكك الحديدية ومنشآت الاستغلال وكل هذه بحاجة إلى دولارات . . وكأن هذه المشروعات العبقرية التى وضعت من أجل حل العجز الموجود قد رسمت على أساس وجود فائض كبير ينهض بها !

والحل الوحيد بطبيعة الحال ، هو أن تتقدم أمريكا بالدولارات ، لاستثمارها

فى هذه المشروعات الطويلة الأجل . . وهنا يكمن خطر أعظم ؛ لأنه إذا تقدم رأس المال الأمريكى بالدولارات اللازمة ، فمعنى ذلك أن رأس المال الأمريكى هو الذى يجنى الأرباح . وبالتالى ، تبقى المشكلة على ما كانت عليه . ! بل يزداد تأزمها ، وأخطارها . !

كذلك فإن هذه المشروعات الطامعة إلى حل ضائقة الاستعمار الاقتصادى عن طريق إثقال كاهل شعوب المستعمرات ومضاعفة استغلالها تواجه مصاعب طبيعية ، ليس فى إمكان الاستعمار أن يتجاهلها ، وإن كان هو مسئولا عنها . . ذلك أنه كان من نتائج استغلاله السابق للبلاد ، وأبنائها ، أن أنهكت قواها ، فى الأرض ، ومن عليها من معذبين . ولقد تعددت التقارير الطبية مبينة سوء الأحوال الصحية ، ومن بينها التقرير الذى قدمه دكتور نورثكوت Dr . c . Northcott إلى وزارة المستعمرات ، بشأن قدرة العمال الافريقيين فى سكك حديد كينيا وأوغندة .. فأشار إلى « سوء التغذية الحاد » نتيجة للحرمان أثناء الطفولة ، وهى حالة يقول عنها « أنه قد لا يمكن علاجها » . وأن هناك كثيراً من الأدلة والشواهد على الانهيار المستمر فى الأحوال المعيشية العامة للسكان ، وهبوط مستوياتها . .

ويقول لورد هايلى Haily فى كتاب African Survey (١٩٣٨)، ص ١٢٥ :

« يرى الأستاذ كار ـ سوندرز Prof. Car - Saunders أن هناك بعض الأدلة على أن عدد الافريقيين قد هبط خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.. وأن من المستحيل فى الوقت الراهن أن يقال ما إذا كانت أغلبية السكان تتزايد أم لا.»

وعن سيرا ليون Sierra Leone يذكر تقرير رئيس الاطباء فى « عرضه العام عن المعلومات الحالية عن التغذية الانسانية » ، فى النشرة الدورية الخامسة ، بفرى تاون Free - town عام ١٩٣٨ — ما يأتى :

« فى القرن السابع عشر ، كان الأهالى فى حالة صحية طيبة . وكانوا يعيشون على وجبات مزدوجة ، ومن الواضح أن غذاءهم الحيوانى كان متوفراً . وفى أوائل ومنتصف القرن الثامن عشر ، يبدو أنهم كانوا لا يزالون يتمتعون بأحوال غذائية كافية .

وقد بحثت الوجبات الغذائية الحالية . . فدلت الشواهد على أنها غير متوازنة وان المواد الكربوادراتية (النشوية) تغلب عليها .. وقد كان من نتيجة ذلك انتشار سوء التغذية والأمراض المختلفة . »

وعن باستولاند Basutoland ، ذكرت الوثيقة الحكومية رقم ٦٠٥١ ، المتضمنة ملخصاً للمعلومات الخاصة بحالة التغذية فى الامبراطورية الاستعمارية . . ما يأتى :

« إن الحالة الجثمانية والصحية للأهالى من الباسوتو — طبقا لمشاهدات المقيمين منذ مدة طويلة — لم تعد كما كانت عليه . إن سوء التغذية يشاهد فى كل قرية . . . وغدا التدهور المستمر للأحوال الجثمانية للأهالى موضوعاً يشغل الأذهان باستمرار . »

وقد بلغ التبجح بحاكم لامب Lamb فى تنجانيقا أن يدافع عن عقوبة الجلد أمام مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ بقوله :

« إنها طريقة مناسبة للعقاب . . فان السجن لا يعد نوعاً ملائماً ، حيث أن الأفريقيين يفضلون الحياة فيه على بيوتهم » !

وقد تكررت الإشارة فى جميع التقارير التى وصفت « صلاحية العمال الأفريقيين » إلى العقبات الكؤود الناجمة عن سوء التغذية ، والضعف الجثمانى ، وعدم القدرة على مقاومة الأمراض . ومع ذلك فلم يبذل أى اهتمام جدى قط بتحسين الصحة أو نشر التعليم ، فلم يبلغ نصيب الفرد من هذه الخدمات الاجتماعية أكثر من بنسات معدودة فى نفس الوقت الذى يمتص فيه دماؤه ، وتبلغ أرباح شركات الاحتكار مستويات قياسية ، وتتدفق ملايين الجنيهات سنوياً على

أصحابها . . بل إن نصيب الفرد من التعليم فى نيجيريا — وهى تعد من المستعمرات الأفريقية المتقدمة عن غيرها — لا يكاد يبلغ شلناً فى العام ، وتكاد تكون الأغلبية العظمى من الأطفال محرومة تماماً من التعليم. وكذلك لايزيد نصيب الفرد من الخدمة الصحية عن هذا القدر ، فلا يوجد إلا طبيب واحد لكل ١٣٣٫٠٠٠ نسمة فى الوقت الذى يوجد فيه طبيب لكل ١٫٢٠٠ فرد فى انجلترا ذاتها .

كذلك فإن الآفات والأمراض تزيد كل عام من هجومها على قطعان الماشية والأبقار وأنواع الزراعات المختلفة ، بينما تقف مجهودات الخبراء الزراعية — الذين تطنطن الدعاية لهم — عاجزة عن المقاومة الفعالة . . وأقل ما يمكن أن يقال إن وسائل المقاومة غير ميسرة لهم . فالطاعون البقرى ، والإجهاض المعدى وطفيليات التريبانو سوما لا يمكن أن يكافحها البكتريولوجيون وحدهم ، فان الأراضى الجرداء المنهكة لا يمكن أن توفر المراعى الخصبة التى تستطيع أن تكفل البيئة الطيبة والغذاء للماشية والأبقار. كذلك فان مرض الجذوع المنتفخة يقضى باستمرار على محصول الكاكاو فى أفريقيا الغربية . ولم يؤت برنامج قطع الجذوع أى نتائج مجدية ، فان الأشجار تموت بمعدل ١٥ مليون شجرة كل عام . كذلك فان مزارع القرنفل فى زانزيبار مهددة دائماً بمرض « الموت الفجائى » . إن عدم الاهتمام الجدى ، والرعاية الواجبة لمقاومة هذه الأمراض هى المسئولة أساساً عن عدم تنظيم هيئات البحث العلمى التى تشخص المرض ، وتقدر نتائجه ، وترسم سياسة كاملة للقضاء عليه ، وعلى أسبابه . . فلا تكاد وحدات البحث تعد اعداداً سريعاً — وناقصاً بطبيعة الحال — لمعالجة حالة أو بعض الحالات فى مكان ما ، حتى تكون الجهات الأخرى أكثر حاجة إليها منها ! والحقيقة الناصعة وراء كل ذلك ، تتلخص فى أن سياسة الاستغلال التجارى — التى تهدف إلى الربح الوفير العاجل قبل كل شىء — هى المسئولة عن تدهور هذه

الأحوال .. ومثال ذلك ، أن هذه السياسة الاستغلالية البشعة للغابات الغنية بأفريقيا الغربية قد أفضت بها أن تصبح مناطق جرداء ، ففقدت تربتها غطاءها الذى لا تستطيع الاستغناء عنه كاملا ، وكان أن انقلبت تلقائياً إلى مناطق للمستنقعات والأعشاب تمرح فيها ذباب التسى تسى الفاتك فلا يرجى لها أو للأحوال الزراعية عموماً فى أفريقيا الغربية إصلاح دون وضع برنامج ضخم يحتاج إلى نفقات باهظة للقيام به . ومثل هذه المقدمات والنتائج هى من عمل الاستعمار ، أما برامج الإصلاح فهو لا يسعها . . إن قوى الشعوب ومجهوداتها وحدها هى التى تستطيع أن تحرر بلادها من أسباب التأخر ، وتقيم دعائم النهضة والإنتاج — عندما تتحرر وتنطلق من عقالها . . قوية فتية ، قادرة على تحقيق المعجزات .

☆

وكل هذه المتناقضات قد ظهرت واضحة جلية عند البدء بتنفيذ الخطوات الأولى فى مشروع الفول السودانى بشرق أفريقيا . . وهو المشروع الذى طبلت له الدعاية البريطانية وأقامت الدنيا وأقعدتها . ولقد كانت التجربة قاسية مريرة حقاً ! ولهذا المشروع قصة . .

☆

لقد رسمت خطوطه فى ربيع ١٩٤٦ . وقامت باعداده شركة أفريقيا المتحدة United Africa Company ، وهى فرع عملاق من غول اتحاد المنتجين (التراست) الأكبر يونيليفرز Unilevers ، أعظم وأخطر اتحاد استغلالى يكن له الأفريقيون جميعاً أعمق مشاعر الحقد والكراهية ، وذلك أنه يسيطر على أفريقيا الوسطى كلها ، ويمتص منها حياتها . وقد تقدمت الشركة بالمشروع بكل لطف إلى حكومة العمال ، ودعتها أن تتكفل بالإنفاق عليه . ولم تكذب الحكومة العمالية خبراً ، فقد سارعت ملهوفة إلى تبنيه . وأقامت له زفة كبرى علت فيها أبواق الدعاية الضخمة ، وتوجتها

بنشر كتابها الأبيض فى نوفمبر ١٩٤٩ . ولم تكتف بذلك ، بل أنها قدرت جهود الشركة فعينتها للقيام نيابة عنها لتنفيذه فى المرحلة الأولى إلى أن تتسلمه منها مؤسسة المواد الغذائية فيما وراء البحار .

✡

وجوهر المشروع ، هو انشاء مزارع هائلة للفول السودانى تغطى مساحة قدرها ٣ وربع مليون هيكتار مقسمة إلى ١٠٧ وحدات تتألف كل وحدة منها من ٣٠٫٠٠٠ هيكتار، موزعة جميعاً بين تنجانيقا وشمال روديسيا وكينيا ، ويعمل فيها ٣٠٫٠٠٠ عامل أفريقى ، لايزيد أجر الواحد منهم عن مستوى الأجور فى المستعمرات . ويقوم المشروع على أن تدفع الحكومة مبلغ ٢٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها (أربعة وعشرين مليوناً من الجنيهات) كدفعة أولية ، تتلوها بمبلغ ٧٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيها كل عام .

✡

وهذا المشروع يعدمثالا كلاسيكياً فريداً لمشروعات تنمية المستعمرات.. وقدم للرأى العام البريطانى على أنه مشروع « اشتراكى » عظيم — أو كما يقول مستر ستراتشى « أنه مزيج عجيب وجدير بالإعجاب من أساليب ودوافع كل من الاستثمار الحر، والاستثمار والتمويل الحكومى . . »

✡

وقد حمل هذا المشروع من دواعى الإغراء ، ماعاون على خداع الشعب البريطانى الجائع . . فقد زعموا له ، أنه لن يقبل عام ١٩٥٠ ، حتى تكون بريطانيا قد غطت — نتيجة لهذا المشروع — نصف عجزها من الدهنيات (كالزيت والمسلى الصناعى الخ . .) ، وتوفر فضلا عن ذلك نحو عشرة ملايين من الجنيهات كل عام . .

. . غير أن التجربة العملية ، والواقع القاسى أثبتا زيف كل هذه الادعاءات . . فبدلا من أن يشهد عام ١٩٤٩ زراعة نحو ٩٫٢٣٠٫٠٠٠

هيكتار ، وإنتاج نحو ٢٢٨٫٠٠٠ طناً من محصول الفول السودانى .. كانت المساحة المزروعة فعلا أقل من ٢٦٫٠٠٠ هيكتاراً (أو أقل من ٢٪ من التقدير الأصلى) ، ولم تزد المساحة الأخرى التى زرعت ذرة وعبادالشمس عن ٢٣٫٠٠٠ هيكتاراً . وكان محصول الفول السودانى ٢٫١٥٠ طناً (بدون قشر) ولم تزد محصول بذرة عباد الشمس عن ٨٠٠ طناً . وبدلا من أن يتكلف اصلاح الهيكتار الواحد مبلغ ثلاثة جنيهات استرلينية وسبعة عشر شلناً وأربعة بنسات ، زادت التكاليف فى العام الأول عن عشرة أضعاف هذا المبلغ ، ولم يمكن خفضه حتى عام ١٩٤٩ إلا إلى مبلغ يتراوح بين ١٤ — ١٥ جنيهاً . كذلك ، تبين من تقرير مؤسسة المواد الغذائية عن عام ١٩٤٩/٤٨ أن المبالغ التى أنفقت حتى مارس ١٩٤٩ بلغت ٢٣ مليوناً من الجنيهات (زاد إلى أكثر من ٢٩ مليوناً فى أكتوبر من نفس العام) . وفى الوقت الذى قدرت قيمة الموجودات بمبلغ ١٤ مليوناً ، لم تزد قيمة المحصول عن ٨٥٫١٤٤ جنيهاً استرلينياً . وجاء فى تقرير مراقبى الحسابات، أنه « لم تفتح دفاتر منظمة » للعملية — وفى عام ١٩٤٩ تقرر إنقاص هدف المشروع من ٣ وربع مليون هيكتار إلى ٦٠٠٫٠٠٠ ، ثم أنقص عام ١٩٥٠ إلى ٢١٠٫٠٠٠ . وفى عام ١٩٥١ تقرر وقف المشروع كلية بعد أن بلغت جملة الخسارة ٣٦٫٥٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات الاسترلينية . . على أن تستمر مشروعات إنشاء الميناء البحرى وخط السكة الحديد (بالرغم من أن المؤسسة ترى أن الحاجة لا تدعو إلى ذلك) .

ولكن من الواضح أن كل هذه النفقات الهائلة كانت تخدم الخطط الستراتيجية للاستعمار البريطانى فى إقامة قاعدة حربية فى شرق أفريقيا ، إذ عاونت على إنشاء شبكة من السكك الحديدية ، والطرق والموانى والمطارات . دون أن تفيد الشعوب الأفريقية أو البريطانية أى فائدة مادية .

☆

ومما يجدر ملاحظته ، أن جميع هذه المشاريع « لتنمية أفريقيا » أو الخاصة « ببزوغ أمل جديد للسير بها فى مدارج التقدم » أو عن « الخطة الاشتراكية لأفريقيا » . . تتفق فى ظاهرة أساسية واضحة ، وهى أنها تغفل الافريقيين اغفالا تاماً ، بل وتتعمد تجاهلهم تجاهلا كليا بالنسبة لأى دور يمكن أن يقوموا به .. اللهم إلا دور العبيد ، الذين يقدمون سواعدهم العاملة للاستغلال الاستعمارى البشع . وبينما يختفى الاستعمار فى آسيا وراء سياسة « نقل السلطات » الزائفة ، كما فعل فى الهند وبقية بلاد آسيا الجنوبية ، فان الإدارة الاستعمارية فى أفريقيا تحتفظ بكل خصائصها الاستبدادية التحكمية . أما دعاوى « الاصلاحات الدستورية » فليست سوى ستاراً مهلهلا أشبه بورقة التين ، لا تقوى على إخفاء المضمون الاستبدادى للحكم الأجنبى فى بلاد المستعمرات . إن الحاكم العام يتمتع بسلطات عليا لاحد لها ، وسلطانه لا يدانيه أحد ، بل هو فوق كل سلطان . ومجلسه التنفيذى ، ليس إلا هيئة استشارية تتكون من الإداريين الأوربيين ، وبعض الأعضاء المعينين . . أما عن « مجلسه التشريعى » فحدث ولا حرج . . فانه حتى فى الأحوال التى تتميز بوجود أغلبية « غير رسمية » ، يتألف المجلس أساسا من الإداريين وبعض الأعضاء المعينين من ممثلى الأوربيين وقليل من رؤساء القبائل من أذناب الاستعمار ، وحفنة من الأفريقيين المنتخبين لا حول لهم ولا سلطان ، لم يكن انتخابهم إلا وفقا لأحط أنواع الانتخاب ، وأدناه تعبيراً عن إرادة أبناء البلاد . ونحن إذا أخذنا تكوين المجلس التشريعى لساحل الذهب عام ١٩٤٩ مثالا نجد أن عدد أعضائه يبلغ الثلاثين : خمسة منهم ممثلون للأقاليم وفقا لنظام انتخابى لا يعطى الفرصة لأكثر من ٨ ٪ من أبناء البلاد فى التمتع بحق التصويت . ! وفى تنجانيقا لا يوجد تصويت مطلقا ، وكذلك كان الحال فى أوغندة . وإذا اتجهنا إلى كينيا وجدنا ١٦٠٠٠ أوربى ينتخبون خمسة ممثلين ـــ بجانب ١٦ عضو أوربى معينين

— فى حين لا يمثل الملايين الأربعة من الأفريقيين أكثر من أربعة أعضاء .. كان تعيينهم وفقاً لاختيار الحاكم العام .!

وقد عبر السير فيليب ميتشل حاكم كينيا عام ١٩٤٧ بكل صراحة عن النظرة المهينة التى ينظر بها الاستعماريون إلى حق الأفريقيين فى أن يحكموا أنفسهم . . فقال :

« انها أراضى بريطانية ... ان كينيا وأهلها ، بل وكل أهاليها بريطانيون إلى الابد ... حقيقة ان هناك بعض الناس تتملكهم افكار خيالية فى خلق دولة افريقية تتمع بحكم ذاتى داخل القارة ، ولكن هذا الاقتراح لا يعدو من الناحية العملية أن يكون أكثر جدية من قيام جمهورية موحدة من الهنود الحمر فى الولايات المتحدة الأمريكية . » . !

كذلك اضطر مستر كريتشى جونز وزير المستعمرات (فى حكومة العمال) أن يعاود تأكيداته — على مضض — للبرلمان البريطانى فى ٢٩ يوليه ١٩٤٩ أنه لا يدور أى بحث فى مسألة إعطاء المستعمرات الإمبراطورية حق الحكم الذاتى .. « على الأقل لفترة طويلة مقبلة ..» حين يقول :

« لا أستطيع أن أرى فى الأفق ، على الأقل لفترة طويلة مقبلة ، أى بادرة توحى بانتهاء عمل (إدارة المستعمرات) بسبب تحقيق الحكم الذاتى . . حتى يمكن الاستغناء عن هذه الادارة . »

ولكن شعوب أفريقيا لن يقبلوا بأى حال هذا المستقبل المظلم ، ولن يرضخوا لحكم العبودية والاستغلال . وهنا يظهر فى النهاية التناقض الحاسم لجميع المشروعات الاستعمارية الخاصة « بتنمية » أفريقيا . ولقد سجلت صحيفة الأيكونوميست فى ٢ يناير ١٩٤٧ تحت عنوان «استغلال المستعمرات» « الشكوك » السائدة بين شعوب المستعمرات حول المقاصد الحقيقية لهذه المؤسسات ، فكتبت :

«إن هذه الشكوك ناجمة أساسا من الأفكار التى بذل الكثيرون جهدهم فى عرضها إبان الأعوام الثلاثين وأوائل الأربعين، حول ضرورة تقسيم أو توزيع اقتصاديات المستعمرات، حتى تمتنع عن أن تتخصص فى إنتاج نوع معين أو أكثر من المحاصيل بقصد التصدير، خشية ان تؤدى هذه السياسة إلى أن يصبح رخاء البلاد المستعمرة معتمدا اعتمادا كليا على الأسواق العالمية. إن هذه المستعمرات — حيث يشرع فى تنفيذ برامج انتاجية ضخمة — لتتساءل عما اذا كانت المملكة المتحدة — من اجل مصالحها، ولحل مشكلاتها الخاصة — تنوى ان تفرض عليهم سياسة التخصص الزراعى سالفة الذكر.

لقد أصبح لكلمة «التصنيع» مغزى سياسيا عميقا وخاصة فى بعض البقاع فى افريقيا.. ومع هذا، وبالرغم من ان مبدا الاخذ بمشروعات صناعية لم يستبعد إطلاقا، فان النواحى الزراعية هى الطابع الذى يغلب على نشاط مؤسسة تنمية المستعمرات»

وبمعنى آخر، أن الافريقيين يخشون من التخصص الزراعى، إذ يفضى ذلك الى اعتمادهم على الخارج، والى تأصل نفوذ الاستعمار. وهم يتوجسون ريبة أكثر من المشروعات الجديدة التى تنحو هذا المنحى فى واقعها، وأنهم يتطلعون إلى الصناعة فيبنون بها دعائم اقتصادهم المتوثب، بدلا من استمرار اعتمادهم على الزراعة التى تعجز زيادة دخلهم القومى زيادة محسوسة تعاونهم على رفع مستواهم المعيشى.

كذلك بينت التيمس هذه المخاوف فى عددها الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٩، إذ كتبت:

«إن النوايا الطيبة لبريطانيا.. أمر مشكوك فيه. ان هناك أزمة قاسية من عدم الثقة، ولا يمكن احراز أى تقدم، مالم تحل هذه الازمة.»

كذلك توصلت النشرة (رقم ٣ — عام ١٩٤٩) التى أصدرتها ابحاث المستعمرات عن قدرة العمال الافريقيين» إلى نتائج مماثلة سجلتها فى قولها:

« إن ثقة الافريقيين بالاوروبيين تنهار.. وربما أخذ ذلك شكلا تدريجيا،

قد يعزى إلى تغير فى مشاعر الافريقى لم يهتم الاوروبى بأن يؤهل نفسه لملاءمته أو تفهمه . ان المطامح الافريقية ، اقتصادية وسياسية وثقافية قد تقدمت خلال العشرين عاما الماضية ، ولا يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد أن هذا التغيير قد لاقى أى تقدير ولا يوجد أى دليل على نية انتهاج سياسة مغايرة تقابل الموقف فى حالته الجديدة . ومما لا يمكن إنكاره ان الاضرابات تعلن والاضطرابات تثار دون اى انذار . وان الخوف من حدوث اضرابات كان يشغل النفوس أثناء كتابة هذا التقرير » .

ويدون نفس هذا التقرير رأى طبيب عاش أكثر من عشرين عاما ، متلأت خلالها بتجاربه الكثيرة . . يقول :

« انى كطبيب .. أستطيع أقول أن ضعف القدرة على الانتاج يرجع إلى عوامل نفسية أكثر منها عضلية . ولا ريب ان سوء التغـذية والمرض يلعبان دورهما الهام ، ولكن الانسان إذا جلس إلى هؤلاء العمال وحادثهم فى بيوتهم يحس لأول وهلة بالسخط المرير الذى تفيض به نفوسهم ، وهو امر — إذا لم يواجه بأسلوب رشيد بقصد علاجه والتخفيف من أسبابه وآثاره ، فانه ينطوى على تهديد خطير للسلم والأمن فى البلاد » .

*

إن الثورة الأفريقية قد اندلعت شرارتها من أقصى القارة إلى أقصاها ، ولا توجد « مناطق متخلفة » لم يصلها اللهيب . ان الاضراب الكبير الذى أعلن فى نيجريا عام ١٩٤٥ ... والاضطرابات المثيرة التى شملت ساحل الذهب عام ١٩٤٨ — حيث أطلق البوليس نيرانه على المتظاهرين العزل فقتل ٣٩ وجرح ٢٣٧ ، (وفقا للبيانات الرسمية) ... وحركة الباتاكا Bataka فى أوغندة عام ١٩٤٩ — والتى قوبلت بحكم الارهاب السافر ، فقبض على ألف (باعتراف وزارة المستعمرات) وقتل ٣٠٠ (وفقا لتقارير مرسلة من مناطق الحوادث) وحيث بلغت ضروب القسوة حدودا فاقت ما ذاقه المسيحيون فى عهود الطغيان والاضطهاد . وأن حركة ماو ماو فى كينيا ،

حيث قبض على الآلاف ، وقتل الآلاف ، وعزل الآلاف ، واستخدمت القنابل والطائرات لإبادة الآلاف .. ثم زحف الحركة النقابية العمالية ، وارتباطها بالاتحاد العالمي لنقابات العمال .. وظهور الحركات السياسية مؤذنة ببدء مرحلة التحرير الوطني .. وانتشار الوعي الديموقراطي — كل هذه الأحداث الهائلة خليقة بأن تزلزل قواعد الاستعمار ، وأن تبين الخطوط العريضة المشرقة لمستقبل أفريقيا . ان مبادىء الاشتراكية الحقة لتملأ القلوب أملا فى التحرير الوطنى والاجتماعى ، وفى انهاء الاضطهاد العنصرى واللونى وفى فوز الشعوب الافريقية بثرواتها القومية .

إن الاستعمار لن يظفر ببناء قاعدته الأخيرة فى أفريقيا . إن مستقبل أفريقيا ملك لشعوبها .

الفصل الحادى عشر

الامبراطورية تعنى الحرب

« مهما تكن الحرب مروعة ، فاننا نسترخصها من أجل هدفنا السامى النبيل .. من أجل أن ترفرف ألوية التحالف الانجلو امريكى » .

من خطبة جوزيف تشامبراين
١٣ مايو سنة ١٨٩٨

ليس تاريخ الاستعمار إلا سجلا للحرب .. حرب مستعرة مستمرة ، لاتكاد تخمد نارها إلا لتشتعل وتحرق . والحروب العالمية ليست إلا اختراعا لعصر الاستعمار . أما حروب المستعمرات فانها مشبوبة الأوار على الدوام . والتسلح لم تقف عجلته ، بل أسرعت فى دورانها واندفعت فى سباق مخيف . أما قواعد الضرب الاستراتيجى بالقنابل ، وحوادث الحدود والاغارة عليها فانها من قبيل التدريب اللازم لجيوش الاستعمار الحديثة . ! ان النظام الاستعمارى فى ذاته نظام يقوم على الحرب المستمرة ؛ صريحة حينا ، وخفية حينا آخر . كما أنه يقوم على الاحتلال العسكرى للبلاد الأجنبية واخضاع أهاليها . وكما وصف كاوزويت Clousewit الحرب ، بأنها استمرار لمعارك السياسة بشكل آخر .. فانه يمكن وصف سلام الاستعمار بأنه استمرار للحرب بطريقة أخرى !

لقد بلغ التوتر الدولى ذروته القصوى فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة . لقد مضت سنوات عديدة منذ أن توقفت العمليات الحربية ، ولما توقع بعد معاهدات الصلح بالاشتراك مع الاتحاد السوفيتى فى

مفاوضاتها أو توقيعها).. بل أن الاتفاقات الدولية التى وقعها الحلفاء أثناء الحرب فى القرم ، وفى بوتسدام لعقد تحالف دولى ضد الفاشية — حين النصر — نبذتها دول الغرب بعد النصر ، وحل محلها تجمع عسكرى جديد ، أساسه الكتلة الانجلو — أمريكية ، تجمع يعيد إلى الأذهان حلف المحور القديم الموجه ضد الشيوعية ، بين المانيا وايطاليا واليابان تلك الشركة البغيضة من قوى التوسع الاستعمارى الرئيسية التى أخذت توجه جهودها للتدخل المباشر ، وارسال قواتها العسكرية إلى جميع القارات ، محاولة بسط سلطانها على العالم بأسره . ان هذا التجمع العسكرى الجديد من دول الكتلة الغربية ، أو الكتلة الانجلو — أمريكية ، الذى يسيطر عليه الاستعماريون الأمريكيون .. والذى ظهر إلى الوجود تحت أسماء نظرية ترومان ، وحلف بروكسل ، والاتحاد الغربى ، وحلف الاطلنطى . وما تفرع عنه من اتفاقات عسكرية هنا وهناك .. ليس إلا تجمعاً موازياً لتجمع حلف الفاشية القديم .

ان هذه الكتلة الغربية ، أو ذلك التحالف العسكرى لمعاهدة الاطلنطى قد وصفها روادها القائمون عليها أنفسهم بأنها :

(١) « ديموقراطية » — أو هى اتحاد من الشعوب الديموقراطية من أجل الدفاع عن الديموقراطية .

(٢) « دفاعية » — أو هى تحالف عسكرى بين الدول عقد لأغراض دفاعية بحتة لايستهدف إلا العدوان .

(٣) « سلمية » — أو هى تحالف عسكرى بين الشعوب المحبة للسلام للاحتفاظ بالسلام ، بعد ما تبين فشل الأمم المتحدة فى ذلك . فهل هى كذلك حقا ؟ .. ان الحقائق لاتؤيد مثل هذه الادعاءات .

ان الكتلة الغربية ، أو حلف الاطلنطى العسكرى ليس فى الواقع إلا كتلة الاستعمار . والحقيقة تبقى دائماً ناصعة — مهما داورها الزاعمون

ومهما استعملوا من عبارات منمقةمزوقة : فخلف عبارات « القيم الروحية الغربية » أو « المدنية المسيحية » .. تكمن الحقيقة برمتها : الاستعمار .! ان الدول الاثنى عشر التى وقعت حلف الاطلنطى ، ليست إلا مجموعة الدول الاستعمارية الكبرى ، وأتباعها من الدول التى تسير فى فلكها . إنها كدول مفردة ، لايزيد عدد سكانها جميعا عن أقل من سبع (١/٧) سكان العالم ، ومع ذلك فإنها تتحكم مباشرة أو بطريقة غير مباشرة فى ثلثى (٢/٣) سكان العالم .

☆

وهذه الحروب التى تحرق نيرانها أجزاء كثيرة من العالم .. لا تشعلها إلا دول حلف الاطلنطى . فبريطانيا تشعلها فى الملايو ، وفرنسا تشعلها فى فيتنام (الهند الصينية) وشمال أفريقيا ، وهولندا تشعلها فى أندونيسيا ، والولايات المتحدة الأمريكيـــة تشعلها فى الشرق الأقصى عن طريق معاونتها تشيانج كاى تشيك بالأسلحة والتأييد العسكرى ضد جيش التحرير الصينى ، ثم الابقاء على نظامه فى فورموزا بعد هزيمته كنقطة وثوب ضد الصين الشعبية مستقبلا . كذلك أشعلتها عن طريق الغزو المباشر فى كوريا باستخدام قواتها العسكرية هى واتباعها من الدول الاستعمارية .. وكل من بريطانيا والولايات المتحدة عاونتا أتباع هتلر السابقين على إشعالها فى اليونان ، فقدمتا الأسلحة والبعثات العسكرية إلى أعداء الديموقراطية .. كذلك أشعلتا النار فى فلسطين .

جميع هذه الحروب تشن ضد حركات التحرير الوطنية ، وضد الديموقراطية . إنها ليست حروبا دفاعية : فعندما ترسل بريطانيا وفرنسا وهولنده وأمريكا قواتها ومدافعها ودباباتها وقاذفات قنابلها آلاف الأميال عبر البحار تنشر الخراب والدمار فى بلاد تسكنها شعوب أخرى .. فلا يمكن أن توصف هذه الحروب بأنها دفاعية — بل لا يمكن أن توصف

إلا بأنها حروب عدوانية . ثم هي لا تشن من أجل الديموقواطية ، بل لاستمرار السيطرة الاستعمارية ، سواء فى شكلها الدكتاتورى المباشر أو مختفية وراء الأذناب — مثل امبراطور فيتنام السابق ورئيسها الحالى وتشيانج كاى تشيك وسينجمان رى .. هى حروب تشن ضد كفاح الشعوب من أجل تحررها الوطنى ، ومن أجل الديموقراطية . . ان الاستعمار عدو للديموقراطية . ولا يمكن للاثنين أن يجتمعا . ان النظام الاستعمارى نظام عدوانى ، ويرمى إلى اخضاع الأمم لسيطرته العسكرية .

٭

وحرب الملايو — التى بدأتها حكومة العمال البريطانية ، أوضح مثال لهذه الحقيقة . وليس من شك فى أن أحدا لا يستطيع أن يزعم أن أهالى الملايو يعدون حرابهم وزوارقهم ويتأهبون لاجتياز آلاف الأميال عبر المحيطات لكى يغزوا بريطانيا ، ويحرقوا بيوت أهاليها .! ان مثل هذا الخاطر لا يمكن أن يدور قطعا بخلد أحد . ولكن الواقع الذى لاشك فيه ، والذى لا يحتاج إلى دليل ، هو أن القوات البريطانية ، والمدافع والدبابات وطائرات سبتيفاير والنفاثات وغيرها .. (من الأسلحة التى صنعها العمال البريطانيون لحرب الفاشية) — بجانب قوات الجورخا وصيادى الرءوس البشرية المأجورة — تسافر وتشحن كل يوم على ظهر السفن البريطانية آلافا من الأميال عبر المحيطات .. ترسل لتدمر قرى الملايو وتحرق بيوت أهاليها .! هذا التدمير ، وهذا الحريق يرويه مراسل صحيفة الأوبزرفر فى عدد ١٩ سبتمبر عام ١٩٤٨ :

« لم تكن التوسلات أو الشفاعات لتجدى .. لقد أعطوا بضع دقائق قليلة لجمع ما يقدرون عليه .. واندلعت النيران فى الكوخ ، وامتد لهيبها فى بطء بينما وقفت العائلة تشاهد الدمار يحرق بكل ما تملك، يتحول إلى كومة من رماد .. لقد تكرر ذلك خمس مرات : وفى واحدة منها ، أخذ طفل يصرخ بينما وقف

الآخرون وقد شحبت الوجوه حتى تخال الموت قد رسم عليها ظلاله البائسة الباردة . وفى نهاية الطابور ، وقفت إمرأة عجوز بباب كوخها تنتظر .. »

وفى داخل مجلس العموم ، كان وزير المستعمرات — عضو جماعة الفابيان — يصف هذه الأهوال الانتقاميه المروعة . . بأنها « ليست سوى تدابير وقائية » .!

.. ليست هذه حربا يخوضها الشعب البريطانى للدفاع الوطنى . إنهاحرب استعمارية صريحة ، متوحشة ، عدوانية . ان شعب الملايو وحده هو الذى يخوضها دفاعاً عن الوطن ، وطنه هو ، لا الوطن البريطانى .!

☆

كذلك لا يستطيع أحد أن يزعم للديموقراطية وجودا فى الملايو . ان دستور الملايو الاتحادى الذى أعلن عام ١٩٤٨ ، يتيح تأليف « مجلس تشريعى » مكون من خمسة وسبعين عضوا ، يعمل بصفة استشارية ، بجانب الحاكم العام الذى يتمتع بسلطات مطلقة . ولعلنا نتساءل : كم من هؤلاء الأعضاء يجىء بهم ناخبون — أى ناخبين ، من أى نوع ولون — لا أحد . ! لا أحد على الاطلاق .! فالمجلس مكون من ١٤ عضوا حكوميا و ١١ من أتباع السلاطين أو البريطانيين المقيمين فى البلاد ، بينما يختار الحاكم العام الخمسين عضوا الباقين . وماذا عن اتحادات العمال ؟. لقد حورب حتى ألغى اتحاد نقابات العمال لعموم الملايو الذى يضم ثلاثمائة ألف عامل نظامى . كذلك ألغى الحزب الشيوعى ، وعصبة شباب الملايو الديموقراطية وحزب الملايو الوطنى . . الخ وألقى القبض على الآلاف ، حتى بلغ الذين أودعوا معسكرات الاعتقال — دون أن توجه إليهم أى تهمة محددة — سبعة آلاف مواطن ، واعتقل مائة وثلاث وثمانين من زعماء نقابات العمال . . ووفقاً لبيانات الحكومة فى البرلمان

البريطاني في ١٥ سبتمبر عام ١٩٤٨ .

.. ليست الحرب إذن من أجل الديموقراطية .. إنما هى حرب من أجل تغليب الدكتاتورية الاستعمارية على الديموقراطية .

*

ومع ذلك يزعم بعض المسئولين الرسميين من الاستعماريين البريطانيين — تبريرا لأعمالهم الاجرامية ضد شعب الملايو — أن القوات التى تقود الكفاح الوطنى فى الملايو ليست سوى «عصابات» «وارهابيين» . ونسى هؤلاء الاستعماريين البريطانيين ، أن هذه الأوصاف ذاتها هى التى كانت يطلقها الاحتلال اليابانى على قوات المقاومة والتحرير الوطنى .

.. وأكثر من ذلك ، فان حركة التحرير الوطنى التى تقود الكفاح الحالى، هى نفسها جيش شعب الملايو المناهض لليابانيين ، الذى قاد حرب البطولة الرائعة ضد الاحتلال اليابانى ، لتخليص بلاده من كل آثار الاستعمار والفاشية . . فى الوقت الذى فرت فيه القوات البريطانية ، بل فى الوقت الذى قدم الاستعماريون البريطانيون البلاد لقمة سائغة للفاشيين اليابانيين وتعاونوا معهم إلى أقصى حدود التعاون .

وهذه الحقيقة التى تسود وجوه الاستعماريين الكالحة .. يسجلها التاريخ لشعب الملايو . . وقد اعترفت بها قيادة الحلفاء فى جنوب شرق آسيا أثناء الحرب .. حين مجدتها ، وأشاد بها لورد مونتباتن القائد العام وأثنى عليها وعلى قادتها الذين اعترفت الحكومة البريطانية أيضا ببطولتهم الرائعة الخالدة ، فقلدتهم الأوسمة ، ودعتهم الى الاشتراك فى «موكب النصر» فى لندن بعد انتهاء الحرب . . ومع ذلك فان هؤلاء القادة أنفسهم . هم الذين تطالب الحكومة البريطانية ذاتها برءوسهم ، وتدفع ثمنا لمن يأتيها بهم .!

ان جيش شعب الملايو الذى ناهض اليابانيين حتى النصر ، وتقلد أمور البلاد أسابيع عديدة ، حتى رجعت قوات بريطانيا ، لم يكن [illegible] بلاده لقوات الاستعمار ، فلم يكن هناك بد من أن يقاتلها ، و[illegible]وض ثانية

معركة الحرية والديموقراطية(١) .

(١) ويعمد الأستعماريون أحيانا أخرى ، لتبرير أعمالهم الإجرامية فى الملايو، إلى وصف قوات المقاومة الوطنية بأنها «حفنة من الصينيين» وأن أهالى الملايو الحقيقيين لا يشتركون فى هذا القتال . وأول ما ينبىء عنه هذا الوصف المغرض الخاطىء ، هو تلك العقلية الاستعمارية الرجعية : عقلية الفصل بين العناصر الوطنية على أساس اختلاف الجنس . ولطالما كانت هذه سياسة الإستعمار البريطانى فى كل مكان وزمان . ومن المفهوم كذلك أن مثل هذا الإدعاء يقصد به تضليل الرأى العام خارج الملايو . ولكن الحقيقة التى لا يمكن إنكارها يظهرها إحصاء ١٩٤٧ ، ومنه يتضح أن سكان الملايو (بما فيها سنغافورة) يتكونون من ثلاث جماعات رئيسية كما يلى : الصينيون ٣١٥ر٦٠٨ر٢ أو ٣ر٤٥ ٪ والملايون ٧٧٧ر٥١١ر٢ أو ٣ر٤٣ ٪ والهنود ٢٥٠ر٦٠٥ . فاذا كان الصينيون يمثلون أغلبية سكان البلاد ، فمن الطبيعى أن يمثلوا أيضا أغلبية العناصر المناضلة ضد الاستعمار . وهكذا يرتد سهم المدعين إلى نحورهم . وفضلا عن ذلك فان الصينيين فى أغلبهم عمال ، بينما الملايون مزارعون : ولما كانت الطبقة العاملة بوجه عام هى الطبقة التى تتركز فيها قوى الكفاح الرئيسية ، وتمثل قاعدة الصراع فى الحركة الوطنية ضد السيطرة البريطانية ، كما كانت ضد السيطرة اليابانية ، فى حين أن المزارعين هم الحلفاء الطبيعيون للعمال ، ويقومون بالدور التكميلى الذى يتضمن المناصرة العامة وتقديم المعونة فى القتال ، من غذاء وتأييد يتخذ مختلف الأشكال ، فليس من المستغرب إذن أن يؤلف الصينيون من أهل الملايو أغلبية عناصر الحركة الوطنية . على أن الصورة ليست كما يحاول الاستعماريون أن يقدموها إلى الرأى العام . فان التقارير الرسمية لرجال المخابرات البريطانية ، والتى جاء بها مالكولم ماكدونالد فى مايو ١٩٤٩ تعترف بأن الملايين يكونون ٢٥ ٪ من رجال « العصابات » . (التيمس ١٥ مايو ١٩٤٩) . كذلك ، فان أول شخص حوكم بتهمة إحراز الاسلحة، وأعدم ، كان من الملايين .. وكان أيضا ممن قاتلوا اليابانيين مع رجال القوات الجوية الملكية البريطانية . ! بل إن الدعاية البريطانية الإستعمارية ذاتها داخل الملايو تدحض الدعاية البريطانية الاستعمارية خارج الملايو . . فان المنشورات التى تلقيها الطائرات البريطانية ، تحمل صور جثث لاو يو وغيره من قادة الملايو ، وتهدد جميع أهل البلاد أن يلقوا نفس المصير إذا اشتركوا فى مقاومة الحكم البريطانى . . كما أن هذه المنشورات تطبع بلغة الملايين ، وليست باللغة الصينية مما يثبت بما لا يدع مجالا للشك اشتراك الملايين فى المقاومة السرية ، وأنهم جميعاً ، من قادة ومزارعين يقفون صفاً واحداً مع مواطنيهم الصينيين فى ثورتهم الوطنية الكبرى . . من أجل الحرية والاستقلال والديموقراطية .

وحرب الملايو وحدها — وهى ليست أكثر من مستعمرة بريطانية صغيرة يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين — قد كلفت بريطانيا بين عامى ١٩٤٨ و١٩٤٩ نفقات عسكرية مباشرة قدرت بنحو عشرة ملايين من الجنيهات كل عام. كذلك، كلفتها الكثير من أرواح أبنائها. وهى عبء كبير على قواتها العسكرية، حتى أنها اضطرت أن ترسل جزءاً من حرسها الوطنى للاشتراك فى القتال بين الأدغال.. وهى خطوة لم يسبق لها مثيل. وقد عدت الصحف إرسال كتيبة الحرس الثانية إلى الملايو صيف عام ١٩٤٨ عملا خطيراً، لأنه يعنى إخراج الجزء الأكبر من قوات الاحتياطى الستراتيجية المتحركة من البلاد.

☆

ولكن ذلك لم يكن إلا البداية. وانها لتمثل قطاعاً واحدا فقط من جبهة القتال التى تفتحها السياسة الاستعمارية التى تسير عليها بريطانيا، وتضطرها أن تشعلها فى كل مكان. وقد كان إرسال هذه الكتيبة مدعاة لاهتمام الصحف البريطانية، التى أشارت إلى المشاكل العسكرية الواسعة التى تجابه بريطانيا.. ولعل هذا كان من بين أسباب اتخاذ قرار تركيز التعزيزات العسكرية فى هونج كونج عام ١٩٤٩. وفى ذلك كتبت صحيفة الصنداى تيمس فى ٢٩ أغسطس ١٩٤٨ تقول:

« ان على الحكومة أن تدخل فى حسابها القلاقل الناشبة فى بورما والملايو والهند وفلسطين. إن صدور الأمر بارسال كتيبة الحرس الثانية إلى الملايو يؤثر دون شك فى موقف احتياطنا الستراتيجى..

وليس من المعتقد أن روسيا تجنح إلى الحرب ... ولكن لا شك أن خطط الحكومة لاتعتمد اعتماداً كلياً على مفاوضات موسكو أو تتوقف على اتجاه السياسة الروسية بأى حال من الأحوال. إن علينا أن ننظر إلى الموقف نظرة أوسع. ان أعمالا عدوانية تجرى فى الشرق، وهناك خطر يهدد امتدادها..

إن فصائل الحرس والقوات المدرعة التى تأخذ طريقها الآن إلى الملايو تمثل آخر ما لدينا من قوات احتياطية ستراتيجية متحركة. »

وخلاصة الموقف كما رسمها المراسل الحربى لصحيفة « ايفننج نيوز » فى أول سبتمبر ١٩٤٨ هى :

« إذا كان على بريطانيا أن تقوم بتعهداتها فى الملايو والشرق الأوسط وغيرها، فان من الضرورى أن تزاد قوة الخدمة العسكرية ستة أشهر على الأقل ... بل إن بعض رؤساء الجيش ... يتمنون لو زيدت فترة الخدمة العسكرية من سنة إلى سنتين . »

وقد استجابت الحكومة إلى هذه الإثارة فعلا ، فزادت فترة الخدمة العسكرية إلى ثمانية عشر شهراً .

*

هذى مقاصد سياسة الاستعمار والحرب فى المستعمرات واضحة أشد الوضوح . أما ما تهول به الدعاية الكالحة الممجوجة الكاذبة عن « خطر الشيوعية » و « التهديد الروسى » فليست إلا للاستهلاك المحلى .. وانها لتعيد إلى الأذهان صيحات هتلر المجنونة ، التى أراد بها تغطية حملاته العدوانية قبل الحرب .. وهذه الدعايات يراد بها أيضاً تغطية برامج الحكومة البريطانية للتسلح والاستعداد للحرب، كما يراد بها تبرير عقد حلف الأطلنطى العدوانى. هذه الدعايات للشعب فقط ، للتغرير به . أما ما يدور بين الدوائر المطلعة من المراسلين الحربيين المحترفين ، فإن أمثال هذه الادعاءات تختفى ، وتحل محلها الحقيقة .. «ليس من المعتقد أن روسيا تجنح الى الحرب» ، وان برنامج الحكومة للتسلح « لا يتوقف على السياسة الروسية بأى حال من الأحوال» ، وأن مركز الاهتمام قد ساط على « بورما والملايو والهند وفلسطين » ، و « الشرق » ، و « الشرق الأوسط وغيره » . إن الحديث عن « التهديد الروسى» ليس إلا ستاراً تختفى وراءه الاستعمارية الرجعية العدوانية .

*

ليس من شك فى أن مقاصد العسكرية العدوانية للكتلة الاستعمارية الممثلة فى حلف الأطلنطى تتجه مباشرة فى خطوطها النهائية ضد الاتحاد السوفييتى ، تماماً كما اتجهت مقاصد هتلر من قبل .. ذلك لأنه المعقل المركزى الحصين لمعسكر الديمقراطية والاشتراكية. ويظهر ذلك بكل جلاء فى التصريحات والبيانات الستراتيجية التى يدلى بها رجال السياسة الأمريكيين ، ودعاتها ، ورؤساؤها العسكريون، بشكل يفوق كثيراً ما تضمنه كتاب هتلر الشهير «كفاحى». ولكن تحقيق هذه المقاصد يتطلب توفر ظروف سياسية وعسكرية كثيرة . وقد تحطمت الخطط الستراتيجية الذرية التى تعتمد على أن قنابل الذرة كفيلة وحدها بسحق الاتحاد السوفييتى ، وأنه يكفى من الناحية الستراتيجية أن يشن هجوم ذرى صاعق لكسب الحرب . لهذا عاد رجال العسكرية الأمريكية فأصبحوا يرون أن أول ما يجب توفره لتحقيق خططهم المستقبلة لشن حرب ضد الاتحاد السوفييتى ، هو وجود القواعد الستراتيجية والسيطرة السياسية ، واعداد قوات أرضية فى المناطق المحيطة بكتلة الاتحاد السوفييتى والديموقراطيات الشعبية .. وبمعنى أصح : اعداد قواعد ستراتيجية فى غرب أوربا ، تكون ألمانيا مركزاً لها ؛ واعداد قواعد ستراتيجية فى آسيا الشرقية ، تكون اليابان مركزاً لها ؛ وكذلك اعداد قواعد ستراتيجية فى الشرق الأوسط ، تكون كل من تركيا وإيران نقطها الأساسية . وقد اتجهت هذه الخطة بالفعل إلى إعداد هذه المناطق بصفة عاجلة لتكون مراكز تجمع هائلة تحتشد فيها القوات الهجومية الاستعمارية.. ولتكون فى الوقت ذاته أعظم مراكز التوتر الدولى الحالى .. ففيها تلتقى مقاصد المعسكر الغربى العدوانية ضد الاتحاد السوفيتى مع مقاصده الاستعمارية ضد شعوب هذه المناطق .

والاستعدادات الحربية فى أوربا الغربية ليست سراً من الأسرار ، بل هى تنظم وتعلن إعلاناً ، وهى ترتبط بمنظمة حلف الأطلنطى التى احتلت

قيادتها قصر فونتينبلو (قصر نابوليون قرب باريس) ، وتجرى إعادة تنظيم القوات الأوروبية ، وتدريبها ، وتجهيزها على النمط الأمريكى . كذلك تنشأ قواعد العمليات العسكرية الامريكية فى الأراضى الأوروبية الغربية فى الوقت الذى يعاد فيه بناء ألمانيا الغربية كدولة رجعية شبه نازية . ومن ناحية أخرى ، فان كل هذه الاستعدادات الحربية تجرى بشكل ثانوى بجانب عمليات التركيز الاقتصادى والسياسى الرئيسية ، للاحتفاظ بحكومات تابعة تخضع لتوجيهات السياسة الأمريكية ، وللقضاء على مقاومة الحركة العمالية والشعور الوطنى فى هذه البلاد . ومما يذكر فى هذا الشأن ، أن تقرير لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى قد أوضح بكل جلاء ، أن الفقرات المتضمنة للالتزامات العسكرية يمكن — إذا دعت الضرورة أن تمتد لتشمل التدخل المسلح ضد « الاضطرابات الداخلية ، أو الثورة . »

أما فى آسيا الشرقية ، وفى الشرق الأوسط ، فان ظروف الحرب واقعة بالفعل ، كما أن مشاريعها تأخذ أهمية واضحة حيث تبذل دول الاستعمار جهدها لتحقيق مطامعها ومقاصدها الاستعمارية والستراتيجية .

غير أن الموقف فى الشرق الأوسط لم يثبت تماماً . وقد كان مؤتمر الدبلوماسيين البريطانيين الذى عقد صيف ١٩٤٩ انعكاساً بيناً لفشل الخطط السابقة نحو خلق كتلة تتكون من دول الجامعة العربية . ذلك أن عدم قدرتها العسكرية فضلا عن عدم الاستقرار السياسى للنظم الرجعية التى كانت سائدة فيها حتى هذه الفترة ، وخاصة ما ظهر أثناء حربها ضد اسرائيل ، قد أثبتا عدم امكان الاعتماد عليها . وقد ذكرت صحيفة « الايكونوميست » فى عددها الصادر فى ١٦ يوليه ١٩٤٩ « أن الجامعة العربية التى كانت بريطانيا تعلق عليها الآمال الكبار .. قد انهارت » — واستطردت قائلة :

« وقد يكون من الحق أيضاً أن نعترف أن هذه النتيجة تعنى إفلاس السياسة

البريطانية . . . وإنه ليبدو أن صحيفة التوازن السياسى خلال السنوات الأربعة الماضية تسير فى نهايتها نحو العجز الشديد . »

وانتهت الصحيفة إلى ضرورة انتهاج سياسة جديدة فى الشرق الأوسط تعتمد على المشاركة الانجلو — أمريكية فتقول :

« إن نقطة البداية الجديدة التى تتبعها المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط » لا بد وأن تتجه نحو خلق تفاهم أنجلو — أمريكى . إن أحدا لم يحاول قط الوصول إلى مثل هذا التفاهم منذ عام ١٩٤٥ ... بل على العكس من ذلك، فقد سادشعور ضمنى يؤيد اخراج أمريكا من هذه المنطقة التى ظلت بريطانيا تسيطر عليها خلال السنوات الثمانين الماضية . ولا شك أن نتائج هذه السياسة لم تكن مجزية . ان المحاولة التى تجنبتها بريطانيا عام ١٩٤٥ يجب أن تبذل اليوم . »

كذلك عبر أحد الدعاة الأمريكيين عن وجهة النظر هذه فيما يختص بمسائل الشرق الأوسط ، فقال إن الهدف يجب أن يتجه إلى بناء . .

« . . . الموارد المشتركة من نفوذ وسلطة النظام البريطانى التاريخى مع القوة الأمريكية المتزايدة المعتمدة على امكانيات اقتصادية وعسكرية ضخمة . . . إنه الحقيقة المجردة فى الظروف الراهنة ، هى أن النظام البريطانى والموارد الأمريكية يكونان شيئاً أشبه بالتوأم — السياسى بالنسبة لتوزيع القوى فى البحر الأبيض المتوسط . ولا سبيل أن يعمل النظام البريطانى بنجاح إلا بالتعاون مع الموارد الامريكية ، كذلك فان السياسة الأمريكية لا تستطيع أن توظف مواردها بنجاح إلا بالتعاون مع النظام البريطانى . .

إن كلا من الولايات المتحدة و بريطانيا تتفقان على أن هناك ضرورة عملية لحصار الاتحاد السوفييتى ومنعه من المشاركة المباشرة فى شئون البحر الأبيض المتوسط العامه . »

هذا الرجل الأمريكى هو وليام رايتزل ، وهذه الآراء هى ما أعلنها فى كتابه « البحر الأبيض المتوسط : دورة فى سياسة أمريكا الخارجية » الذى صدر فى نيويورك عام ١٩٤٨ .

ومع الضعف المستمر الذى يحيق بالنفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط، يزحف النفوذ الأمريكى .. غير أن كليهما يتحدان ضد الاتحاد السوفيتى، وضد الحركات الشعبية الصاعدة من أجل التحرر الوطنى والديموقراطية .

وهذا التراجع الجزئى للنفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط يسير موازياً للسياسة البريطانية الجديدة فى أفريقيا ، سياسة التركيز الستراتيجى التى تسير جنباً إلى جنب مع التركيز الاقتصادى الذى سبق بحثه فى الفصول السابقة. وقد أوضحت صحيفة الديلى ميل هذه الحقيقة ، أو هذا الاتجاه ، فسلطت عليه الأضواء حين عرضت لزيارة الفيلد مارشال مونتجومرى لأفريقيا فى خريف ١٩٤٦ إذ كتبت تقول :

« إن قرار الحكومة البريطانية الخروج من فلسطين ، وانفصال بورما عن الكومنولث، واضعاف الروابط مع الهند ، وعدم استقرار موقف بريطانيا فى مصر ، قد عجل برسم خطط النظام الدفاعى الجديد للكومنولث ... إن كينيا قد غدت المركز الجديد لدفاع الكومنولث ، وأصبح جنوب أفريقيا ترسانته . »

كذلك كتبت صحيفة الديلى اكسبريس فى نفس الوقت :

« انه من المنتظر فى هذا العصر الذرى أن تصبح أفريقيا الشرقية مركز التدريب الرئيسى للجيش البريطانى ، بجانب كونها قاعدة امداد أصلية فى النظام الجديد للدفاع عن الامبراطورية . »

وأخذت الأموال تتدفق بلا حساب لانشاء قواعد عسكرية واسعة النطاق فى كينيا ونيجيريا ، كما تنشأ القواعد البحرية فى كل من طبرق ودرنة وبنى غازى وومبسا وسيمونز تاون . وتطلع الأمل إلى سكان المستعمرات ليسدوا الثغرة الواسعة فى الرجال ، وليضحوا بأنفسهم من أجل الالتزامات العسكرية الضخمة . . فى سبيل الامبراطورية . ! فقال لورد تريتشارد فى مجلس اللوردات فى ٢٩ يناير ١٩٤٧ :

« إذا نظرنا إلى الموضوع من وجهة النظر الخاصة بجيش المستقبل ، فاننا نجد أننا نفتقر إلى الرجال بدرجة هائلة ، ولـكن يمكن العثور على عدد كبير منهم فى المستعمرات . إننا نستطيع أن نجهز نحو مليون رجل من المستعمرات فى غضون عامين أو ثلاثة أعوام . »

ولـكن يبدو أن صاحبنا هذا كان كثير التفاؤل . . فإن وكيل وزارة المستعمرات مثلا أشار فى هذا الصدد إلى الصعوبة التى تعترض مثل هذا « الاستهلاك » المرغوب للقوة البشرية . . نتيجة للمرض ، وسوء التغذية ، وضعف الحيوية المنتشر بين السكان الأفريقيين .

ولـكنها آسيا الشرقية التى تمثل اليوم — على أى حال — المركز الرئيسى الملتهب . . حيث يدور الصراع بين الاستعمار والديموقراطية . . فهى بمثابة الفرن الذى تشتعل فيه نيران الحرب ، وحيث تعد الخطط لابقائها مشتعلة باستمرار .

الفصل الثانى عشر

ثمن مشروعات الحرب الإستعمارية

« صرح أحد كبار القادة العسكريين الأمريكيين، منذ وقت غير بعيد : أنه إذا اضطرمت نيران الحرب ، فانه بالرغم من احتمال تدمير لندن وأكثر أنحاء بريطانيا تدميرا سريعا ، ستظل بريطانيا تنفعنا كحاملة ضخمة للطائرات، وستظل القاذفات الأمريكية قادرة على استخدام المطارات الرائعة التى بناها الأمريكيون فى ايست انجليا » .

« نيوستيتسمان آند نيشان » فى ٢٧ مارس ١٩٤٨

إن التبعات العسكرية عبر البحار التى تلقيها السياسة الإستعمارية على عاتق بريطانيا من الضخامة بحيث يمكن تبينها لأول وهلة بالنظر إلى الجدول التالى الذى اعتمد على المصادر الرسمية :

القواعد العسكرية البريطانية عبر البحار عام ١٩٥٠
(باستثناء ألمانيا)

عدن	جبل طارق	طرابلس
برمودا	جمايكا	العقبة (شرق الأردن)
هندوراس البريطانية	الملايو	اليونان
قبرص	مالطة	النمسا
برقة	سنغافورة	تريستا
مصر (قنال السويس)	الصومال *	
شرق أفريقيا	السودان	

القواعد الجوية البريطانية عبر البحار عام ١٩٥٠

جبل طارق	قبرص	سيلان

العراق	الصومال	ألمانيا
الجزيرة العربية (الخليج الفارسى)	ردويسيا الجنوبية	عدن
مالطة	هونج كونج	السودان
شرق الأردن	شمال أفريقيا	الملايو
شرق أفريقيا	(بما فى ذلك مصر)	النمسا
سنغافورة	باكستان	

وكل هذه تبعات روتينية ، ألقاها الاستعمار على كاهل شعبه وجعل لها شكلا مألوفا استقر بها فى أذهان أهله .. ثم هو يزيدها بما يرسله من حملات خاصة إلى الملايو أو هونج كونج أو غيرها بين الحين والحين، وكلما تعرضت مصالحه الاستعمارية لهجوم الأحرار من أبناء المستعمرات .

ولكن هذه السياسة التى تجرى على الاحتفاظ بالامبراطورية إنما تحمل فى طياتها الخضوع للولايات المتحدة الأمريكية ما دامت هذه الأخيرة تقبض على ستراتيجية البحر والجو بتفوقها الكبير ، ومادامت بريطانيا لا تستطيع أن توالى سيطرتها على مستعمراتها إلا باذنها وتحت رقابتها . وهذا هو مفتاح سياسة بريطانيا الخارجية ، الاستعمار هو الذى يضطر السياسة المحافظة — العمالية إلى الاذعان والتسليم للولايات المتحدة الأمريكية .

ولكن للاستعمار الأمريكى هو الآخر خططه الذى لا تلعب فيها بريطانيا سوى دور التابع الذى لا يخضع فحسب ، بل والذى يدفع الثمن الفادح لقاء تمتعه بهذه التبعية .! وهذه الخطط أوضحتها تماما الوثائق الرسمية والتصريحات المختلفة التى أدلى بها القادة الأمريكيون والرؤساء العسكريون والبحريون والجويون ، وغيرهم من الوزراء . ومن ذلك بيان الجنرال برادلى رئيس هيئة أركان الولايات المتحدة والمسئول عن التدابير المشتركة بحلف الأطلنطى ، أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكى فى ٢٩ يوليه ١٩٤٩ — قال يشرح نظريته فى ستراتيجية حلف الأطلنطى :

« أن ستراتيجيتهم تعتمد على خمسة عوامل :

أولا : تكون الولايات المتحدة مسئولة عن القذف الستراتيجى (الضرب المنظم بالقنابل) . وتمثل على القاء القنابل الذرية » أول مستلزمات الدفاع المشترك .

ثانياً : ستقوم بحرية الولايات المتحدة والقوات البحرية الغربية بالعمليات الحربية الأساسية ، بينما تحتفظ البلاد الأخرى بموانيها ودفاعها الساحلى .

ثالثاً : تدرك هيئة أركان الحرب المشتركة أن القاعدة الصلبة للقوات الأرضية الأساسية تتألف من القوات الأوربية ، تعاونها الأمم الأخرى عند تعبئتها .

رابعاً : تتحمل بريطانيا وفرنسا والبلاد الغربية أكبر قدر من المسئولية عند أى هجوم محدد ، وفى الدفاع الجوى وقذف القنابل . أو تحتفظ الولايات المتحدة بقوة جوية تكتيكية لمساعدة قواتها الأرضية والبحرية والدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية .

خامساً : تقدر الأمم الأخرى ، بقدر قربها أو بعدها عن المسرح للمعركة مقدار تقوم به من واجبات خاصة » .

كل هذا من الوضوح بمكان . الولايات المتحدة تقوم بالقذف الستراتيجى باستخدام القنبلة الذرية ، وبريطانيا وفرنسا وبقية الدول الأوربية الغربية تقدم « القاعدة الصلبة للقوات الأرضية » . أما قوات الولايات المتحدة الجوية التكتيكية فانها تستخدم فقط « للمساعدة الأرضية والبحرية والدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية » . . أى دون الدفاع عن أوربا .

وهذه هى نفس النظرية التى وجدت تعبيراً مثالياً كلاسيكياً فى تصريح كلارنس كانون رئيس لجنة التقديرات بمجلس النواب الامريكى ، فى ابريل ١٩٤٩ :

« إن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لتجهيز جنود الأمم الأخرى . وأن تدعها ترسل ابناءها إلى الجحيم حتى لا نضطر إلى إرسال أولادنا . هذا هو ما تعنيه القنبلة الذرية لنا » .

وهكذا . فان على بريطانيا — وفقاً للسياسة الستراتيجية الامريكية ، التى وافق عليها كل من مستر تشرشل وحكومة العمال — أن تقوم بالآتى :

(١) أن تقدم قاعدة القنبلة الذرية لحملة الهجوم الذرى الامريكى ضد بلاد الاشتراكية فى أوربا ، وأن تصبح هى نفسها طبقاً لذلك الهدف الاساسى فى حالة الحرب .

(٢) أن تقدم حشداً هائلا من القوات الارضية لاستخدامها فى أوربا .
والأثر الاول العاجل لهذه السياسة هو أن على بريطانيا ، إلى جانب التبعات العسكرية الحالية الهائلة التى تلقيها عليها سياستها الامبراطورية ، فضلا عن الحروب الاستعمارية التى تخوضها بالفعل ، أن تتحمل أيضاً عبئاً جديداً ، فعليها أن تعد جيشاً أرضياً قارياً وأن تصبح رغم أنفها قوة أرضية فى القارة الاوربية .
وهو ما تصفه صحيفة «الاوبزرفر» فى عددها الصادر فى ٦ مارس ١٩٤٩ :

« إنها ثورة فى سياستنا الخارجية ، ولا ريب أنه سيتبعها ثورة فى سياستنا الدفاعية . إنها ستحولنا من دولة بحرية « احتياطية » إلى دولة قارية (بحرية) « تقع فى خط النار الأول » . . .

وسيكون على قوات بريطانيا الأرضية أن تأخذ دوراً رئيسيا ، أو لعله الدور الرئيسى فى مقابلة الضربة الأولى وطالما لا يوجد جيش متحالف كبير فى القارة الأوربية ، فانه لا يمكن الدفاع عن أوربا الغربية بحالتها الراهنة . . .

« إن ما يتطلبه مركزنا الحالى ليس ٢٠٠٫٠٠٠ من القوات النظامية تقوم بتدريب ٢٠٠٫٠٠٠ من قوات الاحتياطى بالداخل : بل ٤٠٠٫٠٠٠ من القوات النظامية تقف على استعداد للدفاع عن الراين » .

ولقد قال نابوليون منذ قديم ، أن بريطانيا لا يمكنها على الإطلاق أن تغدو دولة برية ، فاذا حاولت ذلك ، فان هذا التغيير سوف يكون بمثابة علامة النهاية : نهايتها . ولقد ساق هذا القول أيام قوة بريطانيا ومجدها الصاعد . ! والآن بقى لحكام بريطانيا الحاليين أن يقوموا بهذه المحاولة فى أيام انهيارها الرأسمالى ، وإفلاسها الإقتصادى ، وفقرها وحاجتها الملحة إلى قوتها العاملة .

إنه أمر لا يمكن النهوض به . إن عاما واحداً من الخدمة العسكرية تقدم

٢٠٠٫٠٠٠ ، وثمانية عشر شهراً تقدم ٣٠٠٫٠٠٠ . فالإحتفاظ بالارقام الحالية التى تزيد عن ثلاثة أرباع المليون يتطلب عبئا ضخما من التعبئة النظامية والخدمة العسكرية الطويلة الامد . وعبثاً تدق الطبول .. فإن الهدف لا يمكن تحقيقه . إن الشعب البريطانى يناهض بكل قواه أى اتجاه نحو هذا السبيل، ونحو تلك السياسات الحالية .

إن الإمتصاص الحالى لثمانمائة مليون من الجنيهات للانفاق على القوات المسلحة ، وسحب مليون ونصف من القوة العاملة من أجل القوات المسلحة وتموينها ، يحمل الاقتصاد البريطانى الضعيف عبئا إضافياً لا يقدر عليه . إن الصرف على التبعات العسكرية عبر البحار هو العامل الرئيسى فى عجز ميزان المدفوعات .

إن ستراتيجية القنبلة الذرية تنتهى ببريطانيا إلى الدمار . . إلى أن تصبح : « مستهلكة » على حد التعبير « الرقيق » الذى تستخدمه وثائق الستراتيجية الامريكية . !

إن دور بريطانيا ومصيرها فى خطة الحرب الامريكية قد حدد بدقة كاملة فى مذكرة إدارة بحرية الولايات المتحدة ، التى أوردها الأستاذ بلاكيت فى كتابه «النتائج العسكرية والسياسية للطاقة الذرية» (١٩٤٨ — ص ٧٥/٧٦) يقول :

« إن الأمر الهام الذى يجب توفره للوصول إلى الهدف ، انما يتلخص فى وجود قاعدة قريبة نسبيا من هذا الهدف — وعلى وجه التحديد يجب أن تقع فى نطاق خمسمائة ميل . وفى ظروف الحرب التى يمتلك فيها العدو المحتمل القنابل الذرية فان الأهمية التى تعلق على منع العدو من استخدام قواعد قرب شواطئنا أو حرمانه منها مع إمكان الحصول والاحتفاظ بقواعد قرب أراضيه هو ، تظل كما كانت ذات خطر عظيم . والمنطق الذى يؤيد هذا الافتراض يستمد جذوره من خصائص حاملات القنابل الذرية التى تعرف اليوم أو يمكن تقديرها ... كذلك فان القاعدة الأمامية ، إذا حسن اختيار مكانها، تصبح ذات قيمة هائلة بالنسبة للدفاع كتدبير

وقائى آخر ضد قاذفات القنابل بعيدة المدى . ذلك أن مثل هذه القواعد توفر وسائل للحماية الأمامية ، والاعاقة التى تزيد كثيرا من صعوبات تغلغل القاذفات لمهاجمة صوب المناطق الجنوبية بالداخل . وقد تتعرض هذه القواعد ذاتها لهجوم ذرى ، ولكن طالما كانت فى مكانها هذا ، فانه ليس من المحتمل اجتيازها . وفى هذا المجال يمكن تشبيه هذه القاعدة الأمامية بقطع الجنود إذ تصطف أمام الملك فى رقعة الشطرنج : ضعاف لا حول لهم كأفراد ، ولكنهم مع ذلك يبقون الملك آمنا مطمئنا طالما ثبتوا أمامه فى أماكنهم ، وظل هو صامدا من ورائهم » .

و «الملك» هنا هو وال ستريت أو « حى المال فى أمريكا» . أما بريطانيا فهي ذلك «الجندي الامامى».. وهكذا يكون المجد الذي تغدقه عليها استراتيجية الحرب الإستعمارية ، وهكذا يكون الغار الذى تكلل به هامتها . !

الفصل الثالث عشر

الاستعمار العمالي

« وكما أن الشمس سوف تشرق فى الغد ، فان الوقت الذى يدعى فيه حزب العمال لينقذ الأمبراطورية البريطانية من التحلل الذى يتهددها آت لا ريب فيه » .

سير آرثر زيمرمان — الديلى هيرالد فى ٣ ديسمبر ١٩٢٤ .

فى عام ١٩٠٠ ، ظهر كتاب بعنوان « الفابيانية والامبراطورية » Fabianism and Empire ، كان بمثابة الدستور الأول لما عرف بعد ذلك باسم استعمار الفابيان . والنظرية التى يدعو إليها يوضحها البيان التالى :

« إن المشكلة التى تواجهنا هى كيف ينظم العالم على أيدى دول كبرى ذات باع دولى فعلى ، بلغت درجة من التقدم الصناعى والسياسى الداخلى تفوق كثيراً الحالة البدائية من الاقتصاد السياسى التى كان عليها مؤسسو الولايات المتحدة وعصبة مناهضى قانون القمح . إن تقسيم الجزء الأكبر من العالم بين مثل هذه الدول ، هو فى الحقيقة التى يجب مجابهتها ، سواء أكانت مثار تأييد أو تنديد ، قد أصبح مسألة زمن . فاذا كان على بريطانيا أن تغدو مركزا ونواة لإحدى هذه الدول الكبرى فى المستقبل ، أو أن تنبذها مستعمراتها وتطرحها أقاليمها ، وتضمحل إلى حالتها القديمة فلا تزيد عن ان تكون جزيرة صغيرة منعزلة .. فان ذلك كله سوف يتوقف على قدرتها فى حكم الامبراطورية على وجه العموم » .

وقد أثار هذا التبنى الصريح للاستعمار من الهيئة التى تدعى « الاشتراكية » ثورة هائلة وزمجرة عالية من السخط بين أوساط الحركة العمالية فى ذلك الوقت . واستقال رامزى ماكدونالد (وهو الذى اشتهر بعد ذلك بعنف

التدابير التي اتخذتها حكومته ضد الحركات الوطنية في الهند وبورما والعراق» من جمعية الفابيان احتجاجاً على هذه النظرية . ومع ذلك ، فان الفابيانية في الحقيقة ، وكما هي في أكثر أعمالها لم تفعل أكثر من صياغة آرائها والتعبير عن منطق سياسة الاريستوقراطية العمالية والمجموعات المأجورة المتحالفة مع الطبقة الرأسمالية الحاكمة في الظروف الجديدة التي تحيط بعصر الاستعمار . تعبيراً واضحاً خلا من الخجل والحياء .

وقد سبق أن بين ماركس وانجلز في القرن التاسع عشر أن المفتاح الذي يكشف حقيقة الحركة العمالية البريطانية وطبيعتها الخاصة إنما يكمن في ارتباطها بالاحتكار العالمي والاحتكار الاستعماري للرأسمالية البريطانية . وقد أوضحا كيف تملك الفساد « أقلية صغيرة ممتازة » من الطبقة العاملة وقيادتها بسبب مشاركتها مساوىء احتكار بريطانيا العالمي، وكيف أن ذلك كان الأساس الاقتصادي لسياسة « العمال / الأحرار » في التحالف مع الرأسمالية ومعارضة الاشتراكية ، مما دعا انجلز أن يشير الى حزب العمال البريطاني باسم «حزب العمال البورجوازي».ا وقد خاض رواد الاشتراكية الأوائل من أمثال توم مان Tom Mann وكير هاردي Keir Hardie معارك مريرة ضد هذا التسليم للسياسة الرأسمالية والتحالف معها ، فما وهنت عزائمهم ولا تراخت ارادتهم بالرغم مما لاقوه من عنت القيادة ومعارضتها العنيفة ثم من أساليبها الوضيعة الرخيصة .. لهذا استحقت هذه القيادة اسم قيادة « العمال / الأحرار » — دون اسم « العمال » فحسب ، بسبب ترددها وانحيازها إلى الرأسمالية (حيث كان حزب الأحرار البريطاني يمثل البورجوازية)، — وهذا العنت وتلك المعارضة إنما هي مثل ما يلقاه الشيوعيون اليوم في بريطانيا في معركتهم المماثلة مع زعماء الاستعمار العمالي .

« ولم يعش ماركس أو انجلز ليشهدا تلك المرحلة الاستعمارية من الرأسمالية العالمية التي لم تبدأ قبل أعوام ١٨٩٨ — ١٩٠٠ . ولكن الصفة الخاصة

لانجلترا قد أوضحت منذ أواسط القرن التاسع عشر علامتين على الأقل من علامات الاستعمار غير العادية هما : (١) المستعمرات الشاسعة (٢) ربح احتكارى (يرجع إلى حالة الاحتكار فى الأسواق العالمية) .

وفى كلتى الحالتين كانت انجلترا مثلا استثنائيا بين البلاد الرأسمالية ؛ ولكن ماركس وانجلز حللا ذلك الاستثناء ، مبينان بوضوح وعلى وجه التحديد علاقتها بانتصار الانتهازية (المؤقت) فى الحركة العمالية الانجليزية » .

« من كتاب لينين عن الاستعمار والانشقاق فى الحركة الاشتراكية » .

وقد تابع لينين وستالين هذا التحليل ذاته فى القرن العشرين ، وأوليا اهتماماً خاصاً بالخصائص الذاتية للحركة العمالية فى بريطانيا ، وأوضحا كيف أن حركة « الإصلاح العمالى القديم » قد تحولت فى عصر الاستعمار إلى « الاستعمار العمالى » — أو التحالف الصريح بين « الاصلاح » و « الاستعمار » . (الاصلاحيون يسيرون ويحاولون علاج المظاهر الفاسدة للنظام مع بقاء جذوره الحقيقية)

وقد استطرد لينين فى كتابه السابق يقول :

« هناك فى بعض النواحى اتجاه لدى البورجوازية والانتهازيين إلى تحويل حفنة من أغنى الأمم وأكثرها امتيازا إلى طفيليات « خالدة » تعيش عالة على جسم البقية الباقية من الإنسانية ، « يكللها الغار » باستغلال الزنوج والهندوس وغيرهم ، بابقائهم خاضعين لها بمساعدة العسكرية الحديثة ووسائلها الفائقة فى التدمير . كذلك ، فان هناك من الناحية الأخرى اتجاها لدى الكتل التى يزداد الضغط عليها عما سبق ، والتى تتحمل مغارم سوء الطالع الناتجة عن الحروب الاستعمارية ، فى أن تنفض عن كاهلها هذه العبودية وتنقض على البورجوازيه ولسوف يتطور تاريخ الحركة العمالية من الآن فصاعدا وفقا لتطور الصراع بين هذين الاتجاهين : ذلك أن الاتجاه الأول ليس اتجاها عارضا ، إنما هو « مؤسس » على الاقتصاديات . ولقد ضمنت البورجوازية لنفسها « احزابا عمالية بورجوازية » من بين الانتهازيين الاشتراكيين فى جميع البلاد . . . والأمر الجدير بالاهتمام ، هو أن الانحياز الاقتصادى من طبقة العمال الاريستوقراطية صوب البورجوازية قد نضج ليصبح حقيقة واقعة . وهذه الحقيقة الاقتصادية

وذلك التغيير فى العلاقات بين الطبقات سوف يجد تغييرا سياسياً فى شكل أو آخر دون أن يلقى « صعوبة » كبرى . »

ومن هـذا الأساس الاقتصادى الذى سبقت الإشارة إليه ، فان المؤسسات السياسية الرأسمالية الحديثة — الصحافة ، البرلمان ، النقابات ، المؤتمرات الخ — قد خلقت للصفوة « المعتـبرة » والمصلحين ، والوطنيين من الموظفين والعمال مزايا سياسية تقابل المزايا الاقتصادية .

وفى تلك المنـاصب الوزارية السهلة المغرية المريحة أو لجان صناعات الحرب ، وفى البرلمان أو البعثات المختلفة ، وفى هيئات تحرير الصحف « المعتبرة » والتى « تصـدر وتحرر وفقاً للقانون » أو فى مجالس ادارات النقابات البورجوازية « التى تعمل وفقاً للقانون » .. فى كل هذه المؤسسات تجد البورجوازية الاستعمارية من الوسائل مايجـذب ممثلى « أحزاب العمال البورجوازية » ، وتغدق عليهم جزيل العطايا » .

ولقد كتب لينين ذلك قبل أن تخلق « السيوبر اريستوقراطية » . أو مافوق الاريستوقراطية الجديدة التى ابتدعتها الحركة العمالية لتخدم مصالح المحافظين وكبار الإحتـكاريين فى مجالس إدارات الصناعات « المؤممة » ومشـاريع التنمية الاستعمارية ..الخ ، لقاء مستوى من المرتبات والمهايا يعادل مستوى مديرى الشركات الكبرى . وهكذا تسير الحركة العمالية فى بريطانيا بالنظام الذى وصفه لينين إلى درجة لم يكن أحد يحلم به فى أيامه .

إن جميع كتابات الإصلاح ، أو ما يطلق عليه « مدرسة الاشتراكية البريطانية » أو « الاشتراكية المتطورة » أو « الاشتراكية الديموقراطية » — إنما تعتمد بغير استثناء على افتراض دائم هو : الامبراطورية . وكل هذا المورد الذى يمتص من المستعمرات عبر البحار يؤخذ أمرا مسلما به . ولا ينظر إلى المشكلة إلا باعتبارها مشكلة « توزيع » . وكما أعلن تشرشل وقت أن كان وزيرا للخزانة — بكل صراحة — أن الخدمات الاجتماعية يجب أن تعتمد على دخل استثمارات ما وراء البحار ، فان الإصلاحيين

يفترضون نفس الأساس الدائم من أجل خدماتهم الإجتماعية ، ويعلنون أن هذا الدخل إنما يعد أساساً « لرفاهية الدولة » . وعندما يتضح عجز بريطانيا فى ميزان المدفوعات أو عدم دوام هذا الأساس ، فإن الاصلاحيين الذين يجدون أنفسهم فى مأزق من اليأس والإفلاس يهرعون يائسين إلى نفس إجراءات الطوارىء التى يتعارف عليها الرأسماليون فى أوقات المحن والأزمات ، يجرونها على حساب العمال ، كما يوجهون جهودهم المحمومة نحو إعادة بناء أسس الدخولات والاستثمارات الأمبراطورية من المستعمرات . هذا هو تاريخ حكومة العمال الثالثة ، كما يبدو فى قوقعته — مثال كامل لإفلاس الاستعمار العمالى .

واليوم ، وفى هذا العهد الذى يتأزم فيه النظام الاستعمارى ، فإن « الاشتراكية الديموقراطية » أو « الاستعمار العمالى » يخطو قدما نحو « انقاذ الامبراطورية » .

إن مشروعات السياسة الستراتيجية الاستعمارية إنما تتنافى بشكل مباشر مع مصالح الشعب البريطانى فى الأحوال الراهنة ، وتلقى عليه هذه الأعباء الطاحنة ، كما تلوح له بأشباح مخيفة من مستقبل مظلم يحمل فى طياته كل تهديدات الخراب والدمار . لذلك ، فإن مهمة اقناعه أو نيل تأييد كتل الشعب العاملة لا يمكن لحكم الماليين الاستعماريين المطلق أن يقوم بها وحده — بالرغم من رقابته واشرافه الضخم على أجهزة الدعاية الهائلة فى الصحافة والإذاعة والمدارس ..الخ ، لهذا بدت الحاجة ملحة لخلق جهاز خاص يقدر على الدخول إلى قلب حركة الطبقة العاملة والرأى العام الشعبى ، ويقدر على إخفاء أو تشويه حقائق الأمبراطورية والأزمة العميقة التى تعانيها وحقائق تلك السياسات التى يتابعها ويحتمى فى نفس الوقت خلف شعارات شعبية بل « اشتراكية » أحياناً . هذا الجهاز قد وجد غايته فى الدور الذى ينهض به اليوم الاستعمار العمالى فى هذا العهد من تأزم النظام الاستعمارى .

إن الوحدة التي تضم فاشية موزلي ، والمحافظين ، وحكومة العمال في تحبيذ وتنفيذ ومتابعة المشروعات التي ترمي إلى زيادة استغلال أفريقيا ، والاستمرار في حرب الملايو . هذه الوحدة إنما تكشف الدور الذي تنهض به الاشتراكية الديموقراطية في حالتها الراهنة ذات الإتجاه اليميني الواضح والذي يقضي بها أن تكون الداعية الأساسية للاستعمار ، المنفذة لسياسته الاستغلالية في المستعمرات .

وإن الصورة لتتضح أكثر وأكثر إذا استعرضنا بعض مشاهدها الواقعية المؤلمة . . فهذا « أتلى وبيفن » يطلقان النار على أحرار ساحل الذهب ، ويرسلان طائرات السبتفاير وجنود الجورخا المرتزقة وصيادي الرءوس البشرية من الدياك بنشر المذابح في الملايو ، و « بلوم » يعجز الميزانية الفرنسية ويوجه السيف والنار ضد كفاح أحرار جمهورية فيتمنه ولكي يفتح الجحيم أبوابه في البلاد يلقف ثروتها وشبابها ، ويلقف معها ثروة فرنسا وأبناءها . هذه المشاهد تكشف الجوانب الحقيقية « للاشتراكية الديموقراطية » و « الاشتراكية الإنسانية » .

ومع ذلك فانه لا يزال أمامنا أن نفحص بتفصيل أكثر ، الآثار التي ترتبت على تنفيذ سياسة حزب العمال الرسمية في الأمبراطورية ، وذلك للكشف عن جوهر الاستعمار العمالي وأساليبه التي يلجأ إليها للتمويه على الرأي العام وتضليله تحت شعارات « اشتراكية » لها تألقها الشعبي وجاذبيتها الانسانية .

الفصل الرابع عشر

مبررات للامبراطورية

« ألا أن الامبراطورية بعيدة كل البعد عن التفتت، إنها تتجه سريعاً لأن تؤلف قوة جديدة، وتماسكا جديدا . »

فرانسيس وليامز ، التحدى المثلث ، ١٩٤٨

فى عام ١٩٤٨ أصدر مستر فرانسيس وليامز ، الذى شغل منصب السكرتير الصحفى لمستر آتلى ، كتاباً بعنوان «التحدى المثلث» The Triple Challenge ، حاول أن يثبت فيه أن حكومة العمال قد أرست قواعد جديدة لسياسة سارت عليها متحدية سياسة المحافظين فى ثلاث نواحى : (١) سياسة المحافظين الاقتصادية (٢) سياسة المحافظين الخارجية (٣) سياسة المحافظين تجاه المستعمرات . غير أن سوء الطالع لازم المؤلف ، فان صحيفة الديلى تلجراف ، لسان حال المحافظين، أعلنت بكل وضوح أثناء عرضها للكتاب — أن الكلام عن سياسة عمالية جديدة تختلف عن سياسة المحافظين بالنسبة للناحيتين الثانية والثالثة ، أى بالنسبة للسياسة الخارجية والاستعمارية — ليس إلا هراء .. ذلك أنه لا يوجد بينهما أى اختلاف .

*

والواقع أن نظرة «الاشتراكية الديموقراطية» أو «الاستعمار العمالى» إلى مسألة المستعمرات تجد لها تعبيراً نظرياً مستمراً فيما يصدر من الكتب أمثال « مقالات فابيانية عن المستعمرات » «Fabian Colonial Essays» التى ساهم فيها مستر كريتش جونز — وزير المستعمرات فى حكومة العمال — وغيره ، ومثل كتاب الدكتورة ريتا هيندن عن « الامبراطورية وما بعدها » «Empire and After» ، فضلا عن المطبوعات العديدة التى يصدرها

مكتب جمعية الفابيان لشئون المستعمرات ، وهو الذى يقوم على تبرير السياسة الاستعمارية لحكومة العمال — أو بمعنى آخر سياسة الاستعمار فى المستعمرات .

إن المحاولات المضنية تبذل باستمرار من أجل خلق «نظرية اشتراكية استعمارية» و «سياسة اشتراكية استعمارية» ، والخروج بهذه النظرية «الخاصة» والسياسة «الجديدة» إلى الرأى العام فى كل من البلاد الاستعمارية والبلاد المستعمرة .

☆

ولكن هل يوجد فى الحقيقة مثل هذه النظرية الاستعمارية الخاصة للاشتراكية الديموقراطية .؟ إن أى دراسة موضوعية للحقائق تبين أن مثل هذه التفرقة بين نظرية وسياسة الاشتراكية الديموقراطية تجاه المستعمرات ، وبين النظرية والسياسة الاستعمارية — عامة — تفتقر إلى أسباب وجيهة وأسس صلبة متينة ، بل انهما على العكس من ذلك يتفقان فى مضمونهما تمام الاتفاق .! إن كل ما فى الأمر ، أن الاستعمار الحديث قد أضفى على سياسته الأصلية رتوشاً وألواناً جذابة ، فبدت فى أثواب «تقدمية» و «اشتراكية» زاهية . !

ويكفى لتوضيح ذلك ، أن نعرض الأسس الرئيسية التى تقوم عليها دعاية الاشتراكية الديموقراطية وتقدم بها سياستها الاستعمارية ، وهى :

(١) إن كلا من الاستغلال الرأسمالى والاستعمار ينتميان إلى الماضى ، وان سياسة جديدة مستنيرة تطبق الآن فى المستعمرات .

(٢) إن السياسة الاستعمارية الجديدة تهدف إلى خير شعوب المستعمرات ، وأنها ترمى إلى النهوض برسالتها فى تمدين هذه الشعوب عن طريق :

ا — أعدادها للحكم الذاتى

ب — معاونتها على تنمية انتاجها ، ورفع مستواها الاجتماعى والثقافى .

(٣) ان السياسة الاستعمارية الجديدة لاتجنى أى فائدة من المستعمرات، بل ان الحكومة البريطانية تنفق عليها الأموال الطائلة لأجل منفعتها ، وأن ما تخسره من هذه الأموال لا يعد شيئاً بجانب الواجب الانسانى الذى تقوم به تجاه هذه الشعوب . .

أى جديد فى هذا الكلام .؟

اننا نستطيع أن نجد لجميع هذه المبررات والحجج التى يعرضها اليوم كريتش جونز وهربرت موريسون وغيرهما من دعاة الفابيانية ، ما يماثلها من تصريحات لأوليفرستانلى وزير المستعمرات المحافظ : معنى مقابل معنى وكلمة مقابل كلمة . !

إن كلا من الحجج التى يتذرع بها الاستعمار العمالى ، والمحافظون، حجج متماثلة متشابهة . إنما هو النفاق .. فى المعنى وفى التعبير . وقد يصح أن نورد هنا ما كتبه انجلز فى كتابه «أصل العائلة « The Origin of the Family عن نفاق الطبقة الحاكمة :

وكلما ازداد تقدم المدنية ، كلما اضطرت إلى ستر الشرور التى تخلقها وبحكم الضرورة .. تحاول أن تسترها بدثار من الحب والإنسانية ، بل لعلها تلجأ إلى الاعتذار عنها أو انكارها — وباختصار ، فانها تحتاج إلى استعمال نوع من النفاق تتعارف عليه فى هذه المرحلة من تقدمها ، نوع لم يكن معروفا فى أشكال المجتمع السابقة ، بل لم تعرفه المراحل الأولى من تطور المدنية . ويبلغ هــذا النفاق الذروة حينما يصل فى ادعاءاته إلى . . أن : استغلال الطبقة المقهورة على يد الطبقة الاستغلالية ، إنما يجرى — بكل بساطة — لمنفعة الطبقة المقهورة ذاتها فحسب : وأنه إذا قصرت الطبقة المقهورة عن ادراك ذلك ، وأفضى بها هذا التصور إلى الثورة ، فان هذا لا يدل إلا على أعظم درجات إنكار الجميل الذى يسديه إليها مستغلوها المحسنون »

كذلك ، فاننا إذا استعرضنا أهم الادعاءات التى يرددها وزراء حكومة العمال ، والرسميون من حزب العمال ، عن سياستهم الامبراطورية ، فإننا نلاحظ نغمات مألوفة تتكرر باستمرار دون ملل أو كلل . ومع ذلك ،

فكثيراً ما تتعارض هذه النغمات و تتناقض — وهذه ظاهرة تؤكد الحقيقة التى تكمن وراءها ، وتستشف من أساليبها وتراكيبها .. إنها كالمخطىء يثقله ضميره ، أوكالمنافق يحاول أن يستر ألاعيبه .. هى محاولة لتلمس الأعذار دون أن تكون سعياً جدياً للمحاجاة والاقناع . ولبيان ذلك ، فقد يكون من الجدير أن نعرض لأهم هذه النغمات المتميزة .

النغمة الاولى : « نهاية الاستعمار » . « لا يوجد استعمار » .

وهذه أكثر النغمات شيوعاً (ومن الحق أن يقال أن كلا من الجنرال سمطس والاستعماريين المحافظين يشتركون أيضا فى ترديدها . !) ويمكن أن نضرب لها الأمثال من بعض تصريحات مستر أتلى أو بيفن : رئيس الوزارة العمالية ووزير خارجيتها الأول .!

فى ٧ يوليه ١٩٤٩ ، ألقى المستر اتلى خطابا فى مانشستر هاجم فيه خطر الشيوعية قائلا :

« دعونى أعطيكم مثالا آخرا لنفاق الشيوعية . أن الشيوعيين مترمون باتهام حزب العمال بأنه حزب استعمارى .

لقد كان علينا خلال هذه الأعوام أن نجابه قرارات خطيرة تخص الكومنولث البريطانى .

لقد قررت بورما أنها ترغب فى أن تترك الكومنولث . لقد أسفنا لذلك ولكننا تقبلنا ذلك القرار .

ورغبت الهند وباكستان فى أن يحكما أنفسهما بحرية ... وقد وافقنا ، ونفذت رغباتهما بالعقل وكذلك الحال مع سيلان التى أصبحت الآن عضوا فى هذه الجماعة العظيمة من الامم تتمتع بكل ميزات العضوية .

لقد سلمنا إلى هذه الامم سيادتها ، بكل حريتنا . أن شيئاً من هذا ليس له نظير من قبل » .

غير أنه لم يكد تمضى ثمانية وأربعون ساعة على تصريح أتلى هذا الذى نبذ الاستعمار ، حتى كانت الحكومة تتقدم فى ٥ يوليه ١٩٤٩ إلى مجلس

العموم الساخط بطلب اعتمادات إضافية مقدارها ٢١ مليون من الجنيهات محملة بذلك الميزانية المثقلة أعباء جديدة متزايدة . وتضمنت هذه الاعتمادات الإضافية البنود التالية :

الملايو	٦ر٠٠٠ر٠٠٠	(زيادة فى نفقات العمليات العسكرية)
بورما	١١ر٢٥٠ر٠٠٠	(تعويضات للاحتكارات البريطانية)
برقة		
طرابلس		
الصومال		
أريتريا	١ر٥٠٠ر٠٠٠	
بورنيو	٦٠٠ر٠٠٠	(لشركة شمال بورنيو البريطانية)
شرق الاردن	٥٠٠ر٠٠٠	(إعانة للملك عبدالله والفرقة العربية)
الشرق الأوسط	٢٤٥ر٠٠٠	
اليونان	١٤٥ر٠٠٠	(طائرة للحكومة اليونانية)
	٢٠ر٢٤٠ر٠٠٠	جنيه استرلينى

هكذا ، فانه من بين الـ ٢١ مليونا من الاعتمادات الإضافية ، علاوة على ما سبق الموافقة عليه من قبل ، خصص مبلغ ٢٠ مليونا لمواجهة نفقات الامبراطوريه وتعهداتها العسكرية ، فى أبعد بقاع العالم عن الجزيرة البريطانية ذاتها . أن دولة تزعم — بلسان رئيس وزرائها — أنها قد نبذت الاستعمار ثم تخصص مثل هذه الأموال الطائلة والأعباء الجسيمة التى تنوء من حملها ميزانيتها المثقلة ... لا ريب أنها تفعل ما تنكر ، وتبطن مالا تعلن .

فإذا تركنا مستر اتلى وتوجهنا إلى وزير خارجيته مستر بيفن ، فاننا نجده فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٨ يخاطب الاتحاد الوطنى للمنتجين قائلا :

« لقد توقفنا عن أن نظل جنسا استعماريا ؛ إننا لا نسيطر على أحد . » !

غير أنه يستطرد فى نفس خطابه يرسم برنامجه المتواضع وهو كما ننشره

له الديلي هيرالد (صحيفة حزب العمال — مميزة فقراته منه ببنط خاص نضع تحته خط) :

« لقد كنت . ولا زلت أومن بأننا :

إذا استطعنا تنظيم أوربا الغربية، بمالها من علاقات مباشرة بالشرق الأوسط ،

إذا استطعنا استخدام الموارد العظيمة لأمبراطوريتنا الاستعمارية فى أفريقيا ،

إذا استطعنا تهيئة التعاون مع دومينيتنا العظيمة اتحاد جنوب أفريقيا ،

إذا استطعنا تهيئة أمورنا بشكل سليم مع باكستان والهند ،

إذا استطعنا الاحتفاظ بمركز سليم فى جنوب شرق آسيا ،

أذا استطعنا بذل المعونة الصحيحة من أجل إعادة أحياء الصين ،

فاننا نقدر بقليل من التوجيه والتخطيط أن نحتل مركزاً يتيح لنا بشكل من الأشكال أن نكون عاملا عظيما فى حفظ التوازن بين الشرق والغرب ، مهيئين الاداة الصحيحة لاستقرار السلام والرفاهية فى العالم . »

«الشرق الأوسط» ،«امبراطوريتنا الإستعمارية فى أفريقيا» ، «باكستان والهند» ، « جنوب شرق آسيا » ، « الصين » . كل هذا .. لا ريب أنه من الواجب عدم الخلط بين نبذ الاستعمار وبين العزلة والتخلى عن التعهدات فى جميع أرجاء العالم . !

أما المستر الكسندر، وزير الدفاع ، فقد أوضح لمجلس العموم فى ٣ مارس ١٩٤٩ مضمون هذه التعهدات فى شيء من التفصيل ، فقال :

« علينا أن نحتاط لمواجهة المخاطر . بما فى ذلك هونج كونج والملايو .

علينا أن نفكر فى المركز المضطرب بالشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط .

ولا بد من الاحتفاظ بتعهداتنا فى اليونان .

ويجب الاحتفاظ بقوات الاحتلال فى ألمانيا والنمسا وتريستا .

كما يجب أن نرقب التطورات فى شرق وغرب أفريقيا ، وفى أمكنة قد تبعد الى هندوراس ، أو إلى أقصى الجنوب » .

لا عجب إذن أن تضطر حكومة العمال ، إزاء هذه التعهدات ، وبالرغم

من أنها نبذت الإستعمار ، أن تحتفظ بسياسة التسلح و تصل باعتماداتها عام ١٩٤٩ إلى ستة أضعاف — أو ما يوازى ثلاثة أضعاف القيمة الحقيقية — ميزانية بريطانيا قبل الحرب ، تحت حكم المحافظين الذين كانوا لا يزالون يحتفظون بالإمبراطورية ، ولا يفرطون فيها بمشيئتهم كما زعم أتلى . !

وإذا عدنا إلى المستر أتلى نجده ينهض فى مأدبة عمدة لندن التى أقيمت فى نوفمبر ١٩٤٧ ، ليعارض ما وجهه السوفييت من نقد « لأعضاء حكومة جلالة الملك » واتهامهم بأنهم « استعماريون » ، ويشير إلى الحكم الذاتى فى الهند ، وبورما ومالطة لتأييد كلامه ، ويستطرد قائلا :

« . . وبالرغم من هذه الحقائق فإن من الغريب حقا أن يظل الرسميون والصحفيون الروس سادرين فى اتهامهم لبريطانيا بأنها دولة استعمارية .

إذا كان هناك استعمار فى العالم اليوم — وأعنى بالاستعمار هنا خضوع شعوب أخرى للسيطرة السياسية والاقتصادية لدولة قوية — فمن المؤكد أن مثل هذا الاستعمار لا يوجد داخل الكومنولث البريطانى . » .

ولعل من الأوفق هنا أن نقول أن المستر أتلى كان يلقى خطابه فى « مانشان هاوس » التاريخى فى حضور أقطاب السيتى (حى المال والأعمال فى لندن) الذين جنوا ثرواتهم وبنوا سلطانهم من استغلال المستعمرات . بل ان ذلك الطبق التقليدي الذى تتعالى به هذه المأدبة الكلاسيكية قد صنع من ذهب خالص .. صب من خلاصة استعباد الأفريقيين وعرقهم ودمهم .. (وعمال مناجم الذهب فى جنوب أفريقيا ـ الذين ينتجون ٤٣ مليوناً من الأرباح التى تذهب إلى جيوب المستعمرين ـ لا يتقاضون إلا شلنين وخمسة بنسات كل يوم . . وحينما جرءوا على الإضراب عام ١٩٤٦ ، حوصروا وأطلقت عليهم من النيران ما اضطرهم إلى الالتجاء إلى المناجم والاعتصام بها : وكانت النتيجة — قتل العديد منهم والقبض على المئات) .

ولا ريب أن المستر أتلى الذى يزهو بضمير نقى مفعم بالفضائل والأعمال

الصالحة .. ذكرهذه المآسى . . عند خروجه من ذلك البناء التاريخى القديم ، وعندتطلعه إلى الطريق ، وإلى تلك الديار العتيقة المنيعة التى تسكنها تلك الاحتكارات العظيمة التى تصرخ بالاستغلال الاستعمارى ـ ديار شركة الزيت الدخان الإمبراطورية ، وشل الهولندية الملكية ، ويونيليفرز ، ومناجم الانجليزية الإيرانية ، والذهب المتحدة . .

ولكن الاستعمار البريطانى غير موجود بطبيعة الحال . إنه ليس إلا حلماً من تلك الأحلام التى تداعب أولئك الشيوعيين المتشككين . !

النغمة الثانية : نهاية « الاستعمار القديم » : « لا يوجد استغلال »

وهى نغمة معدلة للنغمة الأولى . وكتاب داعية العمال Labour Speakers Handbook لعام ١٩٤٩/٤٨ يعلنها صريحة فى نصه :

« لقد نبذنا النوع القديم من الاستعمار الرأسمالى فى جميع المناطق التى تقع تحت إشرافنا » .

كذلك يصرح مستر هربرت موريسون فى مؤتمر المستعمرات الأفريقية الذى عقد فى أكتوبر ١٩٤٨ ، بقوله :

« يجب أن نمحى كلمة « استغلال » . ان الأمر لم يعد مسألة استغلال رأسمالى أومسألة استعمار . »

ومع ذلك ، ففى نفس هذا العام — ١٩٤٨ — جنت شركة أفريقيا المتحدة ، بمعاونة حكومة العمال ، أرباحا خيالية بلغت ٢٥٠٠٠٠٠٠ من الجنيهات ، طبقاً للبيانات التى نشرت عنها . كذلك حققت شركة البترول الانجليزية — الإيرانية ، التى تعد الحكومة البريطانية من أكبر المساهمين فيها ربحاً تجاريا قياسيا بلغ ٧٠٠ر٨٠٤ر٥٠ من الجنيهات — مقابل ٩٣٩ر٤١٢ر٣٣ عام ١٩٤٧ — مفضية بذلك إلى ربح خاص للشركة الأصلية

قدره ٢٤٠٦٤٩٢٠ من الجنيهات بينما لا يزيد رأس المال الأصلى عن ٣٥٨٤٣٧٥٢ من الجنيهات . ! وبالمثل ، زادت شركة روكانا للنحاس توزيعات أسهم مستثمريها المحظوظين إلى ١٠٠٪ مقابل ٦٠٪ عام ١٩٤٦ .

على أننا نحب أن نوفى مستر موريسون حقه . إنه يطمح إلى « الغاء كلمة إستغلال » ، وهو يرغب فى أن يضم هذه الكلمة الذميمة إلى متحف الماضى القديم الشرير . ولا ريب أن طموحه هذا ، ورغبته تلك ، جديران بالتسجيل ، خليقان بالتنويه .. ولكنه بطبيعة الحال لا يقصد أن يبدل من واقع الأمر شيئاً كثيراً أو قليلا . ! فالاستغلال الرأسمالى والاستعمار يستمران فى طحن شعوب المستعمرات ، بل أنه هو نفسه . وزملاؤه أعضاء حزب العمال، هم الذين أعلنوها حربا عنيفة على حق هذه الشعوب فى التحرر والديمقراطية ، وأرسلوا الدبابات والقاذفات تحرق القرى الآمنة . . فى ذات الوقت الذى كان يتشدق فيه عن نهاية الاستعمار .

النغمة الثالثة : « الامبراطورية القديمة الطيبة » والاحتفاظ بالامبراطورية

وهذه نغمة مغايرة حقاً للنغمتين السابقتين . ويتردد صداها فى كثير من المناسبات الأخرى، حينما يقوم وزراء حكومة العمال أنفسهم ليعلنوا بصوت عال وباهتمام بالغ وجدية فائقة ، أنهم ليسوا أقل حرصا أو إخلاصا للامبراطورية «غير الموجودة» ، وأنهم مصممون كل التصميم على الإحتفاظ بها . إن هربرت موريسون نفسه يعلن فى يناير ١٩٤٦ :

> « أننا أصدقاء كبار للامبراطورية القديمة الطيبة » وأننا لنزمع الوقوف بجانبها . »

إن هذه الكلمات تكاد تكون صدى لتصريح ج. ه. توماس الشهير

«اننا نحب امبراطوريتنا» الذى أفضى به عند قيام أول حكومة عمالية. ولقد وضعت كلمات موريسون هذه رجال مكتب الفابيان للمستعمرات «ذوى النيات الإنسانية الاستعمارية» فى مأزق حرج وضيق شديد مما اضطرهم أن يصدروا إزاءه بياناً موقعاً عليه من الرئيس والسكرتير . . جاء فيه :

« إذا كان لهذه الكلمات غير المسئولة التى صرح بها هربرت موريسون أثر فى الحكم على سياسة حزب العمال كله ، فلا شك أن ذلك مما يحط من عملنا ، ويجعل اخلاصنا مدعاة للسخرية ، ويتهم مهمتنا بالنفاق . اننا نرجو أن تسنح الفرصة لمستر موريسون ليصحح وجهة النظر العالمية تجاه خطابه ، حتى لا يدمر العمل المضنى الذى ينهض به بثيتنا من أجل اقناع ملايين الهنود والافريقيين المعادين والمتشككين فى أننا لسنا جميعا من المنافقين والكذابين » (نيوستيسمان آند نيشان ، ١٩ يناير ١٩٤٦) .

ولاريب أنه يمكن ملاحظة ، أن أعمال الاستعماريين من كبت واستغلال لا تثير أى نوع من الاحتجاج ، ولكنها الأقوال فقط التى تثير ثائرة أولئك الذين ينهضون بالمهمة «المضنية» ، إذ تزيد من صعوبة اقناع «ملايين الهنود والأفريقيين المعادين والمتشككين» وجرهم إلى عجلة الاستعمار وربطهم بأغلاله .

الثغرة الرابعة : «المهمة المقدسة» و «رسالة المدنية»

إن العمل «المضنى» الذى ينهض به أنبياء الانسانية الجدد ، المتلمسون الأعذار للامبراطورية ، قد أصبح بحاجة إلى استخدام أساليب مغايرة لشعارات توماس أو موريسون البالية «اننا نحب امبراطوريتنا» أو «الامبراطورية القديمة الطيبة» .. فى سبيل الاحتفاظ بالامبراطورية .

ولقد كان من الضرورى أن يجدوا بديلا للشعار المألوف الذى كانت تروج له دعاية المحافظين للاستعمار ، وهو شعار «مهمة الرجل الأبيض» . وهم فى ردهم على الانتقادات التى يوجهها إليهم المعارضون لفكرة الاحتفاظ

بالامبراطورية يصرون كل الإصرار على اعتبار « تحطيم » الامبراطورية (وبمعنى آخر تحرير شعوب المستعمرات) جريمة كبرى وخطوة رجعية ، فهى فى رأيهم « خيانة للمهمة المقدسة » التى تضعها تلك الشعوب المتأخرة التابعة فى أعناق حماتها البريطانيين الصالحين ! ويصرح جورج لانسبرى منذ قديم أنه « ليس هناك من سبب يدعو إلى تحطيم الامبراطورية البريطانية» ، فى حين يضع جون هويتلى الوزير العمالى السابق نفس هذا المعنى فى قوله «إنى أعارض أى سياسة تهدف إلى تحطيم الامبراطورية . » ويسير مستر كريتش جونز على ذات الدرب فيكتب فى مقدمة للمقالات الفابيانية عن المستعمرات ، فى عام ١٩٤٤ يقول :

« إن الاشتراكيين ... لا يمكنهم أن يصموا آذانهم عن الاستماع إلى شعوب المستعمرات ، وينبذوا مسئولياتهم تجاه الممتلكات البريطانية بسبب نوع من الاتجاه العاطفى نحو «التحرير» أو «الحكم الداخلى» . إن التخلى عن الأمبراطورية الاستعمارية بمثل هذه الطريقة ليعد عبثا به خيانة لهذه الشعوب ولمهمتنا المقدسة . يجب أن تكون المستعمرات الشغل الشاغل لاهتمام الاشتراكيين ، أما الرجوع إلى الماضى ، من حيث كيفية امتلاكها ، أو مظاهر الاستعمارية الأنانية أو ذلك الاستغلال البشع حقا الذى قاساه أهلها . . كل ذلك لا يجب أن نحفل به كثيرا » .

وهنا ، يجب أن نقف وقفة طويلة ، لنلاحظ أنهم يرجعون الاستعمار وكل آثامه إلى الماضى . انه يخص الماضى فحسب ، أما الحاضر فلا يوجد استعمار (١) .

---

(١) من الأمثلة البديعة ذات الدلالة الساخرة والتى تحاول اقصاء الاستعمار والاستغلال إلى « الماضى » ، ما كتبه جيلبرت ماك اليستر فى الديلى هيرالد ، صحيفة حزب العمال الرسمية ، عام ١٩٤٩ :

« ربما وجدت خلال الخمسين عام الماضية ، فى مكان أو آخر ، حالة منعزلة تمثل استغلالا وقع للافريقيين الوطنيين ..! »

غير أن مستر كريتش جونز يعترف بصعوبة التفرقة بين هذه السياسة وسياسة المحافظين الاستعمارية فيقول :

« كثيرا ما يكون الخط الفاصل بين الاشتراكيين وغيرهم زائفا أو شاردا فى خضم العمل الانشائى الذى تقوم عليه سياسة المستعمرات اليوم » .

على أنه يخلص فى نشوة المنتصرين ليقول :

« إن الفرار إلى فلسفة لينين أو « الرهبنة الاشتراكية » لن يهىء تغذية أفضل ، ولن يعاون على حصر الماشية فى بقعة من الغاب تمرح فيها ذباب التسى تسى » .

وهكذا فإن هذا النظام الذى يعتمد على سلب موارد شعوب المستعمرات وخفض مستواهم المعاشى ، والوقوف فى وجه تقدمهم الاقتصادى هو نفسه الذى يزعمونه بديلا « انشائياً » لتلك السياسة اللينينية التى استطاعت فى مدى جيل واحد من الزمان أن تحول أكثر الشعوب تأخراً فى وسط آسيا إلى أعلا مستويات التقدم الصناعى والثقافى القائم على الحرية الكاملة والمساواة التامة .

وأخيراً .. فلعل من الطريف أن نقتطف هنا بعض ما كتبه ايفور مونتاجو Ivor Montagu فى مجلة « ليبر مانثلى » Labour Monthly يسخر من هذه القداسة التى يخلعها الأوربيون الغزاة على أسلوبهم حينما

= وفى قوله فى فقرة أخرى :

« إذا كانت أى حكومة بريطانية بعد نحو عشرين عاما ستسلم بنداء « أفريقيا للافريقيين» البراق ، فليس لدينا الحق الآن فى أن نسمح للبريطانيين الذين يعتزلون الخدمة فى استثمار أموالهم بشراء مزرعة ما فى كينيا مثلا» !

(فهو ينكر الاستغلال أولا ، ثم يشفق على الأموال البريطانية أن يتهددها أى خطر مستقبل !)

يتحدثون عن رسالتهم فى «تمدين» شعوب المستعمرات، و «الدور المقدس» الذى ألقوه على عاتقهم يقول :

« إن الإنسان يعرف بالطبع أن الأوربيين غير مدفوعين بالانانية أو حب الأثرة ، فهم يفكرون فى خير ما يستطيعون القيام به ، وهم يشعرون شعورا عميقا بمسئوليتهم كأوصياء ، كما أوضح مستر بيفن نفسه .

أن جميع الحكام الأوربيين وحكوماتهم فى كل الانحاء قد وصلت إلى نفس النتيجة — أليس هذا غريبا . ! — وهى أن أجدى الطرق لرعاية مصالح رعاياهم القصر من الأفريقيين تتطلب أن يتمتع أوصياؤهم بأفضل الأراضى ، وأفضل الوظائف ، وأفضل نوع من التعليم والخدمات الصحية ، وبمستوى من المعيشة يصل — بالقياس إلى مستوى الأهالى — إلى أعالى السماء . »

النغمة الخامسة : الخط التمهيدي لسياسة العمال الاستعمارية :

الامبراطورية ضرورية للمصالح الاقتصادية للعمال البريطانيين

فى نفس الوقت الذى يرتدى فيه دعاة الامبراطورية من الاستعماريين مسوح الخير وثياب الأوصياء ، لا ينسى وزراء العمال أن يعلنوا فى خطبهم وتصريحاتهم مقاصدهم الفعلية فى استغلال المستعمرات استغلالا اقتصادياً .. وكبيرهم الراحل مستر بيفن الاستعمارى العمالى العتيق أبرز مثل لذلك ، فان خطبه وتصريحاته تتضمن جميع اتجاهات العمال الاستعمارية بكل مظاهرها الكلاسيكية الفظة وصراحتها الكاملة فى تحديد المصالح الاقتصادية التى يزعم أنها تعود على الطبقة العاملة فى بريطانيا من جراء اتباع هذه السياسة الاستعمارية واستمرار استغلال المستعمرات : فهو يعلن فى البرلمان يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ :

« انى على غير استعداد للتضحية بالأمبراطورية البريطانية ، ذلك انى أعلم أن سقوط الامبراطورية البريطانية . . يعنى هبوط مستوى المعيشة فى دوائرنا (الانتخابية) هبوطا بالغا » .

ثم يعلن ذلك مرة أخرى فى خطابه البرلمانى فى ١٦ مايو ١٩٤٧ ، مع الإشارة إلى المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط فيقول :

« إن على حكومة جلالة الملك أن تتابع اهتمامها المستمر بهذه المنطقة ، طالما كانت مصالحنا الاقتصادية والمالية فى الشرق الأوسط ذات أهمية فائقة لدينا .. فاذا ضاعت منا هذه المصالح ، فان أثرها سيكون عميقا على هذه البلاد ، مما يؤدى إلى خفض لمستوى المعيشة لدرجة كبيرة .. إن الاستثمارات البريطانية فى الشرق الأوسط لم تتفق مع مصالح شعوبها فحسب ، بل إنها تساهم مساهمة فعالة فى رفع أجور الطبقة العمالية فى هذه البلاد . »

وهكذا تنكشف النظرة الكلاسيكية للاستعمار العمالى ، وانها لتنفضح دائماً كلما سلطت عليها أضواء الحقيقة المادية والواقع الثابت .

إن مثل هذه الحجة الخاطئة المغرضة — التى يتذرع بها — دون خجل — دعاة الاستعمار ، ويحاولون بها تبرير اتجاهاتهم الاستعمارية فيوهمون الطبقة العاملة بأن مستواها المعاشى يتوقف على استمرار هذا النهب الإجرامى لموارد المستعمرات واتصال استغلال قواتها العاملة دون مبالاة بأحوالها البائسة التى يفضى إليها هذا النهب وذلك الاستغلال . . مثل هذه الدعاوى السقيمة هى التى تعطى دليلا كافياً على الهوة السحيقة التى تردت فيها بريطانيا ، وهى التى تظهر عمق الأزمة التى تمسك الآن بخناقها .

على أن هذه الأسطر القليلة من الحجج المتناقضة المتنافرة غير المتماسكة إنما تمثل لب الدعاية التى يذيعها ويعتمد عليها الاستعمار العمالى .

ولقد كشفت الأيام عن مدى تمسك حكومات العمال بهذه الاتجاهات من اللحظة الأولى التى تتولى فيها مقاليد الحكم فى بريطانيا . ولا ريب أن أوضح ما يظهرها إنما يتمثل فى ذلك الهجوم الانقسامى من جانب مؤتمر اتحاد العمال البريطانى — تحت لواء قيادته الحالية — ضد الاتحاد الدولى لنقابات العمال ، وهو الاتحاد الذى وحد لأول مرة شمل ممثلى العمال

النظاميين دون تفرقة فى العنصر أو اللون ، فضلا عما أسداه من معاونة عملية لتنمية الحركة العمالية النقابية الناشئة فى بلاد المستعمرات .

لقد قادت حكومة العمال الأولى عام ١٩٢٤ الحملة ضد الحزب الشيوعى فى الهند ، التى تمثلت فى قضية تآمر كونبور Cawnpore كما أصدرت أوامرها إلى قاذفاتها الجوية بالقاء القنابل على شعب العراق حينما انتقض ثائراً يطلب حريته واستقلاله .

وعادت حكومة العمال الثانية ٢٩ / ١٩٣١ تحارب الحزب الشيوعى الهندى ، مباركة قضية تآمر ميروت Meerut ضده ، وألقت القبض على ٦٠,٠٠٠ من الوطنيين الهنود أثناء عصيانهم المدنى الشهير . ثم أضافت إلى أمجادها اكليلا آخرا تنزف منه دماء شعب بورما حين حاولت اخضاع ثورته العارمة بقسوة المتعطش إلى الدماء . .

ثم لم تأل الحكومة العمالية الثالثة جهدا منذ عام ١٩٤٥ ، فى مناهضة الحزب الشيوعى فى الهند ، ومحاربة حركة الطبقة العاملة فى هذه البلاد . . ولم تنس أن تضيف إلى أمجادها الدموية اطلاق النيران على أحرار ساحل الذهب ، ومحاولة كبت بقية حركات التحرير فى أفريقيا بتدابيرها الوحشية المعروفة . . كل ذلك بجانب مجدها الأعظم الذى لا تزال نيرانه مستعرة فى حرب الملايو (١) .

ومثل هذه الأمثلة القليلة تبين إن سياسة حكومات العمال المختلفة إنما تتجه إلى الاحتفاظ بجوهر النظام الاستعمارى القديم ، سواء اتصلت بالأمور الداخلية فى بريطانيا ذاتها ، أو فى الخارج .

ومما يؤيد ذلك تأييداً كاملا ، ما تضمنه مشروع السنوات الأربع

---

(١) ولم تكن سياسة الحكومات العمالية تجاه القضية الوطنية فى مصر تختلف مطلقاً عن سياسة المحافظين الاستعماريين ، بل لعلها كانت أكثر منهم استمساكا بها ، وتعلقاً بأهدابها (المترجم)

الاقتصادى (٤٩ — ١٩٥٣) الذى تقدمت به الحكومة البريطانية إلى منظمة مشروع مارشال « منظمة التعاون الأوربى الاقتصادى » فى ديسمبر ١٩٤٨ .. فهو لا يخفى أنه « يعتمد فى انعاش البناء الاقتصادى وموازنة المدفوعات البريطانية » على زيادة استغلال المستعمرات . وهو يعلن « أن المشروعات الموضحة ، إنما تتطلب ضرورة ازدياد مساهمة المستعمرات فى إعادة بناء أوربا زيادة كبيرة » . أما مدى هذه « الزيادة الكبيرة » فهو يتضح بدرجة كافية من الجداول التى أرفقت بتلك الوثيقة وهى تبين المشروعات التى رسمت لزيادة انتاج المواد الخام الهامة فى المستعمرات .

جدول يبين تقديرات المواد الخام فى المستعمرات ومشروعات زيادة إنتاجها
(مقدراً بألوف الأطنان)

	١٩٣٦	١٩٤٦	١٩٥٢/١٩٥٣ (تقديريا)	الزيادة المقدرة بالنسبة لعام ١٩٤٦
السكر	٩٨٠	٨٩٥	١٤٠٠	٥٦٪
المطاط	٤٠٠	٤٣٥	٨٣٠	٩٠٪
القصدير	٧٨	٥ر٢٧	٥ر٩٤	٢٤٣٪
النحاس	١٥٨	٢٠٢	٣٥٦	٧٦٪

فعلى المطاط أن يزيد انتاجه إلى أكثر من ضعف مستوى قبل الحرب، وعلى إنتاج القصدير أن يرتفع إلى أكثر من ثلاثة أضعاف مستوى قبل الحرب ، وعلى النحاس أن يصل إلى ضعف ما قبل الحرب . كذلك ، فقد تضمن التقرير « مضاعفة شركات البترول البريطانية لإنتاجها بالنسبة لعام ١٩٤٧ » .

على أن الأمر الذى يسترعى الانتباه أيضاً فى مشروع السنوات الأربع هذا « للانعاش الاقتصادى » هو ما افترض من زيادة كبيرة فى « الدخولات غير المنظورة » . وتمضى الوثيقة لتعلن « أن من المنظور أن تساهم صافى الدخولات غير المنظورة مساهمة كبيرة جداً فى تحقيق أهدافها » . ويبين الجدول التالى مدى هذه المساهمة « الكبيرة جداً » :

صافى الدخولات غير المنظورة
(بملايين الجنيهات)

١٩٤٧	٤٨ — ١٩٤٩	٥٢ — ١٩٥٣
(الأسعار الجارية)	(الأسعار المقدرة فى البرنامج)	
— ١٩٣	+ ٣٥	+ ٢٦٣

وهكذا ، فقد قدر أن تقفز صافى الدخولات غير المنظورة بين أعوام ٤٨/١٩٤٩ و ٥٢/١٩٥٣ إلى سبعة أضعافها . وهذه هى الوسيلة البسيطة التى افترضت — على الورق — من أجل « حل » أزمة بريطانيا وعجزها . ويتبقى بالرغم من ذلك ، عجز فى الدولارات ، تعلن الوثيقة عنه فى جذل واطمئنان أنه يمكن تغطيته بدخولات بقية منطقة الاسترلينى من الدولارات — أى أنها تعود مرة أخرى لتعتمد على الامبراطورية الاستعمارية . !

*

هذه المشروعات التى تعتمد فى حل مشاكل بريطانيا الاقتصادية على أساس زيادة استغلال المستعمرات ونهبها لا يمكن أن تحقق أهدافها . . ذلك أن الأساس الذى تعتمد عليه يتداعى من تحتها ، بل إن انهياره كان مستمراً أثناء رسم هذه المشروعات . والنتيجة النهائية أن العمال البريطانيين هم الذين يتحملون العبء الفادح . ويدفعون الثمن الغالى الذى يتمثل فى :

١ — فداحة النفقات عبر البحار مما يثقل كاهل الميزانية ؛

٢ — التضحية بالتنمية الداخلية على حساب التسلح وحروب المستعمرات ؛

٣ — الخضوع والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية ، والاعتماد عليها ؛

٤ — ازدياد عمق متاعب بريطانيا الاقتصادية تلقائياً ، والهجوم على الخدمات الاجتماعية ومستوى المعيشة فيها .

إن إفلاس الاساس الاقتصادى للاستعمار فى هذه المرحلة الحالية ، انما يمهد الطريق لإفلاس الدور الذى تقوم به الاشتراكية الديموقراطية فى حركة الطبقة العاملة .

فبينما كانت « الاشتراكية الديموقراطية » تستطيع فى الماضى الزعم بأن سياستها الامبراطورية (الاستعمارية) قد أفضت إلى التسليم لأقسام من العمال ببعض المزايا الاشتراكية .. فان الأحوال قد أصبحت على عكس ذلك. أن متابعة تنفيذ هذه السياسة الامبراطورية يتطلب اجراء تخفيضات عامة مستمرة على حساب الطبقة العاملة(١) بل أن سياسة مستر بيفن الاستعمارية هى المسئولة عن تخفيض القيمة الحقيقية للاجور، والقاء أعباء هائلة تطحن الشعب وتسير به قدما فى طريق الكارثة الاقتصادية . . وهذا مما يتناقض تماماً مع قوله السابق الاشارة إليه .. « ان الاستثمارات البريطانية ... تساهم مساهمة فعالة فى رفع أجور الطبقة العمالية فى هذه البلاد . »

وكما أن دعامة اشتراكية الديمقراطية قد انهارت فى أغلب البلاد الأوربية فى المرحلة الحالية ، فان الأحوال تتطور فى بريطانيا تطوراً سريعاً يؤذن بانهيار مماثل لها فى هذه البلاد .

---

(١) مثل تجميد الأجور فى بريطانيا بالرغم من ارتفاع الأسعار المطرد . ومثل الهجوم الدائم على الخدمات الاجتماعية الخ . (المترجم)

الفصل الخامس عشر

الطريق لتحرير المستعمرات

« إن الشعب الذى يستعبد شعباً آخر ..
إنما يصنع لنفسه الأغلال . »
كارل ماركس .

ان مناهضة الاستعمار كانت ولا تزال من التقاليد الحقة للاشتراكية وحركة الطبقة العاملة .

ولقد أعلنت الحركة الاصلاحية Chartism وجهة نظرها فى مسألة المستعمرات فى بيان « الديموقراطيين المتآخين » Fraternal Democrats عام ١٨٤٦ :

« لن يكون هناك شبر من الأرض ، سواء فى بريطانيا أو المستعمرات ، يمكنك ، أيتها الطبقة العاملة ، أن تدعى ملكيته ... إنهم ، أى أسيادك ، سوف يستحوذون على الأرض — ولسوف يملأون فى المستعمرات كل المناصب الكبيرة ، مدنية أوعسكرية ، ولن يكون نصيبك إلا الذبح فى المعارك ، و بذل التالى عناً للنصر ، وإبقاء على النهر . أما أولئك الذين يستوطنون تلك البلاد ويتملكون أرضها ويفلحونها ، فانهم يهيئون لأنفسهم أن يكونوا السادة الشرعيين : لهم كل الامتيازات والحقوق فى أن يختاروا شكل الحكومة الذين يرتضونه ونوع النظم التى تعمل فى خدمتهم . »

(صحيفة نورثرن ستار — ٧ مارس ١٨٤٦)

وحارب كير هاردى فساد الفابيانية واتجاهاتها الاستعمارية حين اشتعلت حرب جنوب أفريقيا ، فكتب يقول :

«إن فترة الانتقال من « التجارية » إلى « الاشتراكية » لا بد وأن يصاحبها

كثير من العناء .. والفترة التي يتطلبها هذا التغيير تزيد باتساع رقعة الأمبراطورية، وبالتالي فهى تطيل من ذلك البؤس والعناء .. ولهذا فان فقدان الامبراطورية يستتبع الاسراع في زحف الاشتراكية ، وكلما كبرت الامبراطورية، كلما ازدادت نفقاتها العسكرية ، وثقل العبء على كاهل العمال . والحق أن الاشتراكيين يعدون الاستعمار الحديث أعلا مراحل الرأسمالية في أعنف مظاهرها وأكثرها استغلالا ونهباً » .

(من .. حياة كير هاردى بقلم وليام ستيوارت)

*

وفي ١٩٢٥ ، وافق مؤتمر نقابات العمال المعقود في سكارابورو على القرار التالي بأغلبية ٣٠٨٢٠٠٠ ضد ٧٩٠٠٠ صوتا :

« إن مؤتمر نقابات العمال هذا يؤمن أن سيطرة الحكومة البريطانية على شعوب غير بريطانية ، إنما هو شكل من أشكال الاستغلال الرأسمالي يرمى إلى تحقيق الأهداف التالية لصالح الرأسمالية البريطانية (١) ضمان الحصول على مصادر رخيصة من المواد الخام (٢) حق استغلال العمل الرخيص غير المنظم ، واستغلال المنافسة التي تتولد بين العمال في خفض المستويات العمالية في بريطانيا العظمى . وأن المؤتمر ليعلن معارضته الكاملة للاستعمار ويقرر (١) تأييد العمال في جميع أنحاء الأمبراطورية البريطانية في تنظيم نقاباتهم العمالية، وأحزابهم السياسية من أجل رعاية مصالحهم(٢) وتأييد حق جميع الشعوب في الأمبراطورية البريطانية في الحكم الذاتي ، بما في ذلك حق الاختيار بين البقاء أو الانفصال الكامل عن الأمبراطورية . »

وكل هذه التصريحات إنما تبين التزام حركة الطبقة العاملة والاشتراكية لتقاليدها الحقة في مناهضة الاستعمار . أما ذلك « الاستعمار العمالي » فليس إلا تعبيرا عن الفساد المؤقت الذى تضطرب فيه الأقسام العليا من الزعامات وتحاول عرقلة زحف الحركة وتأخير انتصار الاشتراكية .

والاشتراكية الحقة قد علمت دائما أن تحرير شعوب المستعمرات هو في مصلحة شعوب المستعمرات ذاتها — باعتباره الشرط الأول لتقدمها

الاجتماعى والاقتصادى ــ بقدر ما هو فى مصلحة جماهير الشعب فى الدول الاستعمارية الحاكمة ، إذ يعاون الطبقة العاملة خاصة فى تحقيق الاشتراكية .

وتمشيا مع هذه التعاليم أو المنهج الاشتراكى وافقت الدولية الأولى عام ١٨٦٩ على القرار التالى بالنسبة لمشكلة إيرلندة الواقعة تحت الاحتلال والحكم البريطانى :

« إن الشعب الذى يستعبد شعباً آخر إنما يصنع لنفسه الأغلال . ووفقاً لذلك فان وجهة نظر «الجماعة الدولية للعمال الرجال» ، واضحة كل الوضوح لا يعتريها أى لبس أوغموض . إن مهمتها الأولى هى الإسراع فى تحقيق الثورة الاشتراكية فى انجلترا . ومن أجل هذه الغاية فان الضربة الناصية لا بد وأن تضرب فى إيرلندة . .

إن الشرط الأساسى الأولى لتحرير الطبقة العاملة الإنجليزية هو فى تغيير هذا الاتحاد الاجبارى بين إيرلندة وانجلترا ، الذى لا يعنى إلا عبودية إيرلندة . وتحويله إلى اتحاد متكافىء حر إذا أمكن ذلك ، أو إلى الانفصال الكامل إذا لم يكن منه بد . »

وقد وافق المجلس العام على هذا القرار ، وهو المجلس الذى يشترك فيه ممثلون عن اتحادات العمال البريطانية . على أن هذه الموافقة لم تخل من معارضة عنيفة بين ممثلى الأقسام العليا للزعامات العمالية ذات الاتجاهات الاستعمارية أمثال أودجر Odger وأبلجارث Applegarth وموترزهيد Mottershead وهذا الموقف يتفق كل الاتفاق مع التحليل الذى سقناه سالفا . كما يفسر امتداده الى جماعة الفابيان ، وحزب العمال فى سياسته الماضية والحالية .

وهذا القرار لم يتخذ حبا فى إيرلندة ، ولكن لإتفاقه مع مطالب ومصالح العمال الانجليز أنفسهم ، حتى لا يظلوا مقيدين بأغلال تشدهم بها الطبقات الحاكمة فى بريطانيا ، مضطرين الى مؤازرتها فى جبهة مشتركة ضد إيرلندة .

وتفسير ذلك ، كما كتب ماركس فى خطاب له فى ٩ أبريل ١٨٧٠ ، أن الطبقات الحاكمة تقوم بالتفرقة بين العمال فى انجلترا وإيرلندة ، وبمعنى عام ، بين شعوب البلاد الحاكمة وشعوب البلاد المحكومة . فإذا أخذنا تلك العلاقة بين انجلترا وإيرلندة مثلا إبان الاحتلال الانجليزى لها فاننا نجد أنه كان يوجد فى كل مركز صناعى أو تجارى فى انجلترا طبقة عمالية تنقسم الى معسكرين يعادى كل منهما الآخر : العمال الانجليز والعمال الايرلنديين . فقد كان العامل الانجليزى العادى يكره العامل الايرلندى ويرى فيه منافسا يتسبب وجوده فى خفض مستوى معيشته . كذلك فانه كان يحس بأنه أحد أعضاء الأمة الحاكمة ، مما يفضى به تلقائيا الى اعتبار نفسه متفوقا — دون أى مبرر — بل والأخطر من ذلك ، أنه يتحول الى أداة تعمل فى خدمة الاريستوقراطيين والرأسماليين ضد إيرلندة مقويا بذلك — دون أن يشعر — سيطرة هؤلاء الاريستوقراطيين والرأسماليين عليه هو نفسه . وهو يثير كل دواعى التفرقة الذاتية حينما يلجأ الى اثارة الخلافات والحزازات الدينية والاجتماعية ، وهى أوقع فى النفس وأكثر إيلاما ، وأشد أثرا ، وأبعد خطرا ، إذ تولد الأحقاد الشخصية ، وتهيء لها براكين لا تخمد نيرانها ولا يصعب تحريك كوامنها لتطغى — فى ساعتها — على الحقائق ، وتسير بالفتنة المتعمدة إلى حيث يبغى دعاة التفرقة من الطبقة الحاكمة المستغلة وأدواتها .

ومسلك العامل الانجليزى هذا تجاه العامل الايرلندى يشابه تماما مسلك البيض الغنم ، تجاه السود الزنوج ، أثناء عهود العبيد السابقة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وعهودها الحالية فى جنوب ووسط أفريقيا وغيرها ..

العامل الايرلندى يعامل زميله الانجليزى نفس المعاملة ، فيكيل له بنفس المعيار ويرد له دينه بنفس عملته . هو يعتبره شريكا مسئولا عن جريمة السيطرة الانجليزية على ايرلنده كما يعده أداة غبية حقيرة لهذه السيطرة .

والطبقات الحاكمة كانت تعمل من جانبها على زيادة حدة هذا الخلاف والصراع الزائف، فتصنع له أسباب الإثارة ليبقى دائماً حياً ملتهباً فى النفوس مستعينة بذلك بكل ما لديها من وسائل النشر والإذاعة، فى الصحف، ومنصات الخطابة، والمجلات الفكاهية الساخرة وغيرها . . وهذا هو سر ضعف الطبقة العاملة الانجليزية رغم تنظيمها، وهو أيضاً سر احتفاظ الرأسمالية بقوتها وسيطرتها . وانها لتقوم بدورها بوعى كامل وفهم عميق .

من ذلك التحليل الذى كان رائد الاشتراكيين منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، يمكن إدراك الدور الحاسم الذى يمكن أن تقوم به حركة الطبقة العاملة بالنسبة لسياسة الاستعمار، كما يتضح « سر احتفاظ الرأسمالية بقوتها، وضعف الطبقة العاملة الانجليزية رغم تنظيمها » . هذا التحليل، بل هذا الدرس لا يزال صالحاً إلى يومنا هذا . إن الاستعمار يثير الفرقة بين الطبقات الشعبية فى كل من البلاد الحاكمة والبلاد المحكومة، فتضعف من روابطها وبالتالى من كفاحها المشترك، ويزيد من قدرته على استغلال كل منها على حدة .

ولقد كتب انجلز عام ١٨٨٢ خطاباً إلى كاوتسكى، يناقش فيه مستقبل المستعمرات فى حالة تسلم الطبقة العاملة مقاليد الحكم فى انجلترا — يقول:

« إن من رأيى أن المستعمرات «الحقة» — أى البلاد التى يحتلها سكان أوربيون نزحوا اليها بقصد التعمير، مثل كندا، والكاب، واستراليا، سوف تنال استقلالها جميعاً . أما البلاد التى يعمرها سكانها الوطنيون، والتى تخضع لسيطرة الأجنبية مثل الهند والجزائر والممتلكات الهولندية والبرتغالية والاسبانية — فانى أعتقد أن واجب الطبقة العاملة أن تقوم فى الوقت الحالى بدور أساسى فيها، وأن تقود الحركة الوطنية نحو الاستقلال بأسرع ما يمكن . أما كيف يمكن أن يحدث هذا التطور، فان من الصعب الاجابة عليه أو القطع فيه برأى . ربما قامت الهند بثورة — وهذا أمر شديد الاحتمال فى الواقع . ولما كانت الطبقة العاملة التى تثور من أجل تحررها لا يمكن أن تنهض باى حروب استعمارية وهذا مما يجب أن نعيه جيدا ونوليه الاهتمام — فانها لن تفلت بطبيعة الحال من مواجهة جميع محاولات وأنواع التحطيم والتدمير . على أن ذلك أمر يصاحب جميع الثورات

ولا تخلو منه . وتحدث نفس الشيء فى بلاد أخرى ، فى الجزائر وفى مصر مثلا .
ولا ريب أن هذا هو أفضل ما يمكن أن يكون فى مصلحتنا . ولسوف يلقى
على عاتقنا عمل كثير فى داخل بلادنا (أى انجلترا) . »

وهذا الرأى انطلق فى وقت لم تكد تظهر فيه بعد الحركات الوطنية فى المستعمرات أو تتخذ شكلا منظما . ولكن الأسس التى عالج بها انجلز موضوع المستعمرات واضحة بشكل تثير الإعجاب . « ان الطبقة العاملة التى تثور من أجل تحررها لا يمكن أن تنهض بأى حروب استعمارية » كما أن وقوع الثورات الوطنية فى المستعمرات الخاضعة هو « أفضل ما يمكن أن يكون فى مصلحتنا » وأنه أمر يجب أن نعيه جيداً ونوليه أكبر اهتمام .

هذه الأسس الموضوعية هى التى تكمن فى الواقع وراء هذه المرحلة المتقدمة من الكفاح الوطنى الثورى القائم فى جميع بلاد المستعمرات بغير استثناء . إنها فى النهاية تعلن بكل قوة عن الروابط الهائلة المشتركة بين عناصر الكفاح الوطنى والديموقراطية فى جميع بلاد العالم ، حاكمة ومحكومة . ان كل نصر يكسبه شعب من شعوب المستعمرات ، إنما يضع حداً للاستعمار فى بلاده ويضعف من قبضته على غيره من الشعوب المستعمرة ، كما أنه يزيد من فرصة الخلاص من الطبقة الحاكمة فى ذات البلاد الاستعمارية .

*

وهذه المبادىء الأولية التى يلتزمها المنهج الاشتراكى فى معالجة قضية المستعمرات لاقت موافقة إجماعية من الحركة الاشتراكية الدولية ، وأعلنتها مدونة فى القرارات الرسمية التى أصدرتها الاشتراكية الدولية القديمة أى «الاشتراكية الثانية» التى كانت قائمة قبل الحرب العالمية الأولى. على أن اعلانها هذا لم يمر دون هجمات عنيفة قادها أعداء الاشتراكية من «المصلحين» ودعاة الاستعمار العمالى . وقد حدث فى المؤتمر الاشتراكى الدولى الذى عقد فى شتوتجارت عام ١٩٠٧ أن أعلن الألمانى دافيد ، الاشتراكى الديموقراطى اليمينى :

« إن أوربا فى حاجة إلى المستعمرات . بل إن ما لديها لا يكفيها ، أننا إذا نظرنا إلى الأمر من الناحيــة الاقتصادية ، وجدنا أننا بدون المستعمرات نتردى إلى مستوى الصين . »

وأعقبه أنصار فكرة وضع « سياسة اشتراكية المستعمرات » — أى الاستعماريون العمال — باقتراح يطلبون فيه :

« إن المؤتمر لا ينبذ من ناحية المبدأ فى أى وقت من الاوقات أى أو كل سياسة بشأن المستعمرات يكون تنفيذها — تحت حكم اشتراكى — عاملا من عوامل تمدينها ونقل الحضارة اليها . »

وغنى عن البيان ، أن نذكر أن هــذا القرار — الذى قدم منــذ نيف وأربعين عاماً مضت ، قد سبق « الاكتشافات الجــديدة » التى رددها كل من هربرت موريسون وكريتش جونز ومكتب المستعمرات بجماعة الفابيان وأنه نال فى الحال تأييد ومساندة رامزى ماكدونالد .

على أن هذا القرار لم يمر . فقد عارضه الاشتراكيون الشرفاء من جميع البــلاد ، وسجلوا فوزاً مبيناً على من أرادوا خيانة المبادىء الاشتراكية ، وشعوب المستعمرات . ثم سجلوا انتصارهم الكامل حين وافق مؤتمر شتوتجارت باجماع الآراء — مع امتناع واحد فقط — على القرار النهائى التــالى :

« يعلن المؤتمر أن سياســة الرأسمالية الاســتعمارية تؤدى فى جوهرها إلى استعباد السكان الأصليين فى المناطق المستعمرة ، وارغامهم على العمل الجبرى ، كما تفضى إلى إبادتهم . أما مايدعيه المجتمع الرأسمالى من أنه يقوم بمهمة تمدين شعوب المستعمرات ، فليس إلا ستاراً زائفاً يخفى تعطشه إلى الاستغلال والقهر . ان المجتمع الاشتراكى وحده هو الذى يهيىء الفرصة لجميع الأمم فى أن تتمتع بتقدمها الثقافى الكامل ، وهو المجتمع الوحيد الذى يرى فى ذلك أول واجباته . »

على أن هذه المبادىء الاشتراكية السليمة المناهضة للاستعمار كانت تجد

استجابة نظرية فقط ، أما الواقع ، فقد كان مختلفاً إلى حد كبير . فان الفساد الاستعماري كان يجد طريقه ليتغلغل إلى الصفوف الأولى ويستقر بين قادة الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية القديمة . وأصبحت هذه الاستجابة محصورة فقط فى الكفاح داخل الدول الاستعمارية ذاتها — والدول الضالعة معها . أما ربط هذا الكفاح الداخلى بكفاح شعوب المستعمرات أيضاً ، وبشكل أساسى ، فهذا ما كان يتنكر له أنصار الاستعمار العمالى . !

« لقد كان من المألوف لدى الاشتراكية الثانية أن تحصر المسألة الوطنية داخل دائرة ضيقة من القضايا التى تتعلق « بالأمم المتمدينة » أمثال الايرلنديين والتشيكوسلوفاكيين ، والبولنديين والفنلنديين ، وأهالى الصرب ، والأرمن ، واليهود وقليل غيرهم من الأمم الأوروبية . أما عشرات بل مئات الملايين من الشعوب الآسيوية والأفريقية التى تعانى القهر الوطنى فى أبشع وأقسى صوره ومظاهره ، فقد كانت قلوب هؤلاء « الاشتراكيين » مغلقة دونهم ، فلم يكونوا ليتصوروا أن يضعوا الشعوب البيضاء والشعوب الملونة على قدم المساواة . لم يكونوا على استعداد انسانى للنظر إلى الزنوج « غير المتحضرين » نظرتهم إلى الايرلنديين « المتحضرين » ، أو إلى الهنود « المتخلفين » مثل البولنديين « المتنورين » . وهكذا فبينما يرون أن من حسن السياسة ، أو من البديهى الكفاح من أجل تحرير الشعوب الأوروبية غير المستقلة ، فإن « الاشتراكيين المتزنين » لم يكونوا على استعداد للحديث جديا عن تحرير المستعمرات . . التى كانت فى رأيهم « ضرورية » « لحفظ المدنية » . وهذه الاعتذارات الوهمية لهؤلاء المارقين على الاشتراكية ليس فى مقدورها بأى حال من الأحوال أن تفصل بين انهاء القهر الوطنى فى أوربا عن تحرير شعوب المستعمرات فى آسيا وأفريقيا من الضغط الاستعمارى الواقع عليهم ، فان الارتباط بينهما ارتباط موضوعى لا فكاك منه . »

(ستالين — المسألة الوطنية والاستعمارية)

وبلغ هذا المنهج الفاسد للاشتراكية الثانية القديمة ، والاستعماريين العمال ذروته ، فكانت الحرب العالمية الأولى بمثابة إعلان إفلاسها وانهيارها . فان هذه الاشتراكية الثانية بتسليمها للاستعمار قد قضت على نفسها ، فلم تقم

لها قائمة بعد الحرب ، وإنما قامت الاشتراكية «الثالثة» بدلا منها ، لتصحح من أخطائها ، ولتؤسس لأول مرة اتحاد العمال العالمي ليضم جميع أعضائه — دون تمييز عنصري أو جنسي ، ولتربط كفاح الشعوب الداخلي في الدول الاستعمارية «المتقدمة» بكفاح شعوب المستعمرات التحرير الوطني. وبذلك بدأت المرحلة الحديثة من مراحل الأزمة العامة التي يواجهها النظام الاستعماري العقيم . . تلك المرحلة التي شهدت التقدم العظيم الذي أحرزته حركة التحرير الوطني في جميع بلاد المستعمرات ، وشهدت تقدم الكفاح من أجل الاشتراكية وتقوية الطبقة العاملة في أوربا ودول الاستعمار العالمية ، كما شهدت إزدياد عناصر الوحدة في الكفاح المشترك ونموها المتصل .

الفصل السادس عشر

الاتحاد السوفيتي وتحرير المستعمرات

« التحرير والتعاون الاشتراكى . . لا الاستعمار
والاستغلال الرأسمالى »

نص الدستور السوفيتي على المساواة التامة فى الحقوق بين جميع المواطنين ، بصرف النظر عن قوميتهم أو جنسهم ، وذلك فى جميع نواحى الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية .. كما نص على توقيع العقاب على كل محاولة تهدف مباشرة أو بطريق غير مباشر إلى تقييد هذه الحقوق ، أو منح أى امتيازات خاصة لجماعة معينة من المواطنين، أو تهدف إلى عزل أو كراهية أى جماعة أخرى بسبب الجنس أو القومية .

وقد كان انتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا عام ١٩١٧ نقطة التحول الحاسمة فى هذا التقدم العظيم الذى أحرزته حركة تحرير المستعمرات ، ذلك أن الثورة ألغت جميع الفوارق بين الشعوب « المتقدمة » والشعوب « المتخلفة » . كما أنها سخرت من دعاوى الاستعمار بين الخاصة « بتمدين » المستعمرات و « دفعها الوئيد نحو الحكم الذاتى » .. وسارت بلا هوادة نحو تحقيق المبادىء الاشتراكية ، فكانت خطوتها الأولى « تحرير شعوب المستعمرات ، والعمل على إنهاضها . »

ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، اتبعت الوسائل التالية :

أولا — إعطاء المستعمرات حق الانضمام أو الانفصال عن الاتحاد السوفيتى . . حيث « أن الجمهورية السوفيتية مؤسسة على الاتحاد الحر بين أمم حرة » . وقد تمثل صدق استخدام هذا الحق فى اختيار فنلندا الانفصال عام ١٩١٨ .

ثانيا — العمل على رفع المستوى المادى والثقافى فى المناطق المتأخرة التى خضعت للنظام الاستعمارى القديم، والإسراع فى إنهاضها لتبلغ مستوى أكثر المناطق تقدما.

وقد تضمن ذلك وضع برامج إنشائية ضخمة، وتصنيع هذه المناطق، ومحاربة الأمية، ونشر التعليم، وتوفير الخدمات الصحية، مما أدى أن تصبح هذه المناطق بالفعل أهم المصادر التى اعتمدت عليها البلاد أثناء الحرب العالمية الثانية. (على غير ما يتوهم كريتش جونز حين يسخر من أن الاشتراكية لن تقدم غذاء أفضل أو تدع القطعان ترعى فى غابة لا يسكنها إلا ذباب التسى تسى).

ثالثا — بذل المعونة المالية من الدولة الاتحادية لتحقيق هذا التحول العظيم، حتى أصبحت نسبة ما يخصص لهذه المناطق المتخلفة من ميزانية الدولة، أعلا بكثير مما يخصص للمناطق المتقدمة. وبمعنى آخر أن الوضع العام قد تغير لأول مرة فى العالم، فبدلا من أن تمتص الدولة المتقدمة (الاستعمارية) ثروات وموارد الدول المتأخرة (المستعمرات)، أصبحت المناطق المتقدمه فى الاتحاد تعين المناطق المتخلفة وتبذل لها من ذاتها.

وليس غريبا قط أن تكون لهذه التجربة الإنشائية الضخمه أثرا قويا على شعوب المستعمرات فى جميع أنحاء العالم، خاصة إذا ما قارنت بين الظروف البغيضة التى تعيش فيها من استعباد واستغلال وتفرقة عنصرية سوداء، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية، والأمبراطورية البريطانية .. فان تلك الصورة الزاهية اللامعة التى أصبحت عليها المناطق المتخلفة من الاتحاد السوفييتى، توحى بالأمل والثقة لشعوب المستعمرات فى كفاحها ضد الاستعمار، من أجل التحرير، ولكى يصبح أبناؤها سادة أنفسهم، يعملون على إنهاض بلادهم، ورفع مستوى حياتهم الاقتصادى والثقافى والاجتماعى.

الفصل السابع عشر

خطوات أخرى لتحرير المستعمرات

« يؤسفنى أن أقول إنه لو لم يطلب من شعب هذه البلاد فى أوقات الأزمات السياسية الا أن يكرهوا العنف ، ويحبوا النظام ، ويتمسكوا بالصبر ، لما أمكن بلوغ ما يتمتع به من حريات ».

« جلادستون »

تقف الاشتراكية الحقة فى جانب التحرير الكامل لجميع شعوب المستعمرات بدون استثناء ، وتنبذ جميع النظريات التى تجعل من الأجناس طبقات فوق طبقات ، بعضها راقية وأخرى منحطة ، وهى تعادى كل أنواع التفرقة العنصريه والقائمة على أساس اللون أو الجنس .

وهى تنبذ بصفة خاصة تلك النظريه التى تنادى بأن الشعوب « المتخلفة » — أى الشعوب ذات المستوى المنخفض من التقدم الفنى والثقافى — تحتاج إلى فترة « وصاية » ، أو بمعنى آخر إنها بحاجة إلى أن توضع تحت إشراف غير ديموقراطى تفرضه عليها القوات المسلحة للدولة الاستعمارية قبل أن تغدو مستعدة للحكم الذاتى . وإنما نرى على العكس من ذلك أن الحكم الأجنبى الاستعبادى هذا لا يؤدى إلا إلى إضعاف القدرة على الحكم الذاتى . وقد ظلت جمايكا مثلا ثلاثة قرون تحت الحكم البريطانى ، ومع ذلك فهى لا تعتبر « مستعدة للحكم الذاتى » ، أو هكذا يرى حكامها .

ومما يجدر ملاحظته فى هذا المقام ، أن الذى يحكم على « قدرة » أو « استعداد » البلد المعين للحكم الذاتى ، إنما هم دائما حكامها الأجانب الذين

ينذر عدم تحيزهم ، بسبب مصلحتهم المالية والاقتصادية فى إبقاء البلد المعين تحت ذلك الوضع ، أى تحت حكمهم المباشر ، طالما استطاعوا إلى ذلك سبيلا . والواقع أنه لا يوجد مثال واحد قدر فيه لأحد شعوب المستعمرات فى الأمبراطورية البريطانية أن يحصل على استقلاله الذاتى بناء على توصية هوايتهول الخالصة .. الخالصة لوجه الحق ؛ فلم يحدث قط أن أعلنت هوايتهول أن شعبا من شعوب المستعمرات قد جاوز ذلك الطور المتخلف ، وأنه صار مهيأ للحكم الذاتى . لم يحدث هذا قط ، وإنما الذى كان يحصل ، أنها تضطر إلى نوع من المساومة السياسية والتسليم الذى يتفاوت مداه ، وفقا لمدى قوة الثورة الوطنية التى تهدد كيان الحكم الاستعمارى كله .

ويمكن أن نخلص من ذلك أن « المحك » أو « الاختبار » الوحيد لهذه « القدرة » و « الاستعداد » فى عرف تلك المدرسة العتيقة التى تعتمد على على التجربة السياسية الواقعية ، إنما يكمن فى « القدرة على الثورة » . إن شعوب المستعمرات لا تظفر بحريتها عن طريق تقديم الالتماسات ، أو ترتيل الصلوات ، أو التودد إلى حكامها ومسالمتهم ، وإنما تظفر بها فقط وفقا لقوة حركة التحرير الوطنية ، عن طريق الثورة الوطنية .

وليس من شك فى أن إحراز التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، والقضاء على المفاسد المتولدة عن الخضوع والاستكانة ، وخلق روح جديدة وتعاليم حرة متوثبة ... يتطلب جهودا هائلة عظيمة ، وأن هذه الخطوة ضرورية قبل أن تتحقق السيادة الفعلية للشعوب التى كانت تخضع للاستعمار ، وتتمتع بحرياتها كاملة غير منقوصة . وتقف على قدم المساواة فى علاقاتها مع الدول الأكثر تقدما ... ولكن هناك أمر هام : فان أولئك الذين يتخذون من ذلك أساسا لجدل يهدفون من ورائه إلى القول بأن من الواجب القيام أولا بهذه الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ، إنما مثلهم مثل من يضع العربة أمام الحصان . وإنما الأمر على عكس ذلك تماما .

إن الاستقلال السياسى هو الخطوة الأولى الأساسية فى حياة أى شعب من الشعوب . . لكى يستطيع أن يبدأ فى تصريف أموره ، لكى يقيم حكومة تمثل مصالحه هو لا مصالح الاحتكاريين المستغلين . وبعد ذلك فقط ، يمكن أن تتاح الفرصة للاستفادة من موارد البلاد ودفعها إلى مدارج التقدم الاقتصادى والاجتماعى المستقل ، وبذلك يعود الخير على أبنائها وأصحابها الحقيقيين ، ولا يذهب إلى المستعمرين الخارجيين دون وجه حق .

إذا تحققت هذه الخطوة الأساسية ، أمكن بعد ذلك للدول المتقدمة صناعيا أن تمد يد المعونة الفعلية ، بتصدير الآلات والخبراء العلميين والفنيين . على أن مثل هذه المعونة لا بد وأن تخضع لرقابة الحكومة المستقلة وسلطتها الكاملة . كذلك فان إقامة وتوسيع نطاق علاقات التبادل التجارى التى تعود بالنفع المشترك على البلدين ، رهين بزوال الصفة الاستعمارية ، بانتهاء عهد الحاكم والمحكوم ، المُستغِل والمُستغَل .

وهذه النظرة إلى مسألة التنمية الاقتصادية ، واحتمالات التعاون المتبادل فى المستقبل ، يقابلها فى بعض الأوساط الاستعمارية ذعر عظيم ، إذ يسود الاعتقاد أن تحرير المستعمرات سوف يعنى الخراب الاقتصادى لشعوب الدول الاستعمارية التى أقامت اقتصادياتها على أساس الاستغلال الاستعمارى . ولا جدال فى أن هذه البلاد سوف تضطر إلى إنهاء هذا الأساس الطفيلى الفاسد القائم على التبعية والاعتماد على الخراج الوارد من وراء البحار .. ولكن انهيار هذا الأساس قد أصبح حقيقة واقعة أمام ناظرينا ، وهو يتمثل فى أوضح صوره ، فى ذلك العجز الموجود فى ميزان مدفوعات بريطانيا . كما أن هذه الأزمة تظهر بكل جلاء ضرورة الوصول عاجلا أو آجلا إلى وضع آخر ، يضمن قيام أساس صحى منتج ، كما يحقق قيام توازن تجارى حقيقى . ولا ريب من أن مصلحة بريطانيا أن تبذل الجهود

مبكرة فى هذا السبيل . إن الأساس الطفيلى لم يؤد إلا إلى إصابة اقتصاد بريطانيا بضرر جسيم .

على أن الاستعماريين يتذرعون أحياناً بمبررات أخرى .. وكأنما تتوقف التجارة العالمية على الاحتفاظ بالنظام الاستعمارى من حيث تدفق المواد الخام والأغذية والمنتجات الأولية . وإنهم ليزعمون أن بريطانيا « يجب » أن تملك مستعمرات لكى تحصل على حاجاتها من المواد الغذائية والمعادن وغيرها من المواد الخام ، إذ أنها لا تستطيع أن « تطعم نفسها » أو توفر لصناعاتها حاجاتها الأولية .

ولكن هذه الحجة تفتقر إلى أى أساس من الحقائق الاقتصادية ، بل إن الشىء الوحيد الذى يمكن أن يسندها هو الجهل بسير التجارة العالمية ، والجهل بامكانيات إنتاج الغذاء فى بريطانيا .

ويمكن إلقاء بعض الضوء على ذلك فيما يلى :

أولا — إن بريطانيا سارت متعمدة على سياسة تحديد الانتاج الغذائى وتضييق نطاقه ، وهى سياسة أملتها المصالح المجرمة لكبار الاحتكاريين . وإن نيفيل تشامبراين ليعلنها بكل جلاء فى خطبته التى ألقاها قبل الحرب العالمية الثانية فى كيترنج فى ٢ يوليه ١٩٣٨ ، حيث قال :

« إنى ألاحظ بعض التقولات عن ضرورة قيامنا بزراعة كل أنواع الغذاء الذى نحتاجه فى بلادنا . على أنى أرى فى ذلك خطأ بالغا ، وإنى أحب أن أعطيكم سببا أو اثنين يفسران لكم وجهة نظرى هذه . . .

ماذا يحصل لو أمكننا ذلك ؟ إن أول ما يحدث هو أننا سنلحق الخراب بالأمبراطورية والبلاد الأجنبية التى تعتمد على أسواقنا . »

وهذه السياسة لم تتوقف بعد الحرب ، وإنما تضمنها البرنامج الزراعى للمحافظين / العمال ، الذى يرضى عن تجاهل الملايين من الأفدنة التى يمكن زراعتها .

ثانيا — وهذا هو الأهم ، إن ربط التجارة الدولية بالنظام الاستعمارى عمل خيالى إلى أبعد الحدود . ذلك أنه إذا سايرنا هذه الحجة ، كان معنى ذلك أن استيراد بريطانيا المواد الغذائية والمواد الخام من الولايات المتحدة يكون فى الوقت الراهن أمراً مستحيلا ، ما دامت الولايات المتحدة خرجت عن نطاق المستعمرات البريطانية منذ زمن بعيد . كذلك فان بريطانيا لن تستطيع أن تحصل على الحديد الخام من السويد ، إذا لم تغزو هذا البلد وتضمه إلى الأمبراطورية البريطانية .! مسايرة هذه الحجة لن تنتج إلا هذا العبث والهراء . لا ريب أن النظام الاستعمارى يؤثر فى التجارة العالمية القائمة تأثيراً قويا ، وخاصة فى هذا العالم الذى بلغت فيه الاحتكارية الاستعمارية أوجها . ولكن هذا لا يعنى بأية حال من الأحوال أن التجارة الدولية تتوقف على النظام الاستعمارى .

☆

ستظل المواد الغذائية والمواد الخام والمعادن تنتج باستمرار . وسيستمر وجودها فى الأسواق . بل إن جميع التجارب قد أثبتت أن كمية إنتاج هذه المواد تزيد زيادة كبرى بمجرد أن تحصل المستعمرات على استقلالها ، وتستطيع بالتالى أن تعمل على تنمية اقتصادياتها ، وتحد من تلك الخسارة التى تلحقها بها وسائل الاستغلال البدائية التى يتميز بها الاستعمار . بل إن هذه التنمية الاقتصادية هى التى ستفتح أكبر المجالات للتعاون مع الدول المتقدمة صناعياً ، بشرط أن تقوم العلاقات على أساس الصداقة والتكافؤ بدلا من العلاقة الاستعمارية القديمة . إن إنهاء النظام الاستعمارى سوف يعنى أن أساس التبادل سوف يقوم على المساواة فى المستقبل . لن يكون هناك خراج .. بل سوف تهيأ الظروف لخلق فرص عظيمة لتوسيع نطاق التبادل الاقتصادى إلى درجة هائلة تعود بالنفع المشترك ..

☆

من أجل ذلك كله ، تؤيد الاشتراكية حق جميع شعوب مستعمرات الامبراطورية البريطانية فى تقرير مصيرها كهدف عاجل وكضرورة حتمية تمليها مصلحة هذه الشعوب ومصلحة بريطانيا ذاتها ! وهذا الحق يعنى أن ممثلى هذه الشعوب — الذين تنتخبهم بكل حريتها — يكون لهم كامل الحرية فى أن يختاروا شكل دولتهم المستقلة،دون أن يقرروا رغبتهم فى الانفصال أو الدخول فى نوع من أنواع الاتحاد أو العلاقة الاتحادية مع بريطانيا أو مع أى جماعة أخرى من جماعات الدول . ومن الطبيعى أن الظروف السياسية هى التى ستعاون فى تحديد شكل هذه الجماعات أو الاتحادات المستقبلة (وقد تدعو الظروف الواقعية إلى تكوين اتحادات اقليمية ، فتجتمع دول فى شرق آسيا مثلا ، بدلا من هذا الخليط غير المتجانس من مجموعة الامبراطورية البريطانية) . ومما يجب أن يوضح بصفة خاصة هو أن حق تقرير المصير لابد وأن يتضمن الحق فى الانفصال ، وإن كان هذا لا يستتبع أن الانفصال فى ظروف معينة قد يكون أمراً مرغوباً فيه .

وليس معنى هذا تأييد تقسيم العالم إلى وحدات صغيرة عديدة مستقلة ، فى وقت تدعو الظروف الاقتصادية والسياسة إلى كثير من التنظيم الشامل والاتحاد والتعاون الدولى . بل على العكس ، إنه لا يهدف فى المدى البعيد إلى تقسيم الأمم وانفصالها — بل يسعى إلى إقامة أوثق صلات الاتحاد بين الأمم على أساس التعاون الديموقراطى ، وتدعيم الأمم المتحدة ، وتوسيع نطاق المعسكر الديموقراطى نحو اتحاد عالمى اشتراكى فى المستقبل . ولكن هذا الاتحاد يجب أن يتم فى مراحله المختلفة على أساس الرغبة والاختيار الكامل .

إنه يؤكد أولا ضرورة انهاء « الاتحاد أو الضم » الاستعمارى الإجبارى بين الحاكم والمحكوم ، من أجل السعى بعد ذلك نحو ذلك الاتحاد الإختيارى وليد الرغبة الخالصة .

كذلك فان الكفاح أولا من أجل التحرير السياسى للمستعمرات ، وحقها فى تقرير المصير ، لا يعنى تقليل أهمية الكفاح من أجل أى انتصارات محدودة تحرزها شعوب المستعمرات فى معركتها المستمرة كل يوم ، سواء من أجل التخلص من تشريع غير ديموقراطى ، أو من أجل توسيع نطاق الحريات المدنية والخدمات الاجتماعية والتعليمية ، وهى انتصارات يمكن الظفر بها فى نطاق الفرص الموجودة داخل النظم الاستعمارية .

على أنه من الضرورى اتباع الحذر من أن يزيف هذا المنهج فى الكفاح ، ويكون سبيلا إلى تضليل الجماهير الشعبية والرأى العام سواء فى الدول الاستعمارية والمستعمرات ، وذلك بأن تمجد الانتصارات الصغيرة ويدفع بها إلى المقدمة بحيث تطغى على الهدف الأساسى ، وهو تحرير البلاد تحريراً سياسياً كاملا . وهذا التضليل قد سعى إليه رامزى ماكدونالد وزملاؤه من ذوى الميول الاستعمارية من العمال حينما تقدموا باقتراحاتهم إلى مؤتمر شتوتجارت عام ١٩٠٧ ، وهو عين ما يفعلونه فى حزب العمال البريطانى .

*

وكفاح شعوب المستعمرات نحو التحرير قد بلغ اليوم مرحلة جديدة مسجلا انتصارات مجيدة . ذلك أن هذه الشعوب تقف فى مقدمة المعسكر الديموقراطى فى العالم ، فى حين كان الأمر على خلاف ذلك فى الماضى . كانت البورجوازية المحلية فى المستعمرات هى التى تقود الحركة الوطنية — فكان العبء ملقى على أقسام قليلة من المواطنين ، ولم يكن الصراع يأخذ بالتالى إلا أشكالا محدودة . أما اليوم ، فان جماهير الشعب هى التى تنهض بالمعركة كلها ، مصطنعة لها جميع أشكال النزال ، بما فى ذلك حمل السلاح .

كذلك ، فان الاستعمار قد أخذ يلجأ إلى كل ما فى جعبته من وسائل يحاول بها سحق الكفاح الوطنى ، فهو يستخدم العنف والإرهاب إلى أقصى

درجاته وأبلغها وحشية وإجراماً ، يقبض على الأحرار جماعات وجماعات يزج بهم فى معسكرات الاعتقال والسجون ، ويرسل قواته العسكرية وطائراته تهدم المدن والقرى وتشيع الفزع والاضطراب والدمار والخراب. وهو لا يفتأ يتوسل إلى إيقاع الانقسام والفرقة بين صفوف الوطنيين ، محاولا كسب الأقسام القوية من البورجوازية المحلية كحلفاء أو شركاء صغار .

هذه الظروف الجديدة قد دعت حركات التحرير الوطنية إلى أن تنهض بمهام جديدة .

*

فى بلاد المستعمرات المتقدمة، تبلور الكفاح الوطنى بشكل واضح بين الاستعمار والبورجوازية الكبيرة من ناحية ، وبين جماهير الشعب من البورجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين من ناحية أخرى .

*

أما فى البلاد الأقل تقدماً (مثل أفريقيا الغربية وجزر الهند الغربية) حيث لم تكد البورجوازية المحلية تبدأ فى الظهور، فان الأمر يختلف ، وإن كانت الحركة العمالية النقابية تنبىء عن قيامها بدور رئيسى مع نمو الحركة السياسية والوطنية . على أن الحركة الوطنية فى هذه البلاد لابد وأن تعتبر من الدروس التى يمكن استخلاصها من تاريخ كفاح من سبقها من البلاد الأولى ، وهى دروس يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا — إن تحرير البلاد المستعمرة وتخليصها من قبضة الاستعمار لا يمكن أن يتم نهائياً إلا بكفاح ثورى مظفر . فالحرية لا توهب ، والاستقلال لا يمنح ، وإنما يؤخذ غلابا .

ثانياً — إن الزحف الوطنى لا يمكن أن يبلغ أهدافه النهائية فى المستعمرات المتقدمة ، إلا إذا عزلت عناصر البورجوازية الكبيرة

المحلية التى تساوم الاستعمار وتحالفه ، وتخلصت الجماهير الثورية من البورجوازية الصغيرة من تأثير تلك العناصر عليها ، واتخذت لنفسها تنظيماتها الخاصة .

ثالثاً — إن النصر لا يكتمل ولا يبقى إلا إذا اتصلت عناصر الكفاح الوطنى بين جميع الشعوب المكافحة ضد الإستعمار وارتبطت بالحركات الديموقراطية الحرة داخل الدول الإستعمارية ذاتها .

*

وخطوات التحرير لا تقف عند شعوب المستعمرات فحسب . بل إنها لتصل الى شعوب الدول الاستعمارية أيضا . وإن جانبا كبيراً متزايدا من المسئولية لتقع على الحركات العمالية وجميع مؤيدى الديموقراطية .

وان من واجبنا (فى بريطانيا) أن نقاوم الحروب الاستعمارية ، وسياسة المستعمرين فى استخدام العنف كما هو الحال فى الملايو ، أو تهديدهم باستخدام القوة المسلحة للاحتفاظ بسيطرتهم الظالمة غير المشروعة كما هو الحال مع هونج كونج .. ان مسلك كل ديموقراطى واشتراكى فى بريطانيا حيال حرب الملايو ، إنما هو اختبار له فى هذه اللحظات .

*

ان من واجبنا بذل كل معونة لتأييد وتقدم الحركة النقابية ، وحركة الطبقة العاملة فى بلاد المستعمرات . بل ان الواجب الاول على نقابات العمال فى بريطانيا أن تعلن مساندتها وتماسكها مع نقابات العمال فى البلاد الواقعة تحت سيطرة بريطانيا ، وأن تساهم فى محاربة جميع القوانين الرجعية المضروبة على الحركات النقابية فى المستعمرات المقيدة لحرياتهم وحقوقهم فى التكتل والاضراب — وهى قوانين وقيود تكاد تكون مفروضة فى جميع المستعمرات البريطانية بدون استثناء ، وكثير منها فرض إبان عهد حكومة العمال ذاتها . ولا ريب أن وجودها فى لندن ،

مركز الحكم فى الامبراطورية . لما يزيد من أهمية مساهمتها فى هذا الكفاح، ومن توفر فرص الظفر أمامه .

*

« كذلك فمن واجبنا أن نجاهد كل تضييق فى الحقوق الديموقراطية أو انكار للحريات المدنية ، وكل محاولة لكبت الصحافة ، وفرض تشريعات الاضطهاد العنصرى . وتنفيذ لوائح التفرقة بين الملونين والبيض . . ومن واجبنا أن نكافح من أجل أن يتمتع جميع المواطنين فى المستعمرات بمثل ما نطالب وتتمتع به من حقوق ديمقراطية . كم منا يدرك أن حكومة العمال البريطانية جعلت من تداول الثقافة الاشتراكية جريمة فى مالطة ، وهو نفس الامر الذى أهاج الرأى العام العالمى على هتلر حينما أعلنه فى ألمانيا النازية؟ كم منا يدرك أن ما تحلله فى بريطانيا ذاتها تحرمه فى كينيا وتنجانيقا وزانزيبار وجيانا وسنغافورة . !

*

ان من واجبنا قبل كل شىء ، أن نوقظ الطبقة العاملة والرأى العام فى بريطانيا ، وأن نبصره بحقائق الاستعمار وأزمته . أن مهمتنا الاولى أن نمزق الاستار التى يخدعونه بها عن « نهاية الاستعمار » . . وأن نبعث فى الحركة العمالية تقاليدها المعادية للاستعمار . . وأن نعمل على أن يدرك كل مواطن أن السياسة الاستعمارية هى مصدر البلاء وأساس أزمة بريطانيا ، وأنها العقبة الكؤود التى تحول دون التقدم الاقتصادى وانتصار الاشتراكية . أن علينا أن نعبىء القوى من أجل تغيير هـــذه السياسة تغييرا حاسما .

ان قضية شعوب المستعمرات اليوم ترتبط كما لم ترتبط من قبل بقضية الطبقة العاملة والاشتراكيه فى بريطانيا . ان الكفاح من أجل انهاء الاستعمار وهزيمة الاحتكاريين المتحدين ، من أصحاب الملايين ، أمثال

يونيلفرز وتايت وليل وشركة الصناعات الامبراطورية وغيرهم ، الذين يبسطون من مقرهم الرئيسى فى بريطانيا ، عملياتهم فى استغلال العالم كله وخاصة فى الامبراطورية التابعة لهم . هذا الكفاح لا يمكن النهوض به فى بريطانيا وحدها . إن العمال البريطانيين لن يمكنهم أن يكسبوا معركتهم بدون حلفاء لهم . وحلفاؤهم الطبيعيون ضد الاستعمار هم فى المحل الاول شعوب المستعمرات .

ليست المعركة معركة تحرير شعوب المستعمرات فحسب . . إنها معركة تحرير بريطانيا أيضا .

الفصل الثامن عشر

تحرير بريطانيا

« هــذى انجلترا ، لم ولن تـكن أبدا
راكعة عنـــد أقدام الغازى المتـكبر ،
إلا عندما بدأت هى تسعى فى جرح نفسها . »
« شيكسبير »

لقد حان الوقت الذى يجب فيـــه الاعتراف بأزمة الامبراطورية ، ومجابهتها واستخلاص نتائجها وعبرها ، ورسم الخطوط العملية ازاءها .

لقد استطاع انجلز — بما امتاز به من عمق وبعد نظر ، أن يتنبأ منذ مائة عام مضت ، بما ينتظر الاحتكار الصناعى البريطانى العالمى الصاعد المظفر فى تلك الآونة من أفول وتداعى وتقلص وانهيار أمام زحف الرأسمالية الأمريكية . كذلك استطاع أن يبين الاحتمالات الحادة القاسية التى سوف تواجه الطبقة العاملة البريطانية فى هذه المرحلة .. إما أن تتضور جوعا أو تثور .

واليوم ، بلغت الرأسمالية البريطانية ، والطبقة العاملة البريطانية هذه المرحلة ، وأصبح عليهما أن يواجها هذه الأزمة العنيفة وتلك الورطة التى تتعمق جذورها يوما بعد آخر .

والواقع ، أن الرأسمالية الأمريكية قد تفوقت على زميلتها البريطانية فى الانتاج الصناعى منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، غير أن الرأسمالية البريطانية التى تخلفت عن زميلتها الأمريكية ، والألمانية أيضا فى هذا المجال ، قد استطاعت أن تمد فى عمرها بفضل احتياطها المتراكم

من احتكارها الصناعى العالمى السابق ، وعن طريق مضاعفة استغلالها لأمبراطوريتها من مستعمرات العالم . وهكذا أصبحت الرأسمالية البريطانية تمثل فى عصر الاستعمار نظاما كلاسيكيا من الرأسمالية الطفيلية العجوز المتداعية ، والتى تتوقف حياتها أكثر وأكثر على ما يأتيها من خواج خارجى توازن به حساباتها .

ولكن هذا الأساس الذى استطاعت بفضله أن تمد فى عمرها .. قد أوشك على الافلاس . وغدا الاختيار القاسى الذى تنبأ به أنجلز أمرا لامفر منه ، وتدفع اليه القوى الواقعية القهرية ، تلك القوى التى تعلن وتؤكد نهاية النظام الاستعمارى وأفول عصره .

إن أزمة بريطانيا إنما هى أزمة الامبراطورية . وهذا هو حجر الاساس فى جميع المشاكل الاقتصادية والسياسية العاجلة التى تضغط علينا فى كل مرفق من مرافق حياتنا .

والجدول التالى يوضح بشكل سريع التغير الأساسى فى وضع بريطانيا منذ حالة قبل الحرب .

دخل الاستثمارات البريطانية ومصروفات الحكومة فيما وراء البحار
(مقدرة بملايين الجنيهات الاسترلينيه)

	١٩٣٨	١٩٤٨	النقصان أو الزيادة
صافى دخل الاستثمار الخارجى	+ ١٧٥	+ ٥٠	— ١٢٥
جملة مصروفات الحكومة	— ١٦	— ٢٣٦	+ ٢٢٠
	+ ١٥٩	— ١٨٦	

وهكذا هبط الخراج الوافد عبر البحار فى عام ١٩٤٨ إلى سبعى (٢/٧) قيمته قبل الحرب ، فى حين زادت المصروفات التى تتكبدها الحكومة عبر البحار إلى خمسة عشر ضعفاً ، وبذلك ، فنحن إذا وازنا بين الأمرين — وهما يعبران أصدق تعبير عن السياسة الإستعمارية — وجعلنا لكل منهم حساباً ، وجمعنا هما سوياً ، اتبين لنا أن ذلك الخراج الفائض الوافد قبل الحرب والذى بلغ نحو ١٥٩ مليوناً من الجنيهات قد انقلب إلى عجز قدره

١٨٤ مليوناً . ومضمون ذلك أن الربح العظيم قد تحول إلى خسارة إجمالية تصل إلى ٣٤٥ مليوناً من الجنيهات نتيجة لهذه المغامرات والسياسات الاستعمارية . وهذه الخسارة واقعة على الحكومة أي على جانب الشعب من وجهة النظر العامة لاقتصاديات البلاد ، وليس من وجهة نظر شركات الاحتكار الاستعمارية التي تجنى في الحقيقة هذه الأموال الطائلة .

وليس من شك في أننا إذا أوغلنا في دراسة كل الحقائق فلابد أن ندخل في اعتبارنا عوامل أخرى غير هذه الأرقام المبسطة . ومع ذلك ، فان هذه الأرقام المبسطة المستقاة من المصادر الرسمية ، تكفى لايضاح هذا المضمون دون نزاع .

وهكذا ينكشف إفلاس الوضع الراهن لبريطانيا ، ولسياسة الاستعمار التي سارت عليها كل من حكومتي العمال والمحافظين .

*

وقد علت الصيحة عام ١٩٤٥ تحذر وتنذر الحركة العمالية أنها إذا لم ترغم الحكومة العمالية الجديدة على تغيير سياستها الخارجية تغييراً كاملا ، تلك السياسة التي لم تزد على أن تكون امتداداً شاملا لسياسة حزب المحافظين في اتجاهاتها الاستعمارية التي يرسمها الرأسماليون الاحتكاريون الرجعيون . . وإذا لم تتبع الحكومة العمالية سياسة جديدة ، فان بريطانيا لن تستطيع أن تتمتع بتقدم إجتماعي أساسي فضلا على أن مستقبل البلاد جميعه يتعرض لخطر عظيم .

وقد دلت هذه الأزمة التي تعانيها بريطانيا ، والتي أخذت وزراء العمال على غرة ، فما استطاعوا أن يواجهوها بسياسة إيجابية . . دلت هذه الأزمة التي وقعت بالفعل على صحة هذا التحذير .

وبالرغم من ذلك الإنتصار الذى أحرزه مستر موريسون بعدم موافقة حزب العمال في مؤتمره الذى عقد في بورتموث في يونيه ١٩٤٦ ، على اقتراح

الاتحاد مع الحزب الشيوعى ، ومما أعلنه من أن حكومة العمال الثانية ١٩٣١/١٩٢٩ قد جابهت الأزمة الاقتصادية العالمية على غرة منها « لأننا لم نكن نعلم أننا ننقاد إليها » ، وأن هذا الوضع لن يحدث مرة أخرى على الإطلاق لأنهم قد أقاموا « تنظيما شاملا موجهاً »..

« عندما تولت حكومة العمال مقاليد الحكم فى سنة ١٩٢٩ — ١٩٣١ .. وواجهنا الضربة الاقتصادية والمالية عام ١٩٣١ ، لم نكن نعلم أننا ننقاد إليها . وكان يجب علينا أن نعرف ماسيقابلنا ، ولكننا لم نكن نستطيع ذلك ، إذ لم يكن يوجد جهاز منظم فى الدولة ليخبرنا عن حقيقة الحال . . فلما ألفينا أنفسنا داخل المأزق ، لم نكن ندرى تماماً ماذا نفعل ازاءه . »

واستطرد يقول فى حكمة عميقة . .

« ان المسألة الحقيقية التى تواجه رجل الدولة فى مجال الصناعة والاقتصاد ، هى أن يبصر بالمشاكل حين تتجمع فى الأفق ، وأن يحاول منعنا من الوقوع فى شرها . »

بالرغم من ذلك كله ، فلم تكن هناك بادرة واحدة تدل على إدراك المؤتمرين أن سحب الأزمة تتجمع ، وأنها توشك أن تنقض على البلاد . . وأصم الجميع آذانهم عن السماع لذلك الإنذار الواضح الصريح . بل على العكس من ذلك ، فان مستر موريسون فى خطبته السابقة نفسها التى ضمنها جهله الاقتصادى لحقيقة الموقف خلال ١٩٣١/١٩٢٩ — بالرغم مما ألقى أيضاً من تحذيرات وإنذارات مماثلة — استطرد بما يزعمه من نظر ثاقب بعيد يتنبأ بأحوال الانتعاش والازدهار فيقول :

« سوف نصبح سريعاً قادرين على أن نشترى من عبر البحار أشياء أوفر وأفضل ... وسيكون عام ١٩٤٧ هو العام الذى سوف نجنى فيه ثمار جهودنا التى نغرسها فى عام ١٩٤٦ . ان لدينا من الأسباب المعقولة مايجعلنا نتطلع قدماً نحو الحصول على مستوى أعلا من الواردات . »

ولكن عام ١٩٤٧ لم يحقق نبوءة مستر موريسون . بل إنه كان عاماً

سيئاً للاقتصاد البريطانى ، ثارت فيه الأزمة وكشرت عن أنيابها المخيفة . . فقد استنفد فيه القرض الأمريكى، وثبت إفلاس دعائم السياسة الاقتصادية التى تسير عليها الحكومة .. مما أفضى بالسير ستافورد كريبس أن يتخذ تدابيراً استثنائية للتقشف والحد من الواردات . ولعله كان جديراً بمستر موريسون أن يحل « لجانه التخطيطية » وأن ينصرف أكثر إلى مزيد من الدراسات الاشتراكية العلمية .

أما ذلك التفاؤل الباهر ، الذى هلل له وزراء الحكومة فى تقاريرهم الاقتصادية، وتفاخروا فيها بزيادة إنتاج كرات التنس والغلايات الكهربائية، وساقوها دليلا على الإنتعاش الكبير . . فانه لم يحتمل أكثر من عامين بعد نهاية الحرب ، مفسحاً السبيل إلى أزمة دائمة ضيقت الخناق على البلاد منذ صيف ١٩٤٧ ، عند ما أخذت حقائق الموقف تتضح وتثبت وجودها وترغم المسئولين والأهالى على الانتباه لها ، وعند ما وضح الاستنفاد السريع للقرض الأمريكى ، ثم ذلك الشبح المخيف الذى بدأ يهدد بعجز فى ميزان المدفوعات بلغ ٦٣٠ مليوناً من الجنيهات فى مدى عام واحد .

ولكن . . لما كانت الأسباب الحقيقية للأزمة غير واضحة أو مفهومة لدى زعماء وجهاز العمال حتى يمكنهم توقعها أو التنبؤ بها ، فان وقوعها « مرة واحدة » أدى إلى محاولة مجابهتها بتدابير يائسة لم تفلح إلا فى مضاعفة الداء . . وبقيت الأسباب والدوافع الحقيقية فى مجالات السياسة بعيدة عن أن تمس أو تعالج .

إن « أزمة ميزان المدفوعات » لم يتدبر أمرها ، إلا أنها تمثل أزمة فى ميزان المدفوعات فحسب .. فشخصت الأعراض على أنها المرض الأصيل.! ومن هنا ، كان الصراخ والعويل فى كل منبر ، وصحيفة ، وإذاعة .. « نحن لا ننتج من الصادرات ما يكفى لدفع أثمان وارداتنا » (كما يقول حزب العمال فى نشرته عن ألف باء الأزمة A.B.C. of the Crisis التى أصدرها

عام ١٩٤٧) . إننا نستورد و نستهلك أكثر مما يجب ، ونحن ننتج و نصدر أقل مما يجب . فما هو الحل .؟ تحديد الاستهلاك . زيادة الإنتاج . الإقلال من الواردات . الاستزادة من الصادرات .! وهكذا تحل الأزمة ، و تتوازن حسابات بريطانيا وميزانها . فما أسهل الحل .!

*

عندما اقترح مارشال مشروعه الشهير، هلل وزراء الحكومة ، وزعماء المحافظين والمجلس العام لمؤتمر نقابات العمال ، وكبروا وصفقوا ، وقفزوا يبسطون أذرعتهم وأكفهم تتلقى الذهب الغزير . إن الدولار قد بدأ يعود بعد أن أنفض معين القرض الأمريكى . وحلت الأزمة . . وقام بيفان وشنويل يزجيان الشكر للرأسماليين الأمريكيين الكرماء ، بين ذهول يستولى على جماهير العمال .. الذين ألقى فى سمعهم طوال حياتهم أن الاشتراكية سبيلهم إلى علاج البطالة ومحوها . وكان عليهم أن ينسوا و يتغافلوا عن تبطل مليون و نصف من إخوانهم . قاموا يعلنون إليهم ألا يلقوا بالا إلى شروط المشروع ، وأن يتركوا الريبة إلى الروس المتشككين أبداً ، وإلى حلفائهم من شرق أوربا الذين لا يهتمون إلا باستقلالهم الاقتصادى. لن ينتهى مشروع مارشال بعد أربع سنوات إلا وتكون بريطانيا قد وازنت حساباتها ، واستقامت أمورها طيبة ، مع بذل بعض التضحيات ، ووضع الحجر على البطون ، وزيادة الإنتاج ..!

وهكذا فرضت القيود على التجارة البريطانية . وبدأت قوائم الصادرات الممنوعة تتوالى تمنع الاتجار فى سلع يزداد عددها يوماً بعد يوم . وأخذت الأقلام والمجلات الأمريكية تنهمر.. وأخيراً ، أقام مدير المعونة الاقتصادية الأمريكية فى قلب الامبراطورية يشرف وينظم ويبذل المشورة أحياناً ويعطى التعليمات أحياناً أخرى . واتسعت مكاتبه ، لتتحول إلى شبكة وأخطبوط من المكاتب الفرعية والموظفين . . ومن بين نتائج أعماله التى سجلها بارتياح

ما كتبه فى تقريره : « إن برنامج بناء المساكن قد انقص إلى درجة كبيرة ، وكذلك الحال مع كل من برنامجى الصحة والتعليم » (تقرير توماس فينلتر Thomas K. Finletter ، رئيس البعثة الخاصة لإدارة التعاون الاقتصادى بالمملكة المتحدة ، المقدم منه إلى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى فى ١٠ فبراير ١٩٤٩) .

ثم تبع الاحتلال الأمريكى الاقتصادى ، احتلال أمريكى عسكرى . . وكان « مؤقتاً » أول الأمر . . للتدريب ، ثم غدا دائماً . . !

ولعل أبلغ وصف لهذا الأسلوب ، ما كتبه هتلر فى كتابه « كفاحى »

« ان الفاتح الذكى ، هو الذى يندفع الى تحقيق أهدافه على مراحل . . فكلما ازدادت المغانم والأسلاب التى تسلم تدريجياً دون ضجة ما ، كلما ضعف تبرير مقاومة الأمة المغلوبة على أمرها أمام الشعوب الأخرى اذا انتهت الى الثورة على آخر حلقات الضغط الطويل المستمر . . وهذا يتضح بصفة خاصة ، اذا ما تقبلت الأمة ما يفرض عليها على الدوام بصبر أو سكون . »

وهكذا فعل الشعب البريطانى . أطاع الأوامر طاعة عمياء . فربط الحجر على بطنه وجد فى أداء عمله ، وزاد من الإنتاج ، حتى ارتفع بين صيفى ١٩٤٧ و ١٩٤٩ بنسبة ١٧ ٪ وفقاً للاحصائيات الرسمية (وزادت الأرباح والفوائد بنسبة ٢٤ ٪) . . فى حين انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة ٣ ٪ .

ولم يقبل صيف ١٩٤٩ ، حتى أعلن مرة أخرى ، أن الأزمة أسوأ حالا من أى وقت مضى ، وأن امتداد العجز فى الدولارات يصل إلى ٦٠٠ مليوناً من الجنيهات كل عام ، وأن احتياطى الذهب والدولار يذوب سريعاً بحيث لن يمر عام بعد ذلك حتى ينفد تماماً ، ولاح أن مشروع مارشال سوف لا يقدر على تغطية هذا السحب ، والانهاك المستمر . . وبالتالى أصبح « الانعاش » الاقتصادى الذى بشر الهاتفون لمشروع مارشال بتحقيقه

عام ١٩٥٢ ، سراباً خادعاً . . وأملا ليس إلى تحقيقه من سبيل . !

ولم يبق أمام وزراء الحكومة الكبار إلا أن يحجوا مرة أخرى إلى « مكة » واشنجطون ، يحدوهم أمل جديد . . فى المعاونة . ولكن نغمة الصحافة الأمريكية تغيرت هذه المرة . فأصبحت أكثر جفافاً ولا داعى للقول أنها غدت غير كريمة ، ولم تعد « المرزبة » خافية على أحد ... فان أظفار النسر قد عمقت فى جسد الليث الجريح . !

واشتدت قسوة الشروط الأمريكية الجديدة . فانخفض سعر الجنيه الاسترلينى من ٤٫٠٣ دولاراً إلى ٢٫٨٠ فى سنة ١٩٤٩ ، إثر مؤتمر واشنجطون ، واضطرت الحكومة البريطانية بالرغم منها ، وعلى غير إرادة خبراء خزانتها ، إلى التسليم للضغط الأمريكى العنيف الذى حمله إليها سنيدر وزير مالية أمريكا أثناء زيارته لندن فى يوليه من نفس العام . وهذا الهجوم الأمريكى المظفر ، زاد من ضعف مركز الاسترلينى العالمى ، وخفض مستويات المعيشة فى بريطانيا ، كما أنه زاد من متاعبها الاقتصادية إذ أصبحت قيمة الواردات أكثر ارتفاعاً وغلواً ، فى حين انخفضت قيمة صادراتها وسهل الأمر كثيراً أمام رأس المال الأمريكى ليشترى الحصص التى يريدها سواء فى بريطانيا أو فى الإمبراطورية .

ولم تجد الحكومة سبيلا آخر إلا أن تمضى سادرة فى سياسة تكبيل الشعب بقيود جديدة وربط الأحزمة على البطون ، ومطالبته ببذل مزيد من التضحيات والعرق لزيادة الإنتاج ، وزيادة الصادرات إلى أسواق الدولار ، التى لا تحتاج إلى المنتجات البريطانية . ! وكنتيجة تلقائية لخفض العملة ، كان لابد من زيادة الصادرات بمقدار الخمسين للاحتفاظ بالوضع الراهن — على عجزه ، ثم كان لا بد من مضاعفة الجهد أربعة مرات لسد هذا العجز ! ومع ذلك كله ، فما الذى كان ينتظر ويرجى حدوثه ، وأى مستقبل أو فرصة تتفتح أمام كل هذه الجهود الشاقة المضنية ، وكل تلك

المطالب الخيالية فى وقت تتعمق فيه جذور الأزمة الرهيبة ، وفى وقت تضطر بقية البلاد الرأسمالية المتنافسة خارج منطقة الدولار إلى تخفيض عملتها هى الأخرى سعياً وراء أسواق الدولار . . بل فى وقت تعمد فيه الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها جاهدة نحو خفض وارداتها وزيادة صادراتها ؟! أى مستقبل وأى فرصة هذه تتكاتف فيها تلك العوامل الثلاث على تحطيمها ؟..
لقد كان من الواضح أن ذلك الأمل الجديد للخروج من الأزمة وحلها بالعمل على اشتداد المنافسة أو الحرب التجارية عن طريق مضاعفة الصادرات إلى أسواق الدولار أربعة أضعافاً إنما هو أمل غير واقعى بالمرة ، بل هو أشد مجافاة للواقع وخروجا عليه من التدابير والحلول السابقة ، وهى التى اعترف الوزراء أنفسهم بأنها لم تكن أكثر من محاولة إثر أخرى لم تفض أى منها إلا إلى أزمة جديدة ، وفى ذلك يقول سير ستافورد كريبس فى مؤتمره الصحفى الذى عقده فى ١٩ سبتمبر ١٩٤٩ :

« لقد كنا نحاول معالجتها بسلسلة من الإجراءات المؤقتة لم تكن تفض إلا إلى سلسلة من الأزمات . »

وكان من الواضح أن هــــذا الإجراء الجديد بتخفيض العملة لم يكن ليؤدى إلا إلى أزمة أكبر ، كما دل على ذلك انهيار برنامج مضاعفة صادرات الدولار إلى أربعة أضعافها ، مما دعا إلى اشتداد الهجوم على مستويات المعيشة ، وهو الهجوم الذى كان تخفيض العملة بداية غير مباشرة له ، وتبعه اتساع نطاق البطالة ، والهجوم الصريح على الأجور وساعات العمل والخدمات الاجتماعية ... التى طالما صرخ منها المحافظون وأصحاب الأعمال الكبيرة . وقد مهد لذلك كله سير ستافورد كريبس فى خطابه بمجلس العموم فى ٢٧ سبتمبر إذ قال :

« إذا لم نعمل على انجاح هذه التدابير ، فان التضخم سيلحق بالأزمة وحينذاك نكون قد فشلنا فى تجنب أحوال البطالة العامة والفقر . »

وهكذا لم تكن نتيجة سياسة المحافظين أو الإصلاح العمالي فى فترة السنوات التالية للحرب . . إلا هذا المستقبل المظلم . . وهـذا يقطع بأن أسباب المرض عميقة متأصلة ، وأن تشخيصه كان خطأ منـذ أول الأمر — من أجل هذا لم يفلح العـــلاج الذى حاولته الحكومة ومستشاروها الاقتصاديون .

أزمة ميزان المدفوعات :

ما هى ؟ . انهـا تستحق أن نقف عنـدها وقفة قصيرة ، لعلنا ندرك كنهها .

إن جميع الخطب والمقـالات والإذاعات والنشرات والرسومات الكاريكاتورية تنهال مليئة زاخرة بالبيانات والإيضاحات « تفسر » « وتشرح » الأزمة للمواطن العادى ، أو رجل الشارع المسكين .. بمثل هذا الكلام (« إننا نستورد أكثر مما يجب » ، « إننا نصدر أقل مما يجب » . « لا بد وأن نقتصد » ، « لابد وأن نصدر أكثر » . . الخ . الخ .) . أما العـامل الرئيسى المباشر فى عجز ميزان المدفوعات ، فإنه لا يذكر أبدا . والسبب فى ذلك واضح ، إذ أن سياسة الاستعمار وماتجره من نفقات فادحة هى ذلك العامل الرئيسى المباشر فى هذه الأزمة .

إن الجدول التالى يبين نسب كل من نفقات الحكومة فيما وراء البحار ، ونفقاتها العسكرية فيما وراء البحار أيضاً وأثرها فى عجز ميزان المدفوعات . ولاريب أن نفقات الحكومة المذكورة والمعطاة على أساس المجموع الكلى لها حيث أن « تعهدات الحرب وتسوياتها » التى تذكر فى الحسابات الرسمية على أنها جزء مقابل من النفقات ، وهى بالتالى تؤدى إلى خفض فى المجموع الكلى كان من الممكن — لو اتبعت سياسة مغايرة لسياسة الاستعمار — أن تعاون لا على تمويل الالتزامات العسكرية فى الخارج ؛ بل على مداراة بعض العجز

القليل فى ميزان التجارة والذى كان لا بد من حدوثه خلال فترة الانتقال فيما لو تحول الاقتصاد الاستعمارى المفلس إلى اقتصاد غير استعمارى ..

عجز بريطانيا ونفقات الحكومة فيما وراء البحار
(مقدرة بملايين الجنيهات الاسترلينية)

	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩ يناير ـ يونيه	المجموع يناير ٤٦ ـ يونيه ٤٩	نسبة العجز
العجز فى ميزان المدفوعات	٣٨٠	٦٣٠	١١٠	١٠	١١٣٠	—
المجموع الكلى لنفقات الحكومة فيما وراء البحار	٥٥٦	٣٧٢	١٨٦	١٥٥	١٢٦٣	١١١
النفقات العسكرية منها	٣٨٢	١٩٧	١١٥	١١٢	٨٠٦	٧١

(الوثيقة الحكومية رقم ٧٧٩٣ عن «عجز المملكة المتحدة فى ميزان المدفوعات ١٩٤٩/٤٦»)

وهكذا يتضح أن مجموع العجز فى ميزان المدفوعات خلال فترة ثلاث سنوات ونصف تبدأ من ١٩٤٦ إلى نهاية النصف الأول من عام ١٩٤٩، لم يكن يرجع فحسب إلى نفقات الحكومة فيما وراء البحار، بل يتضح أيضا أنه كان من الممكن تفادى هذا العجز، بل وتوفر رصيد من المال لدى الحكومة. وقد يمكن القول أن بعض هذه النفقات كانت ضرورية، ولا مفر منها. كنتيجة للحرب، وابرامج الترفيه والتعمير (١٨٣ مليوناً) أو نتيجة نفقات احتلال أراضى الأعداء السابقين (١٤٢ مليوناً ـ وأن يرجع جزء كبير منها إلى نتائج السياسة الرجعية فى هذا الاحتلال)، ولكن لا ريب أن الجزء الاكبر من هذه النفقات فيما وراء البحار، الذى يبلغ ٨٠٦ مليوناً من الجنيهات أو أكثر من سبعة أثمان العجز الكلى فى ميزان مدفوعات بريطانيا، إنما يعزى إلى النفقات العسكرية.

ولا يرجع ذلك فحسب الى النفقات العسكرية التى تلت انتهاء الحرب مباشرة، بل على العكس، فانها زادت مثلا من ١١٥ مليونا خلال

عام ١٩٤٨ إلى ١١٢ مليونا خلال النصف الأول من عام ١٩٤٩ فحسب، أى إلى الضعف .

هذه هى الحقيقة الأولية الناصعة . . والسبب الرئيسى المباشر لعجز بريطانيا فيما بعد الحرب . . السبب الذى لم يكتب قط فى أى نشرة، ولم يعلن قط فى أى اذاعة ، ولم يعترف به أى وزير أبدا ، ولم يذكره أى اقتصادى رسمى يحاول « شرح » أسباب الأزمة ، لا ولم يلمح اليه مطلقا أى كاتب أو محرر سياسى مسئول أو صحفى بارز من أولئك العاملين فى تلك الصحف التى توزع الملايين ، والتى تلقى على الحكومة كل يوم الدروس والمحاضرات ، تعيب عليها مظاهر البذخ الاجتماعى فى الداخل ، وتعيب على العمال كسلهم وما تعودون من عادات تبهظهم تكاليفها . إنها الحقيقة الناصعة ، أو هو ذلك السر الهائل والجرم العظيم الذى تحرص الامبراطورية البريطانيه المحتضرة على إخفائه ، وحمله معها إلى قبرها . ! أما ذلك العامل المسكين ، فإن صحافة الصور والكاريكاتير (بكل ماأوتيت من فنون الدعاية الحديثة) لا تزال مستمرة سادرة فى حكاياتها الخرافية تتمثل « الواردات » فى رغيف من الخبز وفخذة مغرية من اللحم . ! وتتمثل «الصادرات» فى ذلك العرق المتصبب من جون سميث (كرمز للعامل البريطانى) . « إن جون سميث لا يبذل كل جهده . لو أن جون سميث يعمل أكثر ، ويبذل من عرقه أوفر ، فلربما أمكنه الحصول على نصيب أكبر من الخبز واللحم . وكثير غير ذلك مما يصبو إليه . ! » وهكذا .. ان الأمر بسيط ، لو أنك تتدبره . !

ولو . . أمكن لأى ناقد جرىء فى مؤتمر عمالى أن ينجح فى القاء كلمة أو الاشارة الى أن النفقات العسكرية فيما وراء البحار هى السبب الرئيسى لهذا العجز ، لأرغى الوزير وأزبد ، وصاح فى حماس غاضب مفتعل ملتهب، « أتريد لجزيرتنا الصغيرة أن تبقى بغير سلاح ، فلا نستطيع الدفاع عنها ؟ ! »

وتظل القوات تبحر إلى سنغافورة وهونج كونج من أجل الابقاء على الغزو العسكرى والإحتلال القهرى لكثير من « الجزر الصغيرة » . . وهو أمر يختلف تماما عما يلقى فى أسماع الحاضرين ، أو يرسب فى أفهامهم . !

ومع ذلك ، فإن أسباب أزمة بريطانيا وعجزها لا تقتصر على المصروفات العسكرية التى تنفقها فيما وراء البحار فحسب ، بل إن هناك عوامل أخرى تعاون عليها لا بد من تقصيها لكى تكتمل فى أذهاننا صورة حقيقية عن تلك السياسة الاستعمارية التى تعتمد على الحلول العاجلة المباشرة — ولكى يتكون لدينا فهم صحيح لأصولها العميقة . فمن هذه العوامل التى يجب إدخالها فى الاعتبار نفقات التسلح ، وقد بلغت فى عام ١٩٥٠/٤٩ ثمانمائة مليون جنيه (١) ومنها أيضا دعوة الرجال الى السلاح ، أو بمعنى آخر استنفاد الطاقة العاملة فى غير مجهودات انتاجية مما يعاون على خفض الانتاج العام ويزيد من توغل الأزمة (٢) .

ولقد قدر فى صيف ١٩٤٩ ، أنه يوجد على الأقل مليون ونصف يعملون فى القوات المسلحة أو فى الأعمال المتصلة بها . . وهم جميعا يمثلون طاقة ضائعة . وحتى إذا افترضنا أن الحاجات الضرورية للدفاع الوطنى ، والالتزامات الدولية التى تفرضها الأمم المتحدة تتطلب تعبئة نحو نصف

(١) وقد ظلت تزداد بعد ذلك كل عام حتى لتكاد تبلغ الآن ضعف ما وصلت اليه منذ خمسة اعوام . « المترجم »

(٢) ومن الأمثلة البارزة عن تضييع الموارد والجهود بتحويلها فى الأغراض الحربية ما جاء فى مقال د . سيرز D. Seers نشره فى مجلة معهد أكسفورد للاحصاء Bulletin of The Oxford Institute of Statistics فى صيف ١٩٤٧ .. إذ بين أنه بالرغم من زيادة الانتاج القومى فى عام ١٩٤٦ بمقدار ١٦ ٪ عن عام ١٩٣٨ ، إلا أن الاستهلاك الفردى قد نقص بمقدار ٢ ٪ ، كما هبط تكوين رءوس الأموال بنحو ٩ ٪ ، ولم يزد الاستهلاك العام (الذى يشمل المصروفات المدنية للدولة ، والخدمات الاجتماعية) عن ٣ ٪ . ولم يكن من الصعب معرفة أسباب ذلك .. فان زيادة الانتاج قد ذهبت جميعا إلى الأغراض الحربية ، إذ يكشف المقال عن أن النفقات العسكرية قد زادت بمقدار ٢٤٩ ٪ ..!

مليون ، فإن جهود مليون من أبناء البلاد يمكن أن تطلق لخدمة الإنتاج . فإذا لجأنا الى الأرقام لتحدثنا عما يعنى ذلك بشكل مادى ، فاننا نجدها تقدر أنه بالقياس إلى إنتاجية العامل فى ١٩٤٩ مثلا فان الطاقة الإنتاجية العامة للمليون من أبناء البلاد تعادل من البضائع ما قيمته خمسمائة مليون جنيه . ! ولا ريب أن من الواضح أن مثل هـــذه الزيادة (٥٠٠ مليون جنيه) لا تعاون الصادرات على تغطية العجز التجارى فحسب . بل انهـا تدعو فى الحال إلى رفع مستوى المعيشة بدرجة كبيرة ، والى تزويد البلاد بالكثير من المنازل والمدارس والمستشفيات وغيرها من الحاجات الانشائية . وليس من شك فى أن مثل هذا التحسن يهيء فى نفس الوقت تغييرا جوهريا فى السياسة التجارية . . وان كان يوجد من الأسباب القوية ما يدعو الى القول ان مثل هذا التغيير العام نحو الازدهار لن يمكن تحقيقه إلا إذا أزيلت تلك العقبات الرئيسية التى تلقى بها الاعتبارات السياسية الرجعية . !

لقد أخفى القرض الأمريكى ــ لفترة معينة ــ إفلاس السياسة الاستعمارية . غير أن هذا القرض قد استخدم فى الحقيقة ــ لا لمعاونة بريطانيا إقتصاديا ، وإنما ــ كما قصـــد الأمريكيون أن يستخدم ــ فى استمرار بريطانيـا على تحمل أعباء تعهداتها العسكرية ، وهى أعبـاء لا قبل لبريطانيا على تحملها ، وإنما كانت ستضطر الى خفضها وتقليل مداها . وقد كتب ج. د. هـ. كول فى صحيفة « نيو ستيتسمان آند نيشان » فى ٥ أبريل ١٩٤٧ يقول :

« إن وجود هذا القرض قد مكن الأمريكيين أن يفرضوا علينا من الالتزامات ما كنا سنضطر إلى نبذها ، لعدم قدرتنا العاجلة على القيام بها .. فلم نكن لنستطيع إبقاء حامياتنا باليونان ضد الروس ، أو أن نلعب تلك اللعبة الخطرة فى فلسطين ، أو أن نقوم بدور حراس الرأسمالية فى الشرق الأدنى والأوسط ..

ولو كنا نبذنا القرض ــ لو افترضنا إمكان ذلك ــ لاضطررنا فى الحال إلى تحديد تعهداتنا العسكرية والامبراطورية ، وحصرها فى أضيق نطاق »

ولاتجهنا إلى أن نقيم علاقات الود مع الاتحاد السوفييتى . . . ولاضطررنا تحت إلحاح الحاجة الماسة إلى إعادة تنظيم صناعاتنا المدنية والهندسية لمواجهة مطالب إعادة البناء الاقتصادى . »

وهكذا عرقل القرض الأمريكى فى الواقع إعادة بناء الاقتصاد البريطانى ، بل كان بمثابة حجر الأساس فى بسط السيطرة الاقتصادية الأمريكية على بريطانيا ، بفضل ما قضت به المادة التاسعة وغيرها من التحفظات المقيدة الأخرى التى تضمنتها اتفاقية القرض . وفى مثل ذلك كتب الاستاذ بالوغ Balogh فى نفس الصحيفة السابقة فى عدد ٢٤ يناير ١٩٤٨ ، فقال إن الثمن الذى تدفعه بريطانيا لقاء متابعة سياسة مستر بيفن والحكومة العمالية يفوق فى الحقيقة ما تحصل عليه من ذلك القرض . . وأوضح :

« . . . فشل وزارة الخارجية العام فى أن تدخل فى اعتبارها — عند تقريرها لسياستها — قدرتها على تحمل الأعباء الداخلية ، والالتزامات الأخرى سواء كانت عسكرية أو اقتصادية فى طبيعتها . بالرغم من أن هذا الفشل قد كلف البلاد ، مباشرة وعن طريق نقص الانتاج والصادرات الناتج عن بطء تسريح القوات وإعادة الحياة المدنية سيرتها الأولى ، أكثر من المبلغ الإجمالى الذى حصلت عليه من القرض الأمريكى بمقدار يزيد كثيرا عن ألف وخمسمائة مليون من الجنيهات . »

وهكذا يكون صافى الدين بالخسارة . !

☆

واستمرت سياسة الافلاس الاستعمارى — وهى فى أساسها سياسة تشرشل / بيفن الخارجية — يسندها الدولار ويظاهرها ويخفى حقيقتها الفارغة بعد استنفاد القرض الأمريكى .. فقد أقبل مشروع مارشال ، ثم تلاه حلف الاطلنطى وما صاحبهما من إغداق فى مشروعات « المعونة العسكرية » الأمريكية الحالية .

ولكن هذه السياسة تحمل فى ثناياها — بالضرورة — خضوعا بريطانيا متزايدا لركب السيطرة الأمريكية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا .

إن بريطانيا تستمر ظاهريا أو اسميا فى الاحتفاظ بامبراطوريتها . ولكنها فى الواقع تحتفظ بها بعد إذن أمريكا . بل ان دورها قد أصبح، — كما يتضح بجلاء من مشروع النقطة الرابعة الذى أعلنه الرئيس ترومان — لا يتعدى القيام بدور الحارس للمستعمر الأمريكى .

ان حكم حفنة الماليين الاستعماريين فى بريطانيا ، ذوى النظرة والمصالح والارتباطات العالمية ، ليذوب تعلقا بالتحالف الأمريكى .. إذ يتاح لهم الاحتفاظ بممتلكاتهم ، واستمرار تلقيهم ما يستطيعون الحصول عليه من أرباح خيالية . وهم فى سبيل تحقيق هذا المقصد العظيم ، لا يخالجهم أدنى ندم فى التضحية بمصالح بريطانيا الوطنية وإخضاعها للسيطرة الأمريكية.. وهم يسيرون فى ذلك متبعين سنة أسلافهم حينما سلموا لهتلر فى ميونيخ ، مضحين بمصالح بلادهم الوطنية لحساب التوسع الهتلرى ، طالما بقى الفوهرر يضمر العداء للاتحاد السوفيتى .

وهكذا ، بينما تظل بريطانيا « تمتلك » مستعمرات فى جميع أنحاء العالم، بل بينما تظل أكبر دولة استعمارية على الاطلاق ، « تصبح » هى ذاتها فى نفس الوقت ، وشيئا فشيئا، مستعمرة أو شبه مستعمرة أمريكية ، أو على أحسن الأحوال تصبح دولة تابعة لرأس المال الأمريكى المالى .

ولم يكن مندوحة من أن يتبع السيطرة الأمريكية الاقتصادية احتلال عسكرى أمريكى للأرض البريطانية . فهناك . . حطت الفرقة الجوية التالية التابعة لقوات الولايات المتحدة رحالها منذ أغسطس ١٩٤٨ « كقيادة مستقلة مسئولة مباشرة أمام القيادة العامة فى الولايات المتحدة » كما أنها « مستعدة لتنفذ أى تعليمات تتلقاها من هناك » — (كما تقول التيمس فى ٢٤ - ٨ - ١٩٤٩) .

ومشروعات الحرب الأمريكية تعرض بريطانيا لتهديد شامل ، ذلك أنها باستخدامها كقاعدة هجوم أمامية فى أى حرب ذرية تصبح بالضرورة هدفا رئيسيا للغارات المضادة عند نشوب « الحرب العالمية الثالثة » التى تدعو لها الستراتيجة الأمريكية . ولن تزيد بريطانيا فى هذه الحالة عن أن تكون « مالطة » تلك الحرب العالمية الثالثة — كما يصفها أحد الوزراء البريطانيين أنفسهم . ! ولكنها ستكون مالطة بدون تلك الصخور والكهوف التى تحمى جزيرة البحر الأبيض المتوسط . وكثيرا ما يجاهر سادة الستراتيجية الأمريكية — فى مجلاتهم العسكرية ، وفى صحفهم السيارة أن التدمير الذى يلحق الجزء الأكبر من بريطانيا ، وعددا من سكانها من جراء الاشتراك فى الحرب العالمية الثالثة الموعودة ، إنما هو ثمن لا بد من بذله والتضحية به على مذبح المصالح العليا للدفاع عن الولايات المتحدة والمدنية الغربية . !

.. فمن أجل هذه الغاية السامية . . تهون كل التضحيات . ! وماقروض بلايين الدولارات التى تنفق هنا وهناك ، وما ألوان « المساعدات العسكرية » التى تنثر هنا وهناك أيضا . . إلا نذور تلك المصالح العليا التى يرعاها السادة الأمريكيون . !

إن هذا إلا تقرير للواقع الحالى ، وللمستقبل بكافة احتمالاته . . انساقت وتنساق إليه بريطانيا بفضل سياسة الحرب الاستعمارية . . سياسة التدخل والمغامرات العدوانية ، وحروب المستعمرات . . سياسة مشروع مرشال وحلف الاطلنطى . . سياسة برنامج فولتون والحرب الباردة ... سياسة الائتلاف الحزبى المزدوج لكل من تشرشل وبيفن .

ولكن هذه السياسة لا تعنى ولا تؤدى إلا إلى انتحار بريطانيا : اقتصادياً وسياسياً ، وعسكرياً . !

وكل الدلائل توحى بضرورة حدوث تغيير شامل حاسم ، فليس هناك من سبيل لأى صلاح أو تقدم .

إن الأساس القديم العتيق الذى قامت عليه بريطانيا كدولة استعمارية عالمية ، تسيطر على ربع المعمورة ، وتتدخل بطرق غير مشروعة فى حياة كثير من البلاد ، وتمتص الجزية من شعوب ما وراء البحار لتدفع منها ثمن وارداتها ، أكداساً من الثروات الخيالية لطبقة مترفعة من أغنيائها ، مهملة فى نفس الوقت تقدم صناعاتها المحلية وزراعتها — هذا الأساس القديم قد انتهى وعفا عليه الزمان . . وأنه لن يعود قط .

☆

لقد بدأ انهيار الرأسمالية الاحتكارية العالمية بالفعل منذ الربع الثالث من القرن التاسع عشر . ولكن الاستعمارية الجديدة التى بشر بها تشامبرلاين وردس ، وبذلوا من ورائها الوعود البراقة بتحسين أحوال الفقير واتباع سياسة اشتراكية من أجل رفع مستوياته الاجتماعية .. قد أخفت حقيقة ذلك الانهيار لفترة ما ، خاصة وأن هذه الاستعمارية الجديدة قد انتشرت فى جميع الأحزاب السياسية وتغلغلت فى صفوف الأقسام العليا من الحركة العمالية متخذة الصفة الفابيانية . ولكن سرعان ما ظهر أفول ذلك الفجر الجديد الموعود ، وتبين زيفه بين أعوام ١٩٠٦ — ١٩١٤ .

وكان الثمن باهظا . . كانت حرب ١٩١٤ وما اقتضته من تضحيات خرجت بعدها بريطانيا وقد أمسكت الأزمة بخناقها ، واندفعت إلى أعماق كثيرة الغور فى جسدها السقيم . وكانت الفرصة سانحة لكى تزحف المبادىء الاشتراكية .. ولكن زعماءها أضاعوها ، وكان على رأسهم ما كدونالد وتوماس اللذين سيطرا على الحركة العمالية . وتبع ذلك حقبة طويلة من سنوات الكساد والأزمة المستحكمة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ومع ذلك فما فتئت بريطانيا توالى سياستها الاستعمارية العتيقة ، فآثرته

معاداة الاتحاد السوفيتى، ومهدت لقيام دولة ألمانيا القوية، فأقامت الفاشية.. وكانت النتيجة أن عادت تدفع الثمن .. أضعافاً متضاعفة.. فكانت الحرب العالمية الثانية .

ومن هذه الحرب الثانية ، خرجت بريطانيا أكثر ضعفاً ، أثخنتها الجراح الدامية . وكادت الجزية التى تأتيها رغداً من شعوب وراء البحار أن تخف . . وأصبحت تعانى أزمة حادة مستمرة فى ميزان مدفوعاتها . . تجر أذيالها وراء أصحاب الملايين الأمريكيين . وتجمعت فى الآفاق نذر النهاية المحتومة . ومع ذلك فان عبرة الماضى لم تنفع ، ومضت سياسة الامبراطورية العجوز تاهث فى الدرب العتيق . ! . ، فبريطانيا تطمح إلى استمرار تحمل كل تلك الالتزامات الباهظة فيما وراء البحار ، وهى فى الواقع فوق قدرتها الاقتصادية ، وفوق إمكانياتها البشرية داخل بلادها .. وهى لا تزال توالى سياستها الانتحارية فى معاداة السوفييت وتأييد الرجعية فى كل مكان، بينما تتخلف بل تتقهقر فى واجباتها الأصلية الحيوية فى إعادة تعمير بلادها . وهذا الطريق الذى تسير فيه لن يكون أفضل مما سبقه . . انه يحمل الخراب .. وانحطاط مستويات الحياة ، ويفضى إلى أزمة اقتصادية جديدة ، ثم إلى الحرب . !

لقد أزف الوقت لتغيير الطريق . .

لقد أزف الوقت لكى تبنى بريطانيا حياتها من جديد ، لتدعو أبناءها ليسواعدهم العاملة أن يقيموا بجهدهم ماهم فى أمس الحاجة إليه فى بلادهم بدلا من أن يبقوا مشتتين عاطلين فيما وراء البحار لا يكسبون إلا الكراهة العميقة ولا يحصدون إلا الحقد الدفين . إن الواجب يقضى أن تركز بريطانيا جهودها على إعادة تعميرها حقيقة ، وحياتها كلها بحاجة إلى ذلك . فالصناعة متخلفة ولا بد من إنهاضها ، وكذلك زراعتها وبقية مرافق حياتها . إن الواجب يدعو فى سبيل هذه الأغراض أن تتعاون مع بقية جميع الشعوب التى تبنى هى

الأخرى بلادها وتصنع مستقبلها على أساس جديد بعد انتصارها على الفاشية لكى يتمتع الشعب بحرية ديموقراطية حقيقية ، واقتصاد اشتراكى يرفع من مستوى حياته الاجتماعى .

لقد ذهبت تلك الأيام التى كانت الرجعية الاستعمارية تتخفى فيها وراء قناع الوطنية . انها اليوم تقف ، وقد انكشف أمرها وانفضحت نياتها . تريد تبديد موارد بريطانيا وسواعد أبنائها للاحتفاظ بثروات الحفنة القليلة من الاحتكاريين والاستعماريين ، وهى على استعداد لأن تسلم وطنها فى سبيل تلك المغانم وتجعل منـــه مستعمرة تتبع تلك الامبراطورية الأخيرة . . امبراطورية الاحتكاريين الأمريكيين . لقد ذهبت تلك الأيام إلى غير رجعة . إن خبرة اليوم ، المستمدة من خبرات الشعوب فى كل بلد من البلاد ، تثبت بكل جلاء أن الاشتراكية هى التى تعلن بكل صدق وإخلاص مصالح الأمة وتهبّ للكفاح من أجلها .

إن الاشتراكية السليمة — التى طالما دعت إلى الكفاح من أجل تحرير جميع الشعوب الخاضعة والتابعة من ربقة الاستعمار ، إنما تكافح أيضاً من أجل تحرير شعب بريطانيا من ربقة السيطرة الاستعمارية الأمريكية . إن وحدة القضية والكفاح لتتضح من تلك الحقيقة الهائلة ، وهى أنه فى نفس الوقت الذى يعمد فيه الحكام الاستعماريون إلى تبديد موارد بريطانيا وقوى أبنائها العاملة للاحتفاظ بقبضتهم على الشعوب الخاضعة لهم ، فيضربون قرى الملايو بالقنابل ، ويحتلون اليونان ، ويقذفون بالوطنيين من أهالى قبرص فى أعماق السجون ويرون فى مطالبهم بأبسط حقوقهم الديموقراطية جريمة لاتغتفر . فى نفس هذا الوقت يسلمون شعب بريطانيا شيئاً فشيئاً للسيطرة الأمريكية . إن هذا يفضى بنا إلى القول ، أنه لو اندلعت شرارة الحرب العالمية الثالثة ، فلاريب أن الشعب البريطانى سينظم حركة تحريره ، ويقضى على العسكرية الأمريكية التى تحتل بلاده متحداً فى

ذلك مع أوربا الاشتراكية . . ولكن من الأفضل أن يتحقق التحرير قبل الحرب . . ومن أجل منع قيامها .

ليس صحيحا ما يدعيه الانهزاميون — أو محدثو ميونيخ . ! — أو ما يحاول أن يؤكده أتباع الاستعمار الأمريكى والمصفقون له . . من أن الشعب البريطانى ضعيف يائس خائر ليس من سبيل أمامه إلا الاعتماد على أمريكا . إن الأمر على عكس من ذلك ، فان الظروف لم تكن مواتية فى يوم من الأيام أكثر منها الآن لأن تتبع بريطانيا سياسة مستقلة ، تتفق وتتحد مع القوات التقدمية فى العالم وهى بذلك لا تنقذ بريطانيا فحسب ، بل إنها لتغير من الموقف العالمى برمته .

ليس صحيحا أن الاستعمار الأمريكى لا يقهر . إن تقرير الولايات المتحدة الأخير عن الصين عام ١٩٤٩ يوضح هذه الحقيقة بجلاء :

« إن الحقيقة المؤلمة — التى لا مفر من الاعتراف بها — هى أن هذه النتيجة المخيبة للحرب الأهلية فى الصين ، إنما جاءت رغما عن جميع الجهود التى بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية . فلم يكن هناك من شىء مما فعلته هذه البلاد (الولايات المتحدة) أو تستطيع أن تفعله فى نطاق حدود إمكانياتها المعقولة — بقادر على تغيير تلك النتيجة ؛ إن هذه البلاد لم تترك شيئا دون أن تفعله لتحول دون هذه النتيجة . إنها نتاج القوى الداخلية فى الصين ذاتها ، تلك القوى التى حاولت هذه البلاد عبثا أن تؤثر فيها . »

إنها وثيقة خالدة أبد الدهر كتبت على أساس دياليكتيكى تاريخى لا شك فيه . ! وثيقة كتبها الصينيون ، وكسبوا بها حريتهم . وغدا ستكسب أوربا الغربية وبريطانيا حريتها وفقا لنفس الأساس .

لا مفر للشعب البريطانى من أن يختار سياسته . وإن ما يقع عليه اختياره سيحدد حياته الاقتصادية والسياسية ، وبالتالى سياسته الداخلية والخارجية إلى مدى غير قليل ...

إما أن يستمر فى الخضوع للسيطرة الأمريكية ، مترسما طريق الرجعية التى تتكتل فى الجبهة الانجليزية — الأمريكية ، وتلقى أعباء قاسية على أبناء

البلاد ومواردها يكون من نتائجها أن تصيبها بالعجز والقعود ، وأن تفقد كل احتمال للاستقلال الاقتصادى والتعمير ، وأن تضيع جهودها من أجل أرباح شركات الاستثمار والاحتكار ، وأن تهوى الى حضيض الدين وتصبح مذلة للدائن الأمريكى حتى ينتهى بها الأمر أن تعيش على ما يتصدق عليها الباذل الأمريكى ، وأن تفقد مكانتها بين الأمم فلا تزيد عن أن تغدو تابعا مرتزقا ومركزا عسكريا أماميا وقاعدة للقنابل الذرية فى مشروعات الحرب الأمريكية ضد أوربا الاشتراكية . .

*

. . أو أن تتبع الطريق الآخر . . طريق الاستقلال والتعمير الاشتراكى فتحطم قواعد التكتل الانجليزى الأمريكى الرجعى ، وتنهى الالتزامات العسكرية الاستعمارية فيما وراء البحار ؛ وتعود فتعمل بمقتضى المعاهدة البريطانية — السوفيتية واتفاقيات القرم وبوتسدام ؛ وتركز جهودها على اعادة بناء الاقتصاد البريطانى ، وتتقدم الى الأمام — بالاتحاد مع شعوب أوربا التى تصنع حياتها من جديد ، مع شعوب الاتحاد السوفييتى وشعوب الامبراطورية التى تندفع فى طريقها من أجل حرياتها المسلوبة ، تتقدم مع هؤلاء جميعا ، وتعمل معهم نحو إقامة دعائم مستقبل وطيد الأركان على أساس من الرخاء الاقتصادى والاستقرار والتعاون السياسى دون أى خوف أو وجل من تهديدات الرجعية الأمريكية .

مثل هذه السياسة لا تحمل أى عداء نحو المقاصد التقدمية للشعب الأمريكى ، بل على العكس من ذلك ، إنها أفضل ما يمكن أن يعاون الأقسام التقدمية فى الشعب الأمريكى التى تكافح هى الاخرى ضد أسوأ ما عرف من سيطرة الرجعية الاحتكارية ، لكى تعيد أمريكا ثانية الى الطريق الذى حاول روزفلت أن يوجهها اليه . . طريق التعاون الدولى .

مثل هذه السياسة ممكنة ، وعملية . وهى ليست مطلوبة فحسب من أجل

التقدم والسلام . بل إنها تفتح المجال فسيحا أمام حل مشاكل بريطانيا الاقتصادية العديدة . إن مثل هذا التغيير السياسي الرئيسى وانهاء الحرب الامريكية الباردة وقيودها التى تفرضها وتمتنع من جرائها قيام أسباب التجارة الحقيقية وعلاقاتها الضخمة مع الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية ، يتيح لبريطانيا أن تقيم نظاما تجاريا متوازنا مع الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية والصين الديمقراطية وجميع المستعمرات المتحررة ، وبذلك تنهى تبعيتها للدولار ، وتتيح الاتجار مع بلاد الدولار دون عجز فى ميزان مدفوعاتها معه .

وهذا ما يعترف به اليوم أنفسهم : رواد سياسة « الحرب الباردة » الاستعمارية . ومن ذلك ما كتبته صحيفة « الابزرفر » فى ٢٢ مايو ١٩٤٩ :

« لقد بدأت حملة نشيطة تدعو إلى زيادة التجارة بين الشرق والغرب فى أوروبا . . . إن تنشيط تجارة الشرق والغرب فى أوروبا يقلل من اعتماد أوروبا الغربية على الأغذية الأمريكية ، ويقلل بالتالى العجز فى الدولارات . وكل هذا يثير الإغراء . ولكننا إذا وقعنا ضحية له ، فان النتيجة السياسية ستكون كارثة . »

وهكذا يعتبر الانعاش الاقتصادى أمرا « مغريا » ، ولكن لا بد من أن يقاوم الاغراء لاسباب سياسية — من أجل المحافظة على تحالف الرجعية الانجليزية / الامريكية المقدس . ! وبذلك ذبل الامل الذى داعب البعض فى أن يحل « الانعاش الاقتصادى » السليم محل مشروع مارشال ، وبقيت قبضة هيكل التحالف السياسى العسكرى عارية تدفع نحو الحرب ، وهاوية الفقر .

ومرة ثانية عادت الاوبزرفر تقول فى ٣ يوليه ١٩٤٩ :

« لقد أصبح من الممكن أن نجد باستمرار — وبشكل متزايد — أنواعا من الأشياء تتوفر فى كثير من الجهات ، وكنا نعتمد فى حصولنا عليها إبان الحرب وبعدها مباشرة اعتمادا كليا على أمريكا . . . وبينما تنقذ هذه السياسة

كثيراً من الدولارات .. إلا أنها توسع بشكل حاسم من انقسام العالم الغربى . ونحن إذا اندفعنا نحو اتجاهها المنطق .. كان مؤدى ذلك أن تتقلص التجارة عبر الأطلنطى ، وقد يدعو ذلك أن يحذو بقية الجزء غير الأمريكى من العالم الغربى حذونا مما قد يؤدى إلى اعتبار أمريكا وكأنها غير قائمة ..!

وهذا قد يوازن حساباتنا . ولكنه يكون ولا ريب عملا محفوفا بالأخطار ... ذلك أنه من المشكوك فيه أن يوجد أى بديل لروسيا وأوربا الشرقية يمكن أن يورد هذا المقدار الضخم من الحبوب وغيرها من الأغذية الأساسية . »

وقد كان الزاعمون يدافعون قديما عن مشروع مارشال — بالرغم مما تضمن من شروط تدعو الى التبعية الاقتصادية لامريكا — بأنه السبيل الوحيد « لموازنة الحسابات » . أما الآن ، فانهم يدعون إلى عدم موازنة الحسابات ، خوفا من ضياع هذه التبعية لأمريكا !

ومع ذلك ، فان الأوبزرفر تعلق ثانية فى ٢٤ يوليه ١٩٤٩ :

« من المحتمل أن نجد فى أسواق العالم ، مصادر أخرى تعتمد عليها بريطانيا فى مدها بحاجاتها وشرائها منها — ولكن اتجاهنا الى الكثير منها قد يتطلب منا أن نأتى بأبصارنا فيما وراء الستار الحديدى ، ونقصد أسواق الاتحاد السوفييتى وأوربا الشرقية والصين الشعبية .

والحق أننا اذا نظرنا إلى أزمة الدولار على أنها مشكلة اقتصادية مجردة — دون مراعاة للاعتبارات العليا التى تدعو الى تدعيم الوحدة والتحالف البريطانى الأمريكى — فاننا سرعان ما نعثر على الحل البسيط : وهو أن نتبع طريقا مختلفاً ، مغايرا لما نسلكه . ولكن الأخطار السياسية التى تكتنف هذا الطريق أعظم مما نقدر . »

وهكذا يكون الاعتراف بوجود احتمالات عملية يمكن الاستفادة منها بالاتجاه إلى قاعدة تجارية مغايرة . من شأنها أن تنتهى إلى « موازنة الحسابات » ولكن هذا الاتجاه ينبذ نبذ النواة ، لأسباب سياسية رجعية ..

ولكن مصالح الشعب البريطانى الاقتصادية والسياسية تشير على العكس من ذلك إشارة واضحة إلى هذا الاتجاه هو الاتجاه الوحيد السليم .

إن أمام الشعب البريطانى أساساً جديداً لسياسة مغايرة تحل له مشاكله الحالية .. سياسة عملية طامحة ، ولكن اتباعها يقتضيه شرطاً واحداً فقط . هذا الشرط هو أن يحسم الشعب البريطانى موقفه ، ويحطم ذلك الأساس الاستعمارى للحزب المفلس ، وينطلق مقيما دعائم اقتصاد جديد مستقل غير استعمارى .. وهذا يعنى من الناحية العملية الواقعية إقامة اقتصاد اشتراكى ، وتوحيد القوى مع جميع الشعوب التى ظفرت أو فى سبيل ظفرها بحرياتها فى كفاحها ضد الاستعمار ، والتى تتبع نفس الطريق ، فى مراحله المختلفة ، نحو تحقيق الهدف الأخير ، وهو اقرار الاشتراكية الكاملة .

ولا ريب أن مثل هذا التحول يتطلب تغييرات سياسية عظيمة داخل بريطانيا .. وظروفها لا تزال تصهر فى البوتقة . ذلك أن الوعى السياسى كثيراً مايتخلف وراء الحقيقة الموضوعية . وانه لسوف يتطلب دخول معركة سياسية ضخمة بالغة العنف من أجل انهاء تلك السياسات الرجعية الحالية ، وهو الأمل الذى طالما راود مخيله كثير من الناس وعلقوه على عودة حكومة العمال عام ١٩٤٥ . ولكن واقع اليوم يدعو إلى إحداث تغييرات كبيرة أيضاً داخل الحركة العمالية ، وتدعو إلى أن تنبع قوى جديدة تأخذ مكانها فى مقدمة الصفوف حتى تتغلب على تلك المشاكل التى أثبت كل من المحافظين والاصلاحيين العمال أنهم أعجز من أن يقدروا على حلها ، بسبب ارتباطها العميق بأساس سياستهم الاستعمارية المشتركة .

*

لقد أزف الوقت الذى يجب فيه على بريطانيا أن تواجه التغيير العظيم . إن عليها أن تحطم الاستعمار ، أو أن تدعه يقضى عليها .. إن إنهاء السيطرة الأجنبية ، والتدخل المسلح فى مغامرات حربية .. ليس أمراً أساسياً ضرورياً تتطلبه مصالح شعوب المستعمرات المناضلة من أجل حرياتها ، وتتطلبه الديموقراطية ، ويتطلبه السلام العالمى فحسب .. إنما هو فى نفس الوقت أمر

حياة أوموت بالنسبة للشعب البريطانى ذاته ، إذا أراد أن يحل مشاكله داخل بلاده ، وإذا أراد أن يتقدم فى طريق الاشتراكية .

إن الاشتراكية والاستعمار ضدان لا يتقابلان. فاذا اخترنا الامبراطورية فقد نبذنا الاشتراكية . بل وأكثر من ذلك . إننا إذا تابعنا سيرنا فى طريقنا الحالى إلى النهاية ، فاننا لن نكون قد نبذنا الاشتراكية فحسب بل نكون قد وقعنا صك دمارنا الاقتصادي والسياسى والعسكرى .

☆

لقد أزف الوقت لاختيار الطريق الجديد . ان الشعب البريطانى بتحريره شعوب الامبراطورية ، إنما يحرر نفسه أيضاً . ولا نلقى هذا القول كحكمة تدخر للمستقبل . . فقد أصبح حقيقة عملية واقعية يجب أن تكون الشغل الشاغل لسياسة اليوم .

يجب أن تعود القوات العسكرية إلى وطنها . .

يجب أن نستخدم مواردنا من أجل إعادة بناء حياتنا . .

لنقطع اليوم وإلى الأبد ، كل أسباب هذه الخسارة التى تحيق بنا من جراء نظام استعماري اجرامى منهار . . عفا عليه الزمان . . ولنقيم على أنقاضه بريطانيا جديدة ، تساهم بدورها مع شعوب العالم الحرة كشريك حر على قدم المساواة .

ر . بالم . دات

فهرس

صدر عن دار النديم

١ — الصين الشعبية   محمد عوده . النسخة العادية نفذت

نسخ ممتازة محدودة ٢٥ قرشاً مصريا

٢ — رجال وحديد   لطفى الخولى   ١٠ قروش مصرية

مجموعة قصص من الأدب المصرى الواقعى الحديث تصور حياة الإنسان وراء قضبان السجون ومقاومته للظلام والحديد ، يهديها الكاتب إلى : « سجن بصعيد مصر » وأم لا تزال مريضة ، وأناس ما برحوا فى كل مكان يصنعون الحياة ويلقون الصعاب ، وهم دائماً يثقون بالغد والإنسان »

٣ — ألوان من القصة المصرية   مقدمة الدكتور طه حسين

دراسة محمود أمين العالم   ١٥ قرشاً مصرياً

مجموعة مختارة من القصة المصرية الحديثة من سبعة عشر قاصاً يمثلون مختلف الاتجاهات ، يلقى عليها كل من الدكتور طه حسين ومحمود أمين العالم أضواءهما النقدية فتجسدت بذلك معركة القديم والجديد فى الأدب الدائرة اليوم فى مجتمعاتنا العربية .

٤ — شهر فى روسيا   أحمد بهاء الدين

١٠ قروش مصرية

تسجيل كامل للرحلة الصحفية التى قام بها الكاتب للاتحاد السوفيتى خلال نوفمبر عام ١٩٥٥ يعرض لآرائه فى المجتمع السوفيتى الحديث ورجل الشارع والفن والأدب والصحافة والمرأة ونظام الحكم والمزارع الجماعية

٥ — أنت أسود ترجمة وتقديم مازن الحسينى
١٠ قروش مصرية

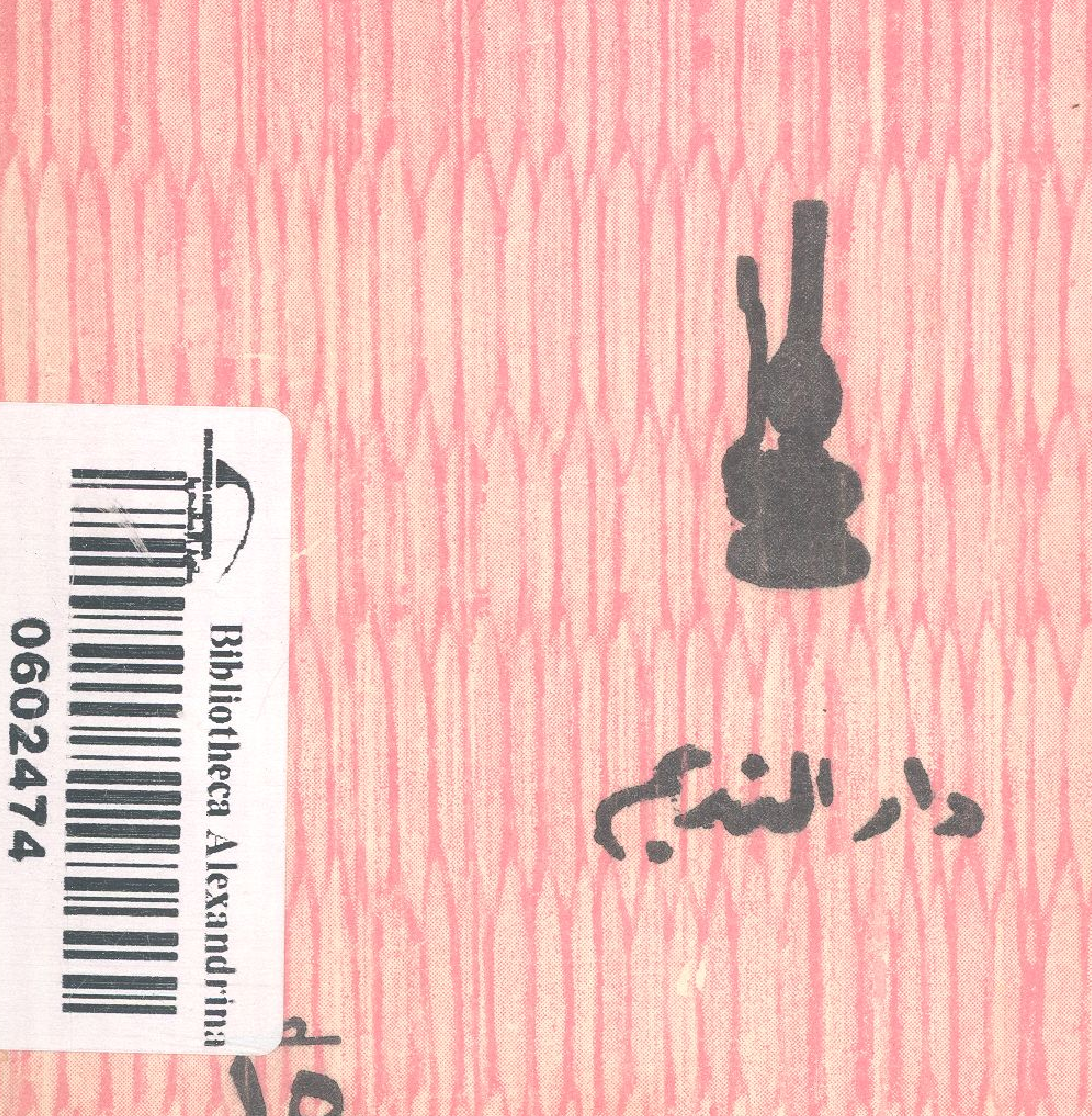
مجموعة من القصص الأمريكى الحديث لرايت وستاينبيك وكالدويل ومالتز ، ترجمها الأديب الفلسطينى وقدمها بدراسة وافية للقصة الأمريكية خلال التطور التاريخى للأدب الأمريكى .

٦ — بدلا من الخوف لأنورين بيفان
ترجمة وتقديم كامل زهيرى ١٥ قرشاً مصرياً

الكتاب الذى أخرجه بيفان زعيم الجناح اليسارى فى حزب العمال البريطانى يعلن فيه آراءه فى الاشتراكية والماركسية والكتلتين السوفييتية والأمريكية ، ويهاجم فيـه الاقتصاد الفردى ويدافع عن الديمقراطية الجديدة وللكتاب مقدمة تاريخية عن تطور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبريطانيا منذ الثورة الصناعية حتى الآن .

٧ — أزمة بريطانيا الاستعمارية تأليف ر. بالم دات
تقديم وترجمة عادل أحمد ثابت ١٥ قرشاً مصرياً

يحلل حقيقة الأزمة التى تعانيها بريطانيا ويرجعها إلى طبيعة نظامها الاستعمارى الطفيلى الذى تقوم عليه اقتصادياتها ، ويربط بين الكفاح الوطنى لشعوب المستعمرات وكفاح الشعب البريطانى فى سبيل السلام والاشتراكية .


دار النديم

